الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، العدد 6

كيفية وضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/ECRI/2019/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، العدد 6

كيفية وضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

2019 © الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور:
صورة الغلاف: © iStock.com
الفصل الأول: © iStock.com/Joel Carillet
الفصل الثاني: © iStock.com/Goran Safarek
الفصل الثالث: © iStock.com/Joel Carillet
الفصل الرابع: © iStock.com/RobertoDavid
الفصل الخامس: © iStock.com/piyaset
الفصل السادس: © iStock.com/ugurhan

شكر وتقدير

يشكّل المنشور الصادر عن الإسكوا بعنوان "الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، العدد 6"، ثمرة جهود مجموعة عمل بقيادة يوسف شعيتاني وجورج ويلكوكسون، قدّمت أفكاراً قيّمة وأجرت عملية استعراض النظراء لهذا التقرير بجميع فصوله. وقد ألّف الفصلين الأول والثاني السيّد جورج ويلكوكسون، من شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا؛ بينما قامت السيّدة فلورانس غوب، من معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية بتأليف الفصل الثالث؛ وألّف الفصل الرابع ستيفاني شابان وديفيد كريفانيك من مركز المرأة في الإسكوا؛ وقام بكتابة الفصل الخامس هافارد موكلييف نيغارد، من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو؛ أمّا الفصل السادس فقد ألّفه يوسف شعيتاني ومنير مَهمَلات وجورج ويلكوكسون، من شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا. وقدّم خالد أبو اسماعيل وسليم عراجي، من شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في الإسكوا، وجون سلون، من شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا، مُدْخَلات قيمة لهذا التقرير. كذلك انكبّ جورج ويلكوكسون على تنقيح مجمل نصوص التقرير. وستتاح عبر الإنترنت سلسلة من الأوراق التقنية المساندة.

لقد تم تنفيذ هذا المنشور تحت إشراف طارق عَلَمي، مدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا، ويوسف شعيتاني، رئيس قسم النزاعات والاحتلال والتنمية في الإسكوا، اللذين قدما تعليقات قيّمة وتوجيهات مفاهيمية ومدخلات جوهرية في جميع مراحل البحث.

ويودّ المؤلفون أن يتوجّهوا بالشكر للمشاركين في الاجتماع الأوّلي لفريق الخبراء الذي انعقد لمناقشة هذا المشروع في بيروت، لبنان، بتاريخ 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد أسهمت المناقشات التي جرت خلال هذا الاجتماع إلى حدّ بعيد في شحذ مفهوم التقرير وبلورة التوصيات الصادرة عنه.

كذلك لا بد من التنويه بالمدخلات الممتازة والمساعدة البحثية والدعم التقنيّ الذي قدّمه بلقاسم عياشي، وجالا العاكوم، وسلمى لبيض، لدعم هذا التقرير.

المحتويات

شكر وتقدير iii
المختصرات والمصطلحات المستخدَمة في هذا التقرير ix

1. فهم المخاطر في المنطقة العربية 1
أ. النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية 3
ب. أهمية تقييم المخاطر 5
ج. تعريف المخاطر 6
د. تعريف تقييم المخاطر 9
هـ. الممارسات الجيدة لتقييم المخاطر 9
و. الخطوات الأساسية في تقييم المخاطر 10
ز. خلاصة 12

2. الأنماط التاريخية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار 13
أ. مقدّمة 15
ب. أنماط النزاعات المسلّحة في المنطقة العربية 15
ج. أنماط عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية 19
د. محرّكات المخاطر التي يعتقد بأنها هامّة في المنطقة العربية 22
هـ. محرّكات المخاطر الاستراتيجية وعبر الوطنية والإقليمية 27
و. خلاصة 29

3. الاتجاهات العملاقة والمحفزات والمخاطر المستقبلية 31
أ. مقدّمة 33
ب. منهجية الاتجاهات العملاقة والمحفزات 34
ج. الاتجاهات العملاقة في المنطقة العربية 34
د. محفّزات المخاطر في المنطقة العربية 47
هـ. خلاصة 56

4. الاتجاهات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمخاطر في المنطقة العربية 57
أ. مقدمة 59
ب. الاتجاهات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي 60
ج. مراعاة الالتزامات القانونية والدستورية والتعاهدية 61
د. المشاركة في الحوكمة الرشيدة وعمليات السلام والحوارات الوطنية 63

هاء. حقوق المرأة ذات الصلة بالصحة الإنجابية والجنسية والرفاه، والعنف ضد المرأة 65
واو. العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات 66
زاي. تقلّص الحيّز المتاح للمجتمع المدني وحقوق الإنسان 67
حاء. أهمية البُعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين في تقييم المخاطر 68

5. استخدام نَهج التعلُّم الآلي للتنبّؤ بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار 71
ألف. مقدمة 73
باء. استعراض الأدبيات المتعلقة بتوقّع النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار 73
جيم. بناء نموذج كمّي لتقييم المخاطر 77
دال. النتائج الأولية ومناقشة إطار تقييم المخاطر 83
هاء. خلاصة 87

6. الطريق إلى الأمام 89
ألف. تطوير إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية 91
باء. الخطوات الأساسية لتقييم المخاطر 93
جيم. التنظيم لإجراء تقييم ناجح 100
دال. خلاصة 103

مصادر البيانات 105
الحواشي 117

قائمة الجداول

الجدول 1. الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية حسب البلدان من 1950 إلى 2010 20
الجدول 2. الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية من 1950 إلى 2010 21
الجدول 3. النزاعات الدولية في المنطقة العربية من 1946 إلى 2018 28
الجدول 4. القدرة على التنبؤ بدقة 86
الجدول 5. الدقة في التنبؤ بالنسبة للنموذج على مستوى مجموعة البيانات PRIO-GRID 87

قائمة الأشكال

الشكل 1. قوة الزلزال ومعدل حدوثه 7
الشكل 2. النزاعات في المنطقة العربية بحسب نوعها، من 1946 إلى 2018 16
الشكل 3. اتجاهات حوادث النزاعات الشهرية من 1989 إلى 2018 17
الشكل 4. بيانات مصنّفة جغرافياً عن النزاعات العنيفة 18
الشكل 5. اتجاهات مختارة للاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب الشهرية من 2009 إلى 2019 23
الشكل 6. التغيُّر في إجمالي عدد السكان من 2020 إلى 2050 36
الشكل 7. التغيُّر في إجمالي عدد السكان بالنسبة المئوية بين 2020 و2050 37
الشكل 8. طرق الهجرة الرئيسية من أفريقيا إلى أوروبا عامي 2017 و2018 39

الشكل 9.	التغيُرات في النسبة المئوية لعدد السكان المقيمين في المناطق الحضرية بين عامَي 2020 و2050	43
الشكل 10.	نصيب الفرد من ريوع الموارد الطبيعية بين 2004 و2030	55
الشكل 11.	إطار فهم المخاطر في المنطقة العربية	92
الشكل 12.	الأشخاص والأصول المعرَضون للخطر في المنطقة العربية	94
الشكل 13.	الهشاشة في المنطقة العربية	95
الشكل 14.	مؤشر التنمية البشرية في المنطقة العربية (بالمقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان المتأثرة بالنزاعات)	96
الشكل 15.	الاحتياجات الإنسانية والتمويل	97
الشكل 16.	إجادة الرياضيات لدى الطلاب الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً في البلدان العربية	98
الشكل 17.	إجادة القراءة لدى الطلاب الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً في البلدان العربية	98
الشكل 18.	القدرة على التكيُف في المنطقة العربية	99

المختصرات والمصطلحات المستخدَمة في هذا التقرير

ACLED	مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها
AUC	المنطقة الواقعة تحت منحنى خاصية التشغيل المتلقي
CAMS	نظام تحليل ورصد المناخ
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
COW	مشروع ارتباطات الحرب
DRM	إدارة مخاطر الكوارث
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GED	مجموعة بيانات جغرافية المصدر بشأن الحوادث
GHCN	الشبكة العالمية لعلم المناخ التاريخي
GPI	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
IAF	إطار التقييم المؤسسي
IDMC	مركز رصد التشرد الداخلي
IDP	الأشخاص المشرّدون داخلياً

x

ILO	منظمة العمل الدولية
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ
LDC	بلد من البلدان الأقل نموّاً
Loess	منحنيات الانحدار المحلي
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
NAVCO	الحملات اللاعنفية والعنيفة ونتائجها
NGO	منظمة غير حكومية
NOAA	الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي
ODI	معهد التنمية الخارجية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PITF	فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي
PRIO	المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو
RMR	الاستعراضات الشهرية الإقليمية
ROC	منحنى خاصية التشغيل المتلقي
SDG	هدف التنمية المستدامة
SFTF	فرقة العمل المعنية بفشل الدولة
UCDP	برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDRR	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (المعروف سابقاً باسم استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث)

UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIFIL	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)
UNTSO	هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة
VAT	الضريبة على القيمة المضافة
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WPS	جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

1. فهم المخاطر في المنطقة العربية

1. فهم المخاطر في المنطقة العربية

ألف. النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية

تشهد المنطقة العربية تحولات عميقة بسبب مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، فضلاً عن النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي. إن تحديات السلام والأمن على المستوى الإقليمي تهدد مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وستجعل من الصعب جدّاً على العديد من بلدان المنطقة بلوغ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها بحلول العام 2030. ولكي تتمكن البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، يجب على واضعي السياسات وأصحاب المصلحة أن يفهموا المخاطر الحالية والمستقبلية للعنف والأزمات وعدم الاستقرار - كما العوامل المحرّكة لهذه المخاطر - حتى يتمكنوا من تكييف سياساتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والأمنية بطرق تؤدي إلى تعزيز الوقاية والمرونة، وتحسين القدرة على الاستجابة، والتخفيف من الآثار الضارة المحتملة. إنّ فهم المخاطر، التي تُعرَّف في سياق هذا التقرير بأنها محصّلة النتائج السلبية المحتملة والآثار الممكنة لتلك النتائج، يُعدّ الخطوة الأولى لمعالجة تلك المخاطر. إنّ هذا المنشور يقترح إطاراً إقليمياً لتقييم المخاطر، يشتمل على منهجية لفهم مخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية والإبلاغ عنها؛ ومصادر تلك المخاطر ومحرّكاتها وتفاعلاتها؛ واتجاهاتها المستقبلية المحتملة. ويهدف هذا الإطار إلى دعم المصلحة العامة على المستوى الإقليمي من خلال مساعدة الدول الأعضاء على استخدام مواردها بفعالية أكبر، واتخاذ خطوات للوقاية والتخفيف من الآثار الضارة، وإيلاء الأولوية للأشخاص والأصول الأكثر تعرّضاً للخطر، ما يؤدي إلى دعم جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد. ويستند الإطار المقترح إلى أفضل الممارسات الحالية التي اشتملت عليها أدبيات المخاطر السياسية والاقتصادية والبيئية، كما يتمحور حول العناصر الرئيسية الأربعة للمخاطر، وهي الخطر، والتعرض، والضعف، والقدرة على التكيُّف.

إنّ هذا المنشور يمثّل خطوة أولية في عملية تشاور وتعاون ومراجعة وصقل أوسع نطاقاً. وينبغي فهم المقترحات والمفاهيم الواردة فيه بوصفها "مادة للتفكير" لمساعدة شركائنا في المشروع، وهم الدول الأعضاء والجهات المعنية، على وضع إطار فعال وشامل لتقييم المخاطر. وعليه، نرحب بالمشاركة البناءة بشأن جميع جوانب هذا المنشور والمشروع الأوسع نطاقاً.

ويهدف إطار تقييم المخاطر إلى وضع منهجية لفهم مخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية والإبلاغ عنها، وفهم العناصر التي تشكل تلك المخاطر، ودوافعها العميقة، واتجاهاتها المستقبلية المحتملة. وبالنظر إلى تعقد وترابط النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، فإن هذا الإطار يهدف بالضرورة إلى إيلاء اهتمام خاصّ للأبعاد الإقليمية أو عبر الوطنية لهذه المخاطر، التي لا تحظى بقدرٍ كافٍ من الدراسة والفهم مقارنة بالأبعاد الوطنية. وفور تصميم المنهجية وتنفيذها، سيؤدي هذا الإطار إلى توليد عدة نواتج رئيسية، بما فيها أولاً، إنتاج تقييمات محدّثة بانتظام

لمخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء المنطقة العربية، التي تتّسم بأنها مفصّلة مكانياً وزمنياً إلى أقصى حد ممكن. وثانياً، ينبغي أن يؤدي هذا الإطار إلى إنتاج سلسلة منتظمة من التحليلات الموضوعية الأوسع نطاقاً التي تنشر كل سنتين لتقييم الاتجاهات الناشئة ذات الصلة التي تسود في المنطقة العربية. وأخيراً، ينبغي أن تتّسم المنهجية بمرونة كافية، ما يتيح للإسكوا وشركائها والدول الأعضاء فيها أن تستخدمها لاستحداث المنتجات التحليلية المصممة حسب الطلب، وعلى سبيل المثال، للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بتقييم المخاطر فيما يتعلق بالقضايا الناشئة.

إنّ هذا الإطار يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بتحليلات مفصّلة ومُحدّثة ومنتظمة لنقاط الضغط المتعددة التي يتفاعل واحدها مع الآخر في المنطقة العربية. ويسعى هذا المشروع إلى إنشاء منصّة لتبادل المعلومات والتعاون واقتراح منهجية مشتركة، تستند إلى أفضل الممارسات القائمة ونماذج الأمم المتحدة، على أن تنشر في مذكرة توجيهية باللغتين العربية والانكليزية.

ويقدّم هذا الفصل العوامل المحفّزة للمشروع، كما يتناول بعض القضايا والمفاهيم والتعاريف الرئيسية ذات الصلة، ويحدد النُهُج القائمة والممارسات الجيدة لتقييم المخاطر. ويهدف الفصل الثاني إلى توصيف الأنماط التاريخية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، كما يستعرض التفسيرات الرئيسية لهذه الأنماط. ويتناول الفصل الثالث المشهد المتطور للمخاطر في المنطقة العربية، ويحدّد عدداً من "الاتجاهات العملاقة" المثيرة للقلق العميق، فضلاً عن "المحفزات" المحتملة للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار. وبالنظر إلى الأهمية الخاصة للاتجاهات في قضايا المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالمخاطر في المنطقة العربية، يقدم الفصل الرابع لمحة عامة مفصلة عن التغيُرات الأخيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والدستورية للنساء والفتيات. ويقدّم الفصل الخامس تقنية حديثة للتعلم الآلي يمكن استخدامها للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية في جميع أنحاء المنطقة العربية، كما يعرض بعض النتائج الأولية للتثبّت من صحّة المفاهيم ذات الصلة. ويختتم الفصل السادس المنشور ببعض الأفكار عن سُبُل المضي قدماً نحو الأمام.

وتتمتع الإسكوا بأفضلية قيادة مشروع يهدف إلى تطوير إطار إقليمي لتقييم المخاطر، لأنها تتمتع بسجلّ طويل وراسخ من الإنجازات ذات الصلة بتحديد أثر النزاعات على نتائج التنمية في المنطقة العربية، وتحليل الاتجاهات الديمغرافية وندرة المياه والفقر وعدم المساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي، التي تعدّ جميعاً عوامل محرّكة رئيسية للمخاطر المستقبلية في المنطقة العربية. كذلك تملك الإسكوا شراكات طويلة الأمد مع المؤسسات المعنية في الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، ومراكز البحوث المتخصصة، وتعتزم الاستفادة من هذه المنظومة لإثراء هذا المشروع ودعم إطار تقييم المخاطر.

هناك العديد من المؤلفات القائمة عن تقييم المخاطر العالمية للنزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي. إن هذا المشروع يستمدّ قيمته المضافة من التركيز على محرّكات المخاطر التي تتعلّق بالمنطقة العربية تحديداً؛ والتركيز بشكل خاص على الدوافع الإقليمية وعبر الوطنية لمثل هذه المخاطر، بينما تركّز معظم منهجيات التقييم على المستوى القُطري فحسب؛ والسعي إلى أقصى حد ممكن لجمع البيانات الدقيقة والبيانات الجغرافية المصدر، باستخدام موارد الإسكوا وعلاقاتها المؤسسية في المنطقة العربية؛ وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من قواعد البيانات الجديدة على مستوى وقوع الحوادث ذات الصلة بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، والتي لا تزال حديثة العهد

إلى حدّ بعيد، ما يجعل أسس هذا المشروع وأهدافه جديدة نسبيّاً.

من خلال هذا المشروع، تعتزم الإسكوا الاستفادة من آليتها الحكومية الدولية للتواصل مع الدول الأعضاء فيها ومؤازرتها، ورفع مستوى الوعي بالمخاطر المتعددة التي تواجه العالم العربي، وتحسين التعاون الإقليمي بشأن هذه القضايا. وعلى الصعيد الداخلي، ينبغي أيضاً استخدام هذا الإطار لتحسين قدرة الأمم المتحدة على وضع برامج وسياسات تنموية.

باء. أهمية تقييم المخاطر

تُعدّ تقييمات المخاطر وتوقّعات المخاطر مكوّنات أساسية للسياسة العامّة الفعّالة، عبر مختلف مجالات السياسة العامة، بما في ذلك إدارة الكوارث الطبيعية، والتخطيط الاقتصادي، والسياسة العامة ذات الصلة بقطاع الأمن، والحماية الاجتماعية، وحتى التعليم. إنّ فهم المخاطر، الذي يُعرَّف بأنه دالّة على احتمال حدوث نتيجة سلبية والأثر المحتمل لتلك النتيجة، يُعدّ بمثابة الخطوة الأولى نحو الحد من تلك المخاطر وإدارتها. ويتيح فهم المخاطر لواضعي السياسات تخصيص الموارد بشكل فعّال، واتخاذ خطوات للوقاية والتخفيف من الآثار السلبية المحتملة، وإيلاء الأولوية للأشخاص والأصول الأكثر تعرضاً للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن فهم الاتجاهات المحتملة والدوافع الكامنة وراء المخاطر يتيح لصانعي السياسات استشراف المستقبل عبر معالجة مكامن الضعف وبناء القدرة على التكيّف قبل وقوع الأحداث السلبية المحتملة بوقت كافٍ. ويُعدّ صنع السياسات الواعية للمخاطر من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

تواجه المنطقة العربية تحديات عميقة ذات صلة بالسلام والأمن، التي تهدد بدورها مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها. كذلك يؤدي الفهم الأفضل لمستويات واتجاهات ودوافع مخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية إلى مساعدة حكومات المنطقة على تكييف سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية بطرق تؤدي إلى تعزيز الوقاية والقدرة على التكيّف والاستجابة والتخفيف من الآثار الضارّة المحتملة. إن الحد من آثار هذه المخاطر بشكل فعال قد يؤدي إلى إنقاذ حياة عدد كبير من الأشخاص وتحسين نتائج التنمية وزيادة الرفاه في جميع أنحاء المنطقة العربية. ولذا فإن وضع إطار لتقييم المخاطر يدعم المصلحة العامة على المستوى الإقليمي، إذ يساعد الدول الأعضاء من خلال تزويدها بالمعلومات والنصائح القيّمة، ما يمكّنها من التصدي للتهديدات المشتركة بطريقة تعاونية.

كذلك قد تنطوي عملية شاملة وتشاركية لتقييم المخاطر على فوائد أخرى. فوفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ذات الصلة بالتقييمات الوطنية لمخاطر الكوارث، تؤدي العملية الإقليمية الناجحة لتقييم المخاطر إلى توحيد جهود عدة قطاعات وجهات معنية، ما يساعد على فهم تلك المخاطر وأسبابها الناجمة عن الأخطار ونقاط الضعف المختلفة. ويمكن أن يشكّل التقييم الإقليمي الناجح للمخاطر، الذي يستند إلى خطط التنمية وتخطيط السياسات على المستوى الوطني، الأساس المناسب لإدارة المخاطر بنجاح، بدءاً من الوقاية والحد من المخاطر وصولاً إلى التأهب وسرعة الاستجابة والتعافي[1].

تتمثّل إحدى السمات الهامة للنماذج التحليلية في قدرتها على صياغة النتائج التي انتهت إليها في قوالب ذات صلة بالسياسات وقابلة للتنفيذ. فلا يكفي، على سبيل المثال، وضع تقديرات غير مرنة لمخاطر النزاعات أو عدم الاستقرار، دون إرفاقها بتفسيرات عن محركات المخاطر واتجاهاتها على مر الزمن، تفسيرات تتم صياغتها عبر مصطلحات سلسة وتهدف إلى التأثير على تصميم السياسات العامة وتنفيذها.

وعلى سبيل المثال، لن يكون إطار التقييم مفيداً للممارسين المعنيين، إذا لم يخلص سوى إلى نتيجة مفادها بأن العراق وليبيا وسوريا واليمن تعدّ من البلدان الأكثر عرضة لخطر النزاعات المستمرة على المدى القريب. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يجتهد الإطار أيضاً لتفسير سبب قابلية هذه البلدان للتعرّض لمخاطر متزايدة، وكيفيّة تغيُّر (أو عدم تغيُّر) هذه المخاطر ومحرّكاتها على مرّ الزمن، والمحطات التي تكون فيها هذه المخاطر أكثر (أو أقل) حدة. ذلك أنه يمكن لهذا الإطار مثلاً أن يدلّ الممارسين المعنيين على الاستبعاد السياسي، وضعف فرص العمل، والإجهاد المائي، بوصفها محركات رئيسية لمخاطر النزاعات في أحد البلدان، بينما يدلّهم على تقلبات الأسعار، وانخفاض قدرة الدولة، والأيديولوجيات المتطرفة بوصفها محركات رئيسية في بلد آخر. وبالتالي، تتمثّل إحدى المهام الأساسية لإطار تقييم المخاطر في السعي لتحويل تقديراته إلى خبرات ذات صلة بالسياسات، يمكن للممارسين استخدامها لرصد كيفية تفاعل المخاطر المختلفة وتجمّعها وتتابعها. كذلك ينبغي أن يكون الإطار المذكور قادراً على مساعدة صانعي السياسات على تحديد العلاجات المحتملة والتصدّي للمقايضة بين بدائل السياسات.

جيم. تعريف المخاطر

بشكل عام، يعرّف علماء الاقتصاد الخطر بأنه القيمة المتوقّعة لحدث محدّد أو المنفعة المتوقعة منه، حيث:

القيمة المتوقعة (EV) = (احتمال وقوع الحدث) x (الخسارة المتوقعة في حالة وقوع ذلك الحدث) (1.1).

ويمكن في هذا السياق الاستشهاد بمثل بسيط عن مقامر يراهن على النرد أو الروليت في الكازينو: فكل النتائج المحتملة لحجر النرد أو لدوران عجلة الروليت معروفة جيّداً بالنسبة لذلك المقامر، وكذلك المبالغ التي تتم المراهنة عليها والمكافآت التي يقدمها الكازينو لكل نتيجة. ومن خلال هذه المعطيات، يمكن للمقامرين حساب القيمة المتوقعة الخاصة بهم أو خطر القيام برهان معيّن في لعبة محدّدة. ويمكن توصيف احتمال وقوع بعض الأحداث بأنه "خطر" أو "معدل خطر" حدوثها. وفي بعض الحالات، يمكن تقدير احتمال وقوع أحداث مستقبلية باستخدام تواتر الأحداث التاريخية، أو، كما هو الحال في النتيجة المتساوية لحجر النرد أو الدوران المتساوي لعجلة الروليت، من خلال الخصائص المادّية المعروفة.

ويمكن التوسّع في هذا التعريف الأساسي للمخاطر بالاستناد إلى المخاطر المحددة التي يتم حسابها. فعلى سبيل المثال، تُستخدم نُهُج مماثلة في تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل المحدّدة الحجم:

مخاطر الزلزال = (احتمال وقوع الزلزال) x (الحجم المقدّر للأضرار والخسائر) (1.2).

يُعدّ حساب مخاطر الزلازل مسألة سهلة نسبياً. فمنذ أوائل القرن العشرين، تم قياس وتسجيل حجم الزلازل وموقعها وتواترها بنجاح عن طريق أجهزة قياس الزلازل؛ وقد اتضح أن تواتر وحجم الزلازل يتّبعان علاقة رياضيّة محددة تسمى "قانون السلطة".

وعلى سبيل المثال، يبين الشكل 1 التواتر التراكمي للزلازل المُحدّدة الدرجة في كاليفورنيا في أشهر أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام 2018[2]. ويتّخذ مقياس قوّة الزلازل بحكم تعريفه شكلاً لوغاريتمياً، ما يعني أن كل درجة إضافية على مقياس قوة الزلازل تعادل زيادة قدرها 32 مرة تقريباً في شدة الزلزال أو كمية الطاقة المنبعثة منه، بينما تعادل الدرجتان الإضافيتان على مقياس قوة الزلازل زيادة قدرها 1000 مرة تقريباً في

شدة الزلزال أو كمية الطاقة المنبعثة منه. وعلى مدى فترة الأشهر الثلاثة المذكورة، حدث 1826 زلزالاً في كاليفورنيا، غالبيتها العظمى صغيرة جدّاً، حيث بلغت قوّة 1558 زلزالاً منها أقل من درجتين. ولم يتجاوز عدد الزلازل التي بلغت قوتها أكثر من درجتين سوى 268 زلزالاً، بينما تم تسجيل زلزالين فقط بقوّة تخطّت 4.0 درجات. ويشار إلى هذه العلاقة المسماة بعلاقة قانون السلطة من خلال شكل مخطط التشتت المبيّن في الشكل 1.

وبالإضافة إلى قياس احتمال حدوث زلزال ذي قوّة محددة خلال فترة زمنية ما، يمكن للخبراء أيضاً حساب عدد الوفيات والإصابات المحتملة التي قد تنجم عن هذا الزلزال، فضلاً عن الأضرار المحتملة التي قد تحدث للبنية التحتية، وذلك باستخدام معلومات عن أنماط البناء، وقوانين البناء، والجيولوجيا، والكثافة السكانية، والموقع الجغرافي، وهلم جرّاً. وبإمكان الخبراء أيضاً تقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة لزلزال ذي قوّة محددة باستخدام البيانات التاريخية عن الخسائر ذات الصلة. ومن خلال كلٍّ من هذه المدخلات، يمكن للخبراء حساب مخاطر الزلزال. ويمكنهم أن يقدّروا مثلاً أن احتمال حدوث زلزال بقوة 6.7 درجات في لوس أنجلوس خلال السنوات الثلاثين المقبلة يبلغ 60 في المائة[3]، وأن الأضرار المحتملة لمثل هكذا زلزال تبلغ 35 مليار دولار أمريكي حسب قيمته المتداولة عام 2018. وبالتالي فإن خطر الزلزال الناجم عن حدوث زلزال بقوة 6.7 درجة في السنوات الثلاثين المقبلة، أي بعبارة أخرى القيمة المتوقعة لمثل هذا الزلزال، تبلغ حوالي 21 مليار دولار.

الشكل 1. قوة الزلزال ومعدل حدوثه

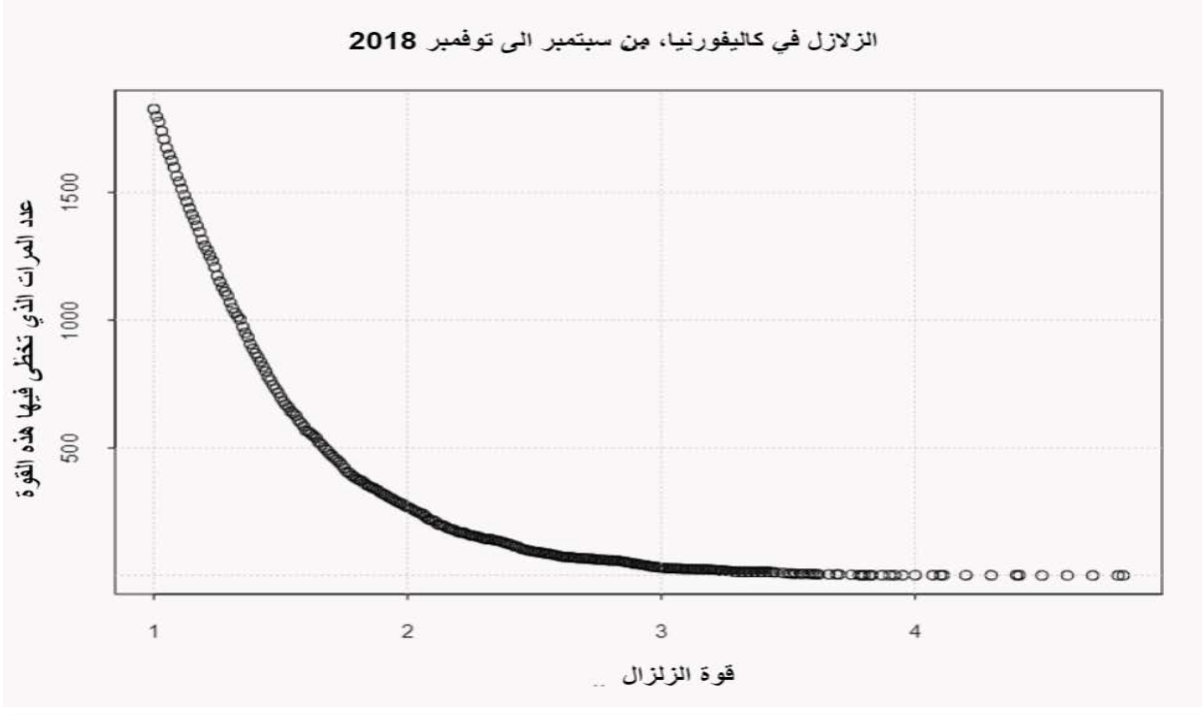

المصدر: المؤلف استناداً الى بيانات من المسح الجيولوجي للولايات المتحدة الأميركية، يناير 2020.

إنّ هذا التقييم الكمي للمخاطر يجعل صانعي السياسات مدركين لحجم الأموال التي ينبغي عليهم إنفاقها للتخفيف من مخاطر الزلزال، عن طريق إعادة تأهيل المباني، والتأهب لحالات الطوارئ، والتخطيط لمواجهة الكارثة وتجاوزها، ونقل المنشآت، أو غيرها من التدخلات. كذلك فإن هذا الشكل يسمح بإجراء مقارنات مع المخاطر الكمّية للكوارث الطبيعية الأخرى، بما فيها مخاطر الأعاصير أو حرائق الغابات، ما ييسّر إيلاء الأولوية لسياسات التخفيف من الآثار الضارة للكوارث وإدارة الكوارث، والموازنة بين البدائل المتوفرة لها.

إن مخاطر الكوارث الطبيعية ليست جميعاً قابلة للحساب بطريقة مباشرة مثل مخاطر الزلازل. ذلك أن الحرائق والفيضانات والأعاصير تتبع أنماطاً سنوية وموسمية محددة، لكن لا يمكن التنبؤ بتواترها بالسهولة عينها مقارنة بالزلازل، كما أن هذا التواتر تعرّض للتغيير في الآونة الأخيرة بسبب تغيّر المناخ. كذلك فإن توقع الأضرار والخسائر الناجمة عن مثل هذه الأحداث بات أكثر صعوبة أيضاً.

بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية، يعرّف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمعروف سابقاً باسم استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، مخاطر الكوارث بأنها "احتمال حدوث خسائر في الأرواح أو إصابات أو تدمير أو إتلاف ممتلكات في منظومة أو مجتمع أو جماعة ما خلال فترة زمنية بعينها. وتحدد هذه المخاطر المحتملة استناداً إلى عناصر الخطر والتعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرة على التكيُّف"[4].

ويقسّم هذا التعريف المخاطر إلى أربعة مكوّنات، من ضمنها الخطر الذي يعرّف بأنه حدث ضارّ كالزلازل أو الأعاصير أو الفيضانات أو غيرها من الكوارث الطبيعية. ويمكن تحديد الأخطار من خلال عدة خصائص بما فيها "موقعها، وشدتها أو حجمها، وتواترها، واحتمال حدوثها"[5]. وتحدّد المكونات الثلاثة الأخرى للمخاطر، وهي التعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرة على التكيُّف، مدى تأثير كارثة طبيعية ما على أحد المجتمعات.

ويشتمل التعرّض للخطر على الأشخاص والبنى التحتية وأماكن السكن والقدرات الإنتاجية، وغيرها من الأصول البشرية الملموسة، التي تقع ضمن نطاق المناطق المعرضة للخطر. وقد تشتمل مقاييس التعرض للخطر على عدد الأشخاص أو أنواع الأصول في منطقة بعينها.

وتقع ضمن قابلية التضرر الظروف التي تحددها العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تفاقم سهولة تأثر الأفراد أو المجتمعات المحلية أو الأصول أو النُظُم بالأخطار.

وتُعرَّف القدرة على التكيُّف بأنها توليفة مكوّنة من جميع نقاط القوة والسمات والموارد المتاحة داخل منظمة أو مجتمع محلي أو مجتمع محدّد، لإدارة مخاطر الكوارث والحد منها وتعزيز القدرة على التكيُّف. وتتضمّن القدرة على التكيُّف البنى التحتية، والمؤسسات، والمعارف والمهارات البشرية، والسمات الجماعية مثل العلاقات الاجتماعية والقيادة والإدارة.

وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد هذه العناصر الأربعة للمخاطر بدقة، يوصي برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإجراء المزيد من التقييمات النوعية. كذلك تتضمّن مخاطر الكوارث أنواعاً مختلفة من الخسائر المحتملة التي يصعب غالباً تحديدها بطريقة كمّية. ومع ذلك، يمكن إجراء تقييم ومسح أوليين لمخاطر الكوارث من خلال معرفة الأخطار السائدة وأنماط التنمية السكانية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان دراسة السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث

مخاطر الكوارث ضمنها، ومعرفة أن جميع الأفراد لا يتشاطرون بالضرورة التصورات عينها عن المخاطر وعوامل الخطر المحرّكة لها.

إنّ نَهج برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يبدو مناسباً لاستخدامه في بناء إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية، وذلك في ضوء التحديات التي ترافق تحديد آثار النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي على المجتمعات. وبدلاً من محاولة الوصول إلى تحديد كميّ دقيق للمخاطر، ينبغي أن يركّز إطار عمل تقييم المخاطر على عناصر الأخطار والتعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرة على التكيُّف بمفهومها الواسع، ناهيك عن محركات هذه العوامل في المنطقة العربية.

دال. تعريف تقييم المخاطر

انطلاقاً من الطابع المستوطن ظاهريّاً للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، والطابع الشموليّ لنقاط الضعف الفعّالة ذات الصلة بالنزاع وعدم النزاع، وتعقّد عوامل الخطر وتفاعلها، ستستفيد الدول الأعضاء في الإسكوا إلى حد بعيد من إطار إقليمي لتقييم المخاطر، إذ إنه يساعد صنّاع القرار والجهات المعنية فيهاعلى فهم ومعالجة احتمالات النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي وآثارها المحتملة على المجتمع. وإذا سارت الأمور على النحو الأمثل، فإنّ مثل هذا الإطار سيكون قادراً على تجميع عدد من المدخلات النوعية والكمية ذات الصلة، ومعالجتها، وإخضاعها لمنهجية عمل، ومن ثم الإبلاغ عن تقييمات المخاطر ذات الصلة بهذه الأخطار على مختلف المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وعبر محطات زمنية مختلفة.

ومن خلال استلهام توجيهات برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن الكوارث الطبيعية، نقدّم التعريف التالي لتقييم مخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار:

"تشتمل تقييمات مخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي على نُهُج نوعية وكمية لتحديد طبيعة ونطاق هذه المخاطر، من خلال تحليل الأخطار المحتملة وتقييم الظروف الراهنة للتعرض للخطر وقابلية التضرر، التي يمكنها أن تساهم في إلحاق الضرر بالأشخاص والممتلكات والخدمات وسُبُل العيش والبيئة، وكذلك بالمجتمع الأوسع نطاقاً. وينبغي أن تشمل التقييمات ما يلي: تحديد الأخطار، بما في ذلك مواقعها وشدتها وتواترها واحتمالها؛ وتحليل التعرض للخطر وقابلية التأثّر به، بما في ذلك الأبعاد الإدارية والاجتماعية والصحية والبيئية والاقتصادية؛ وتقييم فعالية قدرات التكيّف السائدة والبديلة ومصادر القدرة على التكيّف فيما يتعلق بسيناريوهات المخاطر المحتملة".

إن مثل هذه التقييمات تُعدّ مفيدة لعدّة أسباب، أبرزها أنها قد تحدد بوضوح جدول أعمال السياسات الإقليمية للوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها، ما يساهم بدوره في تعزيز القدرة على التكيّف، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

هاء. الممارسات الجيدة لتقييم المخاطر

تشكّل أدبيات الممارسين الراهنة نقطة انطلاق ممتازة لوضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية، الذي ينبغي أن يستفيد من المنهجيات القائمة ويلائمها، ولا سيما تلك التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة. إن معظم المنهجيات الراهنة لتقييم المخاطر تتقاسم بعض السمات المشتركة، إذ تشتمل الخطوات الأولية فيها عادة على تحديد المشكلة، وتعيين نطاقها، وإجراء البحوث الأساسية والمكتبية، وتخطيط المشاريع وتنظيمها. وتشتمل المراحل الوسطى من التقييمات

عادة، التي تمثل جوهر التقييمات، على جمع وتوليف المدخلات النوعية والكمية، والنظر في الأسباب الجذرية والأسباب المباشرة على حد سواء، ومسح التدخلات القائمة في مجال السياسة العامة، والإشارة إلى التفاعلات بين العمليات، والتأكد من إيلاء الاهتمام اللازم للأبعاد ذات الصلة بنوع الجنس وحقوق الإنسان، والموازنة بين السيناريوهات البديلة. وتشتمل المراحل النهائية للمنهجيات المذكورة على التحقق من صحة النتائج وإجراء عملية استعراض النظراء بشأنها، وصياغة التقارير، وتنفيذ الاتصالات الاستراتيجية، ومتابعة تطبيق المنهجية، واستدامة المشاريع.

وتسعى ورقة تقنية تكميلية إلى استعراض عدد من المنهجيات المختلفة ذات الصلة بتقييم المخاطر وتحديد بعض الممارسات الجيدة التي يمكن الاستناد إليها[6]. وبحسب هذه الورقة، ينبغي أن يتضمن إطار تقييم المخاطر ممارسات جيدة من مختلف التخصصات، وأن يرتكز على أهداف التنمية المستدامة، ويأخذ بعين الاعتبار العوامل الإقليمية وعبر الوطنية للخطر. وبالنظر إلى الجمهور المستهدف والمستخدمين ذوي الصلة، ينبغي أن يكون الإطار المذكور واضحاً وشفافاً، حتى يتسنّى لصانعي القرارات والجهات المعنية أن يفهموا بسهولة كيفية إصدار التقييمات. وينبغي أن يكون الإطار احتمالياً إلى أقصى حد ممكن، أي أن يقوم بإدراج أوجه عدم اليقين في منهجياته وإنتاج تقييمات تبيّن بوضوح أوجه عدم اليقين الملازمة لجميع تقييمات المخاطر.

ومن الناحية الموضوعية، ينبغي أن يتضمّن الإطار مدخلات نوعية، بما فيها تقييمات الخبراء؛ ومدخلات كمية، بما فيها المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية. وينبغي أن تتضمن المنهجية الإطارية مدخلات تفسيرية أساسية، أي السمات الثابتة نسبياً أو التي لا تتغير للمنطقة العربية، مثل الجغرافيا أو الانتماء الإثني أو الثقافة، ومدخلات تفسيرية تتسم بأنها متغيّرة زمنياً، أو بأنها تقع ضمن سياق محدّد، بما فيها النمو الاقتصادي أو التدهور أو امتدادات النزاعات أو التطورات السياسية. وينبغي تنقيح المنهجية الإطارية وتحسينها باستمرار، استناداً إلى سجل مسارها والفائدة التي تقدمها للدول الأعضاء في الإسكوا ومنظومة الأمم المتحدة. وأخيراً، ينبغي أن يؤدي الإطار المذكور إلى إنتاج تقييمات ذات آثار واضحة وقابلة للتنفيذ على صعيد السياسات.

واو. الخطوات الأساسية في تقييم المخاطر

كما تقدّم ذكره في القسم السابق، استعرضت ورقة تقنية تكميلية عبر الإنترنت، بعض المنهجيات المتاحة التي تُعدّ الأوثق صلة بالموضوع، والتي لا يناسب أيٌّ منها بشكل قاطع متطلّبات وضع إطار شامل لتقييم المخاطر في المنطقة العربية. واستناداً إلى أفضل الممارسات، يحدّد هذا القسم بعض العناصر الأساسية لوضع منهجية لتقييم المخاطر؛ وبعبارة أخرى أبرز الخطوات ذات الصلة من المنظورات البرنامجية والتنظيمية والموضوعية. ويهدف ذلك إلى: (أ) تضمين المنهجية الممارسات والمبادئ الجيدة لإدارة المشاريع، بما فيها تشكيل فريق عمل جيّد، وجمع بيانات جيدة، ووضع آليات للتحقق من سلامة المشاريع ورصدها وتقييمها وضمان استدامتها؛ (ب) تحفيز وتوجيه الجهات الفاعلة الإقليمية لإنشاء نُظُم لفهم المخاطر؛ (ج) تشجيع التقييمات الشاملة التي تمكّن من فهم الأبعاد العديدة والمختلفة للمخاطر، وتحديداً الأخطار والتعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرة على التكيّف.

1. التنظيم لإجراء تقييم ناجح

قبل التطرّق إلى جوهر تقييم المخاطر، يجب اتخاذ عدد من الخطوات التنظيمية لتعزيز مراقبة الجودة، وتحسين الفعالية والاتساق، وضمان متابعة مسار

المشروع (أو استدامة المشروع). وتشمل هذه التدابير إنشاء آلية للحوكمة، أي المؤسسات والهيئات والمبادئ التوجيهية والإجراءات التي ستحكم تقييم المخاطر؛ وتحديد السياسات والنطاق التقني والاتفاق على الغرض من التقييم وأهدافه؛ ووضع خطة لإدارة البيانات؛ وجمع القدرات الإدارية والفنية والمالية اللازمة لإجراء تقييم المخاطر؛ وصياغة إطار مرجعي لتقييم المخاطر.

2. إجراء البحوث الأساسية اللازمة

يجب على الخبراء الذين يشرفون على التقييم إجراء بحوث أساسية تهدف إلى تشجيع فهم أعمق للعوامل المحركة والجهات المعنية والديناميات الرئيسية. ويمكن أن تشمل الوثائق التحليلية تحليلات الحالة، وتحليلات الجهات المعنية، وتقييمات العوامل والعوامل المحركة، وتقييمات الاتجاهات. وينبغي لهذه الأدوات أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الجذرية والهيكلية، والعوامل الوسيطة والمباشرة التي تُعدّ مظاهر مرئية للظواهر قيد التقييم، والمحفزات التي يمكن أن تؤدي إلى آثار تتابعية. وينبغي أن تهدف البحوث الأساسية إلى إنتاج تقييم تركيبي وشامل، ما يؤدي إلى بروز تحليل أكثر تفصيلاً. وبالنظر إلى السياق الدينامي للمنطقة العربية التي تقع بمحاذاة خطوط الصدع الجيوسياسية الرئيسية، وتعرضها لمخاطر الصدمات الاجتماعية والاقتصادية وقابليتها للتأثر بها، ينبغي أن يتمّ تحديث البحوث الأساسية بانتظام.

3. تقييم الخطر، والتعرّض للخطر، وقابلية التضرر، والقدرة على التكيّف

ينبغي أن تكون الخطوة التالية في هذه المنهجية تحقيق فهم أكثر شمولاً للمخاطر من خلال إجراء تحليلات مفصلة للأخطار والتعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرة على التكيّف. وينبغي أن يقدّم التحليل نظرة ثاقبة لتفاعل الأخطار مع التعرض للخطر والأبعاد المتعددة لقابلية التضرر. كذلك ينبغي أن يقدّم التقييم التفصيلي للمخاطر أثراً محدّداً واحتمالية حدوث هذا الأثر، وأن يبيّن مستوى الثقة أو مستوى عدم اليقين ذي الصلة. وينبغي أيضاً، إن أمكن، إجراء تقييمات احتمالية للمخاطر. وفي الحالات التي لا تكون فيها مثل هذه التقنية مجدية، يمكن لتقييم المخاطر أن يستخدم تحليلات أكثر حتمية أو استناداً إلى السيناريوهات.

وينبغي أن تتضمن التقييمات الشاملة أنواعاً مختلفة من الآثار المباشرة وغير المباشرة للكوارث الطبيعية أو الكوارث البشرية المصدر ذات الطبيعة المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية. وينبغي عليها أيضاً أن تقدّم معلومات عن الدوافع الكامنة وراء المخاطر، بما فيها تغيُّر المناخ، والفقر، وعدم المساواة، وضعف الحوكمة، والتوسع الحضري غير الخاضع لأية ضوابط. وينبغي دراسة كل من الأحداث الواسعة النطاق (المتواترة ولكن ذات الأثر المنخفض) والأحداث القصوى (العرضية ولكن ذات الأثر البليغ)، فضلاً عن الأحداث التتابعية المحتملة، والأحداث المتزامنة التي تُعزى إلى السبب عينه.

وينبغي أن تقوم هذه الخطوة على مجموعة متنوعة من منهجيات تحليل المخاطر التكميلية، التي تتضمّن تقييمات نوعية كاملة وأساليب شبه كمية وكمية تامّة، بما فيها التقنيات الاحتمالية على أساس الانحدار وتقنيات التعلم الآلي، ووضع السيناريوهات، والتحليل التاريخي، وتقييمات الخبراء. ومن أجل الوصول إلى إدارة فعالة للمخاطر، من الضروري جداً فهم المخاطر بالنسبة لجميع أنواع الأخطار؛ والروابط بين الأخطار وقابلية التضرر والقدرة على التكيُّف؛ والمقارنة بين الأنواع المختلفة من المخاطر. وتشمل الاعتبارات الرئيسية تحديد وتجميع بيانات المدخلات القائمة، وتقييم القدرات الإدارية الحكومية، وتحديد مصادر المخاطر ودوافعها، والآثار المباشرة وغير المباشرة، والمخاطر التتابعية المحتملة.

4. التوليف والتواصل والمتابعة وإثراء السياسات

يهدف أيّ تقييم للمخاطر إلى التأثير على السياسة العامة، وبالتالي ينبغي إعداد نواتج تقييم المخاطر للتواصل مع الجهات المعنية وإشراكهم في عمليات صنع القرار. وقد تشمل بعض الأدوات المُستخدمة لهذه الغاية ما يلي: (أ) وضع سيناريوهات من أجل تحسين فهم الاتجاهات والمسارات المحتملة؛ (ب) إجراء عمليات محاكاة يشارك فيها الجهات المعنية واضعو السياسات؛ (ج) الاستفادة من الخبرات التركيبية والمتكاملة؛ (د) إطلاق منصات تفاعلية عبر الإنترنت. وقد يسعى المشروع أيضاً إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا لمساعدتها على صياغة تدخلات في مجال السياسة العامة، التي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر القائمة.

زاي. خلاصة

لقد أبرز الفصل الأول العوامل المحفّزة لإصدار هذا المنشور والمشروع الأوسع نطاقاً ذي الصلة، واستعرض بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية، واقترح بعض الممارسات الجيدة والخطوات الأساسية لوضع منهجية لتقييم المخاطر، بالاستناد إلى قراءة متأنية للأطر القائمة التي تستخدمها الأمم المتحدة وغيرها. وتقدّم الفصول الثلاثة التي تلي بعض الركائز الأساسية لإجراء تقييم متكامل للمخاطر. يستعرض الفصل الثاني الأنماط التاريخية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، ويقدّم بعض التفسيرات النظرية لمثل هذه الأنماط. ويدرس الفصل الثالث بطريقة استشرافية الاتجاهات العملاقة والعوامل الحفازة التي ستحدد شكل المخاطر الإقليمية في العقود القادمة، في حين يتناول الفصل الرابع بالتحديد اتجاهات ديناميات النوع الاجتماعي في المنطقة، بالاستناد إلى أهميتها.

بعدئذ، يقوم الفصل الخامس بإجراء تحليل كمي وتنبّؤي للأنماط المستقبلية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، بينما يختتم الفصل السادس التقرير ببعض الأفكار للمضي قدماً نحو الأمام. وتهدف جميع الفصول بمجملها إلى تقديم دليل حيّ على فائدة تقييم المخاطر بوصفها أداة لصنع السياسات وعلى فاعليّة استخدام نُهُج الطريقة المختلطة لمثل هذه التقييمات.

2. الأنماط التاريخية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار

2. الأنماط التاريخية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار

ألف. مقدّمة

من أجل فهم الشكل الذي سيتّخذه تطور المخاطر في المنطقة العربية خلال السنوات القادمة، علينا أن نفهم أولاً كيفية تطور أنماط النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في هذه المنطقة سابقاً، وأسباب تطوّر هذه الأنماط بالطرق التي تطوّرت بها. وبعبارة أخرى، علينا أن نفهم المحرّكات التاريخية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. يبدأ هذا الفصل بمناقشة الأنماط التجريبية المتعلقة بمواقع حدوث النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية منذ عام 1946 وبشدة هذه النزاعات وتواترها وطول فتراتها، مع التركيز بشكل خاص على المرحلة التي تلت عام 1989، إذ تتوافر البيانات الكمية المتعلقة بهذه المرحلة على نطاق أوسع، وبشكل أكثر تفصيلاً. ومن ثمّ، يناقش هذا الفصل التفسيرات السائدة لهذه الأنماط كما وردت في مؤلّفات العلوم الاجتماعية، ولا سيما العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية وتلك العابرة للحدود الوطنية وغيرها من العوامل التي أدّت إلى المخاطر ماضياً وحاضراً.

يستند هذا الفصل في أسلوب التحليل المنطقي الذي يتّبعه على نظام مخاطر الكوارث الذي تمت مناقشته في الفصل الأول، والذي تناوله أيضاً ويلكوكسون (2019) بشكل أكثر تفصيلاً، حيث ينصّ على أنه يجب علينا من أجل توقّع المخاطر المستقبلية للأعاصير والزلازل أو حرائق الغابات مثلاً، أن نفهم "مواقع حدوث الأخطار قيد التقييم، وشدتها أو قوّتها، وتواترها، ودرجة احتمال حدوثها"[7]. وبينما يركز هذا الفصل بمعظمه على جوانب محددة لأخطار النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، فقد يؤدّي أيضاً إجراء تقييم تاريخي متكامل للمخاطر إلى دراسة الاتجاهات التاريخية ذات الصلة بالتعرض للخطر وقابلية التضرر والقدرة على التكيف وتحمّل الضغوط. وتُعدّ هذه الاتجاهات التاريخية أيضاً لبنات أساسية بالغة الأهمية لإجراء تقييم شامل ومتكامل للمخاطر، ولذا ينبغي دراستها بإسهاب والتوسّع بها في المراحل التالية من هذا المشروع.

باء. أنماط النزاعات المسلّحة في المنطقة العربية

لقد شهد نصف جميع البلدان العربية تقريباً نزاعات داخلية منذ عام 1960؛ كما شهد ثلث هذه البلدان حروباً أهلية طاحنة[8]. ومنذ نهاية الحرب الباردة، وتحديداً منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهرت مجموعة كبيرة من أبحاث العلوم الاجتماعية التي تستخدم أساليب كمية لدراسة الارتباطات بين النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي. وتُعدّ البيانات المتعلقة بالنزاعات غزيرة جداً في الوقت الراهن، ما يسمح بإجراء تقييم مفصّل للأنماط ذات الصلة. ويُعدّ برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات أحد المصادر الرئيسية ذات الصلة، حيث يهدف البرنامج إلى إصدار مجموعات مختلفة من البيانات، بما فيها مجموعة بيانات جغرافية المصدر بشأن الحوادث، التي يمكن

استخدامها لرسم الأنماط المكانية والزمانية للنزاعات[9]. كذلك تعدّ مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED) مصدراً رئيسياً آخر ذا صلة، إذ يشتمل على بيانات محدّثة أكثر ولكن ضمن إطار زمني أضيق بالنسبة للنزاعات في المنطقة العربية. وتهدف هذه المجموعة إلى نشر بيانات أسبوعية عن مناطق محددة حول العالم[10].

يبيّن الشكل 2 الاتجاهات المختلفة لانتشار النزاعات في المنطقة العربية، حسب نوعها، منذ عام 1946.

وتُظهر الاتجاهات ذات الصلة على مرّ العقود بعض الأنماط الملفتة للانتباه، إذ خلا العام 1947 وحده مثلاً من أية نزاعات مسلحة. كذلك اكتملت عمليات إنهاء الاستعمار في المنطقة العربية بحلول منتصف ستينيات القرن الماضي؛ وشكّل الانخراط في النزاعات الدولية سمة ملازمة نوعاً ما لنظام الدولة في المنطقة العربية من منتصف ستينيات القرن الماضي إلى منتصف تسعينياته، إذ شهدت البلدان العربية نزاعاً واحداً أو أكثر من هذا النوع كل عام تقريباً خلال تلك الفترة. ومنذ منتصف التسعينيات، أضحت النزاعات الدولية أقل شيوعاً في البلدان العربية.

الشكل 2. النزاعات في المنطقة العربية بحسب نوعها، من 1946 إلى 2018

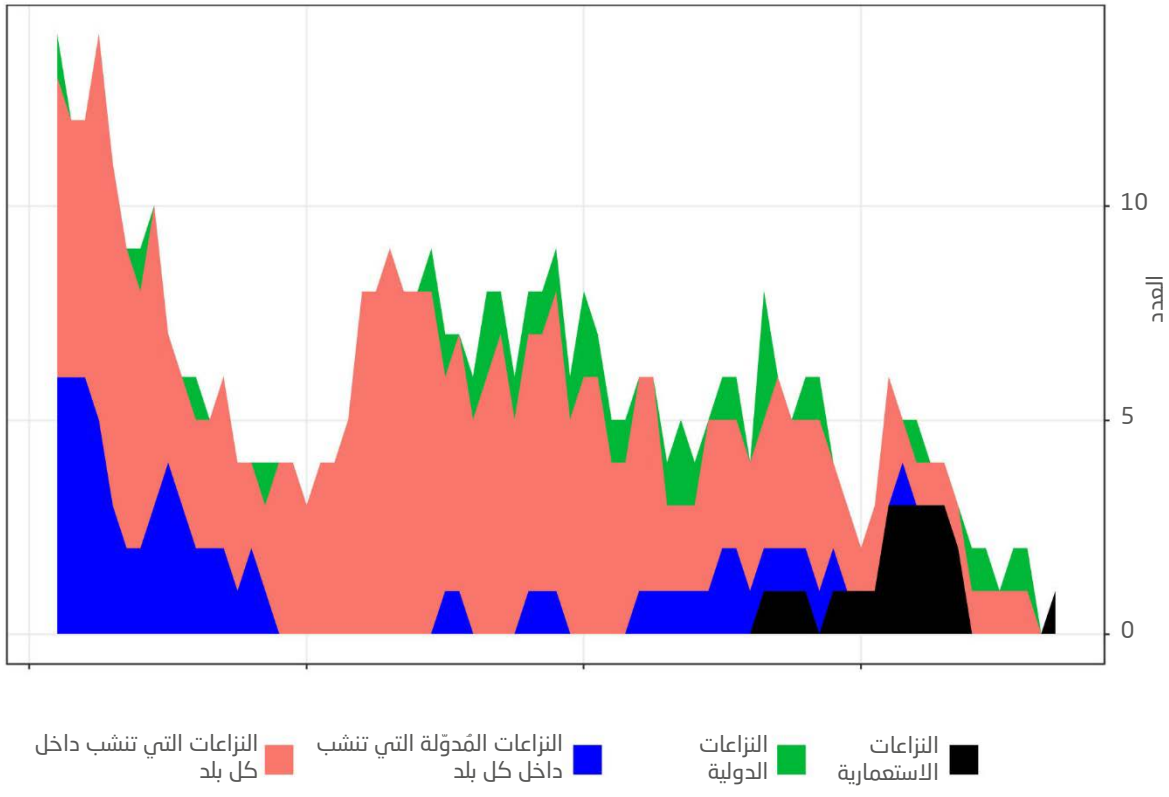

المصادر: دراسة من تأليف تيريز بيترسون، وستينا هوغبلا، وماغنوس أوبيرغ (2019)، بعنوان "العنف المنظّم، 1989-2018 واتفاقات السلام"، مجلّة بحوث السلام، العدد 56 (الجزء 4)؛ ودراسة من تأليف نيلز بيتر غليدتش، وبيتر ولنستين، ومايكل إريكسون، ومارغريتا سولنبرغ، وهافارد ستراند (2002)، بعنوان "النزاعات المسلّحة 1946-2001: مجموعة بيانات جديدة"، مجلة بحوث السلام، العدد 39 (الجزء 5)، الصفحات من 615 إلى 637.

ولا شكّ أن الحروب الأهلية الداخلية تعدّ أكثر أنواع النزاعات شيوعاً طوال الفترة الممتدّة من 1946 إلى 2018، ولكن حتى الفترة التي أعقبت غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام 2003، كانت غالبية هذه النزاعات تخاض بواسطة جهات فاعلة داخلية فحسب. ويبيّن الشكل 2 أيضاً أن عدد النزاعات الداخلية المدوّلة سجّل زيادة حادّة خلال الفترة التي تلت عام 2003، حيث يشكّل هذا النوع من النزاعات المعقّدة التي تخاض بالوكالة غالبية النزاعات المتزايدة بشكل درامتيكي، التي اندلعت منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي. ومن المثير للاهتمام أن الفترة الممتدّة من حرب الخليج الأولى (1990-1991) إلى الغزو الأمريكي للعراق (2003) شهدت تحسناً كبيراً على مستوى انخفاض وتيرة النزاعات: فقد خلت هذه المرحلة من النزاعات الدولية والحروب الأهلية المدوّلة، كما انخفض عدد النزاعات الداخلية في البلدان العربية إلى أكثر من النصف. ومن الواضح أن الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية أضاعت خلال تلك الفترة فرصة إرساء آلية ديناميكية لسلام إقليمي أكثر متانة، وليس ذلك فقط بل حدث العكس تماماً؛ فلا تزال آثار الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضدّ العراق عام 2003 تتردّد أصداؤها في نظام الدولة العربية حتى اليوم. وقد تفاقمت هذه الآثار راهناً بفعل عوامل أخرى.

الشكل 3. اتجاهات حوادث النزاعات الشهرية من 1989 إلى 2018

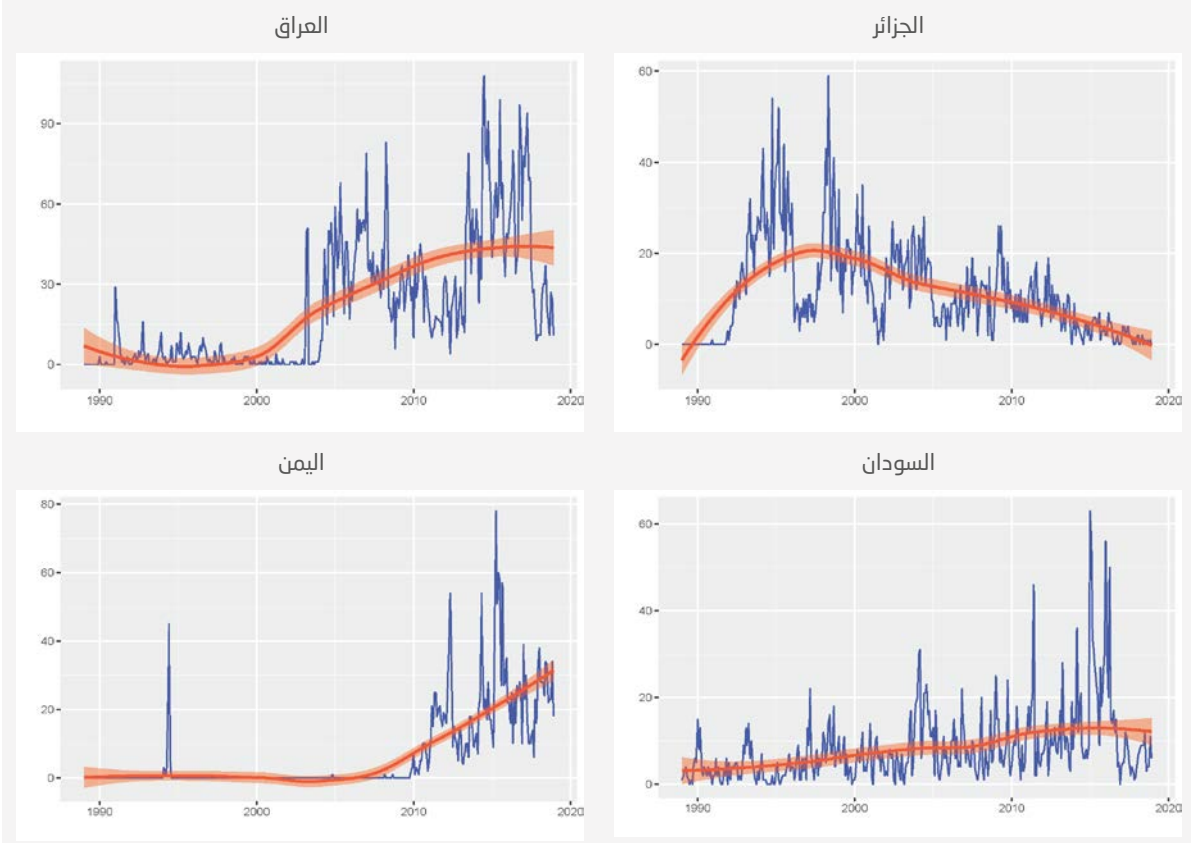

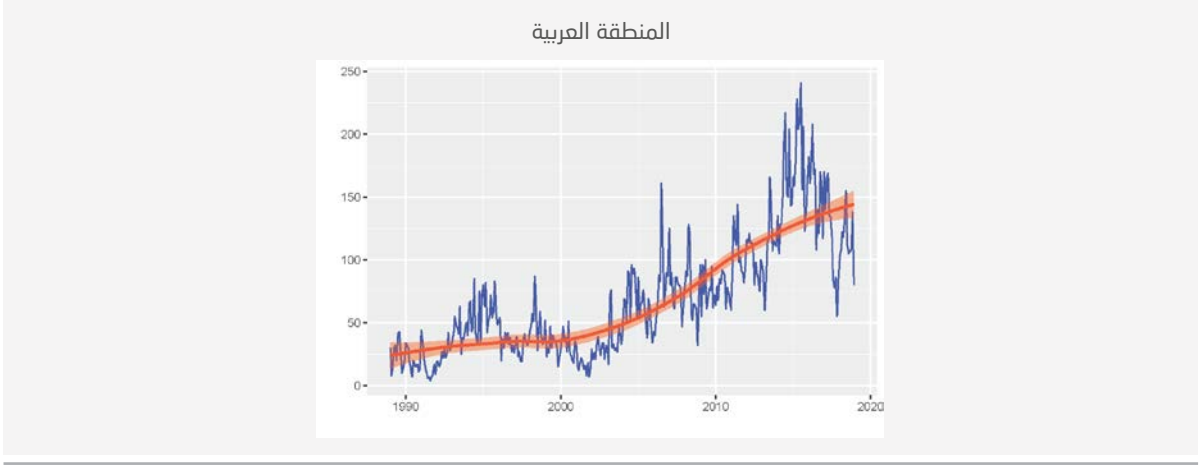

المصدر: المؤلف استناداً الى بينات من برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، مجموعة بيانات الأحداث التي تمت الإشارة إليها جغرافياً، الإصدار رقم 19.

الشكل 4. بيانات مصنّفة جغرافياً عن النزاعات العنيفة

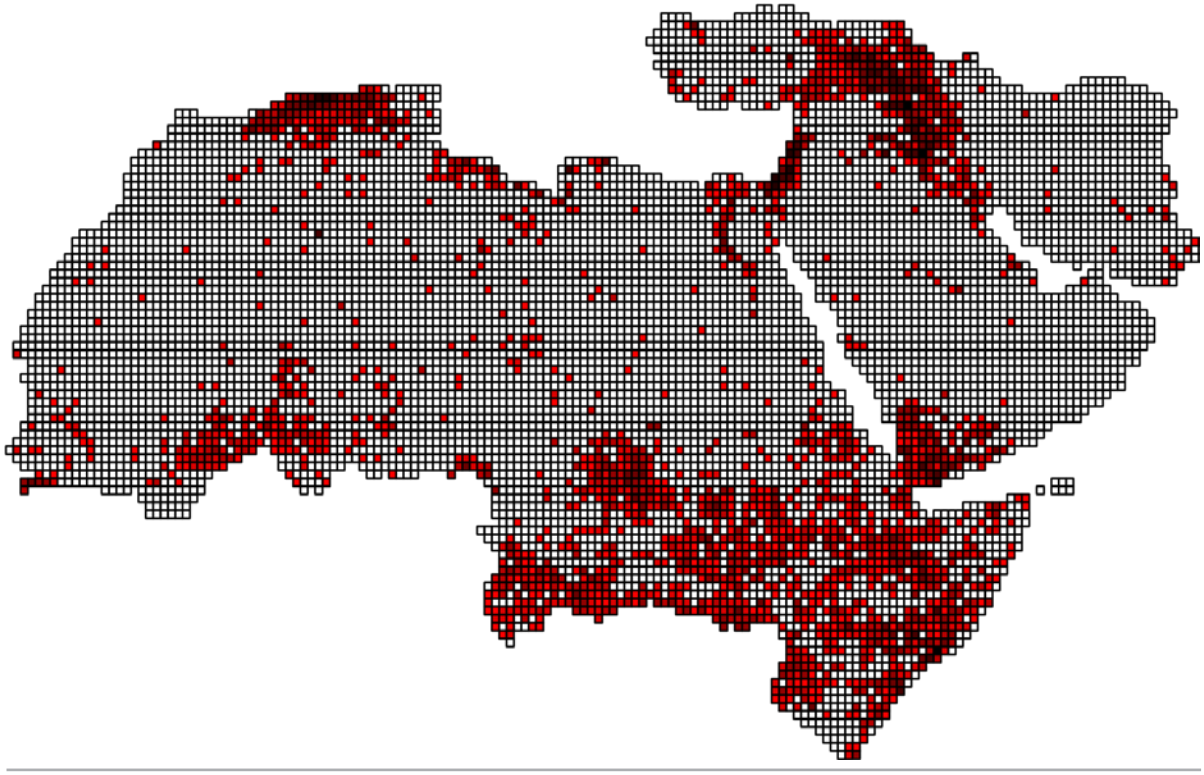

المصدر: دراسة من تأليف أندرياس فورو تولفسون، وهافارد ستراند، وهالفرد بوهاغ (2012)، بعنوان "هيكل بيانات PRIO-GRID المكاني الموحد"، مجلة بحوث السلام، المجلّد 49 (الجزء 2)، الصفحات من 363 إلى 374.

وتتوافر بيانات أكثر دقة عن مستوى الحوادث للفترة التي تلت العام 1989. إن الشكل 3 يبيّن، من خلال استخدام مجموعة البيانات الجغرافية المصدر بشأن الحوادث (GED)، النزاعات الشهرية في أربعة بلدان خلال الفترة من 1989 إلى 2018، بالإضافة إلى نمط النزاعات الشهرية السائد في المنطقة العربية بأسرها. وتبيّن منحنيات الانحدار المحلي (Loess) الاتجاهات ذات الصلة مع مرور الزمن. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك اتجاه تصاعدي بامتياز للنزاعات الشهرية منذ غزو العراق، وإن كانت الأنماط ذات الصلة على المستوى القُطري متباينة بشكل واضح. وتُظهر الجزائر، على سبيل المثال، انخفاضاً تدريجياً في حوداث العنف الشهرية، بعد أن بلغت هذه الحوادث ذروتها في أواخر تسعينيات القرن الماضي.

إنّ مجموعة البيانات عينها تتيح لنا توصيف النزاعات عبر نسق مصنّف حسب التوزّع المكاني.

يبيّن الشكل 4، عن طريق استخدام إطار الخلايا التابع لمجموعة بيانات المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (PRIO-GRID)، بيانات جغرافية المصدر عن النزاعات العنيفة في غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي. تُعدّ مجموعة بيانات المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو بنية شبكيّة مكانية موحدة ذات تغطية عالمية بدقة 0.5 × 0.5 درجة عشرية. وتوفّر هذه المجموعة بيانات مصنفة مكانياً على مستوى خلايا الشبكة حول العوامل الاجتماعية والديمغرافية والتضاريسية والاقتصادية والبيئية. والأهم من كل ذلك أن هذه البيانات ترتبط بشكل مباشر بتلك المتعلقة بالنزاعات العنيفة التي يقدّمها برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، وبتلك المتعلقة باستبعاد المجموعات العرقية وبأوجه عدم المساواة الأفقية الأخرى. وفي الشكل 4، تدلّ الخلايا البيضاء في الشبكة على عدم حدوث أيّة نزاعات عنيفة خلال الفترة من 1989 إلى 2018، بينما تدلّ الخلايا الحمراء فيها على حدوث نزاعات متفاوتة الشدّة. ويعكس اشتداد اللون الأحمر حدوث عدد أكبر من النزاعات[11].

ومن هذا الشكل، يمكن استخلاص أنماط جغرافيّة الطابع بامتياز: فَبينما شهدت غالبية البلدان العربية تقريباً نزاعات فعلية منذ عام 1989، لم تشهد مساحات وأقاليم شاسعة داخل المنطقة العربية أية نزاعات على الإطلاق. وتتركّز النزاعات، في منطقتي شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، في المناطق الحضرية والمناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان، بينما تنتشر النزاعات في جنوب شرق تركيا والعراق ومنطقة الساحل وفي القرن الأفريقي في المناطق الريفية بشكل خاص.

جيم. أنماط عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية

بخلاف ما هو عليه الأمر بالنسبة للنزاعات المسلحة العنيفة، لا تشتمل مؤلفات العلوم الاجتماعية على أيّ تعريف محدّد لعدم الاستقرار السياسي. فيما يتعلق بالمفهوم، يشتمل عدم الاستقرار السياسي على الانقلابات العسكرية وفشل الدولة والانهيار المؤسسي والاحتجاجات الجماهيرية والانتفاضات الشعبية وحوادث التمرّد وانتكاسات المسار الديمقراطي، وغيرها من الظواهر المماثلة. وفي أدبيات العلوم السياسية، يتم قياس هذه الظواهر عادة باستخدام متغيرات ثنائية التفرّع (حدوث أو عدم حدوث الانقلابات العسكرية مثلاً). وقد تمّ إنشاء نماذج متقنة للاحتمالات المتعلقة ببعض الأحداث (بما فيها على سبيل المثال، الانقلابات العسكرية وانتكاسات المسار الديمقراطي)، بينما تمّ وضع نماذج أقل جودة لبعضها الآخر (الاحتجاجات الجماهيرية مثلاً). ولا يبدو أنّه تم تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعدم الاستقرار السياسي منهجياً بطريقة كمّية.

تُعدّ الانقلابات العسكرية والتغييرات الشاذّة أو غير الدستورية في قيادات البلدان مظاهر شائعة لعدم الاستقرار السياسي. وفي تحليل كمّي مبكّر، وجد الباحثان لوندريغان وبول أن احتمال الإطاحة بحكومة بلد ما بالوسائل العسكرية يرتبط عكسياً بنصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ، وبمعدّل النموّ الاقتصادي في ذلك البلد: فكلما كان البلد أكثر ثراءً قياساً على مستوى دخل الفرد فيه، وكلما كان اقتصاده أسرع نموّاً، كلما تراجعت احتمالات حدوث انقلابات أو محاولات انقلابات عسكرية فيه. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الانقلابات الناجحة ومستوى دخل الفرد ليست مستقيمة: فمع أن حدوث الانقلابات مستقرّ تقريباً في الشرائح الخمسية الثلاث الدنيا من الدخل، يتراجع معدلّ حدوثها بشكل حاد في الشريحتين الخمسيتين العلويتين. ويُعدّ خطر حدوث انقلاب ضمني في البلدان المصنّفة في الشريحة الخمسية العليا للدخل شبه معدوم. كذلك يجد لوندريغان وبول أن الانقلابات العسكرية تؤدي بدورها إلى انقلابات عسكرية مضادة، ذلك أن احتمال وقوع انقلاب عسكري يصبح أعلى عندما تكون قد سبقته انقلابات عسكرية أخرى، لكن مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة[12].

الجدول 1. الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية حسب البلدان من 1950 إلى 2010

البلد	مجموع محاولات الانقلاب	الانقلابات الناجحة
الجزائر	4	2
البحرين	0	0
جزر القمر	9	4
جيبوتي	1	0
مصر	2	2
العراق	12	4
الأردن	2	0
الكويت	0	0
لبنان	2	0
ليبيا	3	1
موريتانيا	7	5
المغرب	2	0
عُمان	1	1
دولة فلسطين	0	0
قطر	3	2
المملكة العربية السعودية	0	0
الصومال	3	1
السودان	13	4
الجمهورية العربية السورية	11	8
تونس	1	1
الإمارات العربية المتحدة	2	0
اليمن	9	5

المصدر: دراسة من تأليف جوناثان باول، وكلايتون ثاين (2011)، بعنوان "مجموعة بيانات جديدة عن الانقلابات العسكرية حول العالم من 1950 إلى 2010". مجلة بحوث السلام، المجلد 48 (الجزء الثاني)، الصفحات من 249 إلى 259.

يقدم باول وتاين قائمة محدّثة بالانقلابات العسكرية ومحاولات الانقلابات منذ عام 1950، ويسعيان إلى استكشاف أسباب الانقلابات وآثارها على المسارات السياسية والاقتصادية لمختلف البلدان[13]. ومن خلال السعي إلى تفسير تواتر الانقلابات وأنماطها، يخلص باول إلى أن التأثيرات العسكرية تبدو أكثر وضوحاً على الانقلابات مقارنة بالتأثيرات الاقتصادية. كذلك يحدد باول استراتيجيتين ناجحتين لمنع حدوث انقلابات عسكرية، تقوم أولاهما على سعي الأنظمة إلى عرقلة أو إحباط التنسيق بين الجهات العسكرية الفاعلة، من خلال مضاعفة عدد الأجهزة العسكرية وإيجاد نوع من التوازن بينها، بينما تقوم الثانية على سعي النظام الحاكم إلى شراء ولاء المؤسسة العسكرية من خلال الإنفاق العسكري المفرط[14]. ويشدد ثاين (2010) على الدور الذي تلعبه التأثيرات الأجنبية في احتمال حدوث الانقلابات، لا سيما أن الإشارات العدائية التي صدرت عن الولايات المتحدة أدّت إلى زيادة احتمال حدوث الانقلابات في بلدان أمريكا اللاتينية، بينما كان للإشارات الداعمة الصادرة عن الولايات المتحدة أثراً مسبّباً للاستقرار على أنظمة بلدان أمريكا اللاتينية[15].

الجدول 2. الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية من 1950 إلى 2010

العقد	مجموع محاولات الانقلاب	الانقلابات الناجحة
خمسينيات القرن الماضي	13	6
ستينيات القرن الماضي	26	14
سبعينيات القرن الماضي	21	8
ثمانينيات القرن الماضي	12	7
تسعينيات القرن الماضي	10	3
العقد الأول من القرن الحالي	5	2

المصدر: باول وثاين، 2011.

مثّلت الانقلابات العسكرية أحد أكثر أشكال عدم الاستقرار السياسي شيوعاً في المنطقة العربية، ولا سيما خلال مرحلة الحرب الباردة. وفي المحصّلة، جرت 87 محاولة انقلاب في المنطقة العربية خلال الفترة من 1950 إلى 2010، من بينها 40 محاولة انقلاب ناجحة (بنسبة 46 في المائة)[16]. وهذا يعني أنه، في المتوسط، حدثت 1.45 محاولة انقلاب كل عام في الفترة من 1950 إلى 2010. ومع ذلك، تعدّ الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية ظواهر متكتلة جغرافيّاً إلى حد بعيد، ذلك أن 62 في المائة من جميع الانقلابات في هذه المنطقة وقعت في خمسة بلدان فقط، وهي جزر القمر والعراق والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن. ويبيّن الجدول 1 التفاوت الملحوظ بين البلدان العربية في هذا السياق، بينما يبيّن الجدول 2 أن الانقلابات العسكرية انتشرت على نطاق أوسع خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وأن تواتر حالات عدم الاستقرار هذه قد انخفض بشكل ملحوظ بعد وصول الحرب الباردة إلى ذروتها.

كذلك تُعدّ التعبئة الجماهيرية أو الاحتجاجات الشعبية من الظواهر الشائعة الأخرى لعدم الاستقرار السياسي؛ وقد استحدث الباحثون الكميّون خلال العقد الماضي مجموعات بيانات جديدة عن هذه الظواهر. وبالإضافة إلى المصادر المذكورة أعلاه، وضعت شينويث بمشاركة مؤلفين آخرين مشروع بيانات الحملات اللاعنفية والعنفية ونتائجها (NAVCO)، الذي يهدف إلى "توثيق حملات المقاومة اللاعنفية والعنفية الرئيسية في جميع أنحاء العالم في الفترة من 1900 إلى 2013"[17]. ووضع صالحيان وآخرون[18] قاعدة بيانات النزاعات الاجتماعية في أفريقيا، التي تتضمّن معلومات عن آلاف حوادث الاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب والإضرابات والعنف الطائفي، وغيرها من أشكال الاضطرابات في 47 دولة أفريقية منذ عام 1990، بما فيها أعمال القمع من جانب الحكومات. ويبين الشكل 5 الاتجاهات ذات الصلة

بالاحتجاجات الشهرية وأعمال الشغب منذ عام 2009 في أربعة بلدان في شمال أفريقيا[19].

دال. محرّكات المخاطر التي يعتقد بأنها هامّة في المنطقة العربية

يهدف هذا القسم إلى تقديم تفسيرات لمواقع النزاعات والأزمات وحوادث عدم الاستقرار في المنطقة العربية، وشدتها وتواترها. ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، استحدث علماء الاجتماع الكمّيون قائمة مشتركة بالمتغيّرات التفسيرية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي، بما فيها، على سبيل المثال، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتفاوت في الدّخول، وحجم صادرات السلع الأساسية الأولية، وعدد السكان، والتفرقة أو الاستقطاب العرقي، وطبيعة الأراضي الوعرة، ومدة بقاء النظام في الحكم، ومستوى الديمقراطية، ووجود قوات حفظ سلام أو قوات عسكرية تابعة لأطراف ثالثة، وغيرها الكثير. وقد خلص هذا البحث إلى وجود أدلة قوية على أن البلدان تكون أكثر تعرّضاً لخطر نشوب حروب أهلية إذا كان مستوى دخل الأفراد منخفضاً فيها، ومؤسساتها الحكومية ضعيفة، وعدد سكانها كبيراً، وتضاريسها وعرة. كذلك توجد أدلة أقل متانة على أن عوامل بما فيها إنتاج النفط، والاستبعاد العرقي، وتأخر الاستقلال، وعدم المساواة بين الجنسين، قد تؤدي إلى نشوب الحروب الأهلية[20]. وتطغى تفسيرات مماثلة فيما يتعلق بشدة النزاعات وطول فتراتها وتجددها. فعلى سبيل المثال، وجد الباحثون بوهاوغ وغيتس ولوجالا أن العوامل الجغرافية، بما فيها الموقع وطبيعة الأرض والموارد الطبيعية، قد تؤدي إلى إطالة أمد النزاعات، جنباً إلى جنب مع قدرات المتمردين على القتال[21]. ويلاحَظ تحديداً أن تواجد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام يُعدّ عاملاً هاماً لتفادي الانزلاق مجدداً في النزاعات[22]. وتحظى الأبعاد الجنسانية لديناميات النزاعات باهتمام متزايد من جانب الباحثين؛ وانطلاقاً من الأهمية الخاصة لعدم المساواة بين الجنسين وعدم التمكين والاستبعاد من الحياة السياسية والخدمات التنموية في المنطقة العربية، فسيتم تخصيص مساحة أوسع لمعالجة هذه القضية على حدة في الفصل الرابع.

ويبدو أن هناك مجموعة مماثلة من المتغيرات تؤدي إلى أشكال مختلفة من عدم الاستقرار السياسي.

إن المظاهر الأخرى لعدم الاستقرار السياسي، مثل التعبئة الجماهيرية والاحتجاجات الشعبية، تتم دراستها على نحو أقل عمقاً باستخدام مثل هذه الأساليب. فرُغم أن الباحثين الذين ركزوا في دراستهم على مناطق أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، قاموا بتطوير تحليلات مقارَنة غنيّة ودراسات حالة فردية لتوصيف أحداث التعبئة والانتقال السياسي التي تتصف بالخطورة، إلا أنه لا يوجد حتى الآن "تفسير معمّم لتوقيت ومكان حدوث الانتفاضات [اللاعنفية] المحتملة"[23]. ويتمثل أحد التحديات المنهجية ذو الصلة في أن الأفراد والجماعات يَعمَدون غالباً إلى إبقاء نيّتهم على التمرّد طيّ الكتمان حتى آخر لحظة ممكنة، ما يجعل من الصعب تحديد سقف للظروف المؤدية إلى مثل هذه الظواهر.

ما هي العوامل التي حددت وستحدد شكل مخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء المنطقة العربية؟ رغم وفرة الأبحاث الجديدة ذات الصلة منذ عام 2011، لم يتوصّل خبراء المنطقة العربية إلى إي إجماع بشأن العوامل التي تحرّك الاضطرابات العنيفة في جميع أنحاء المنطقة. لقد ركزت معظم التفسيرات في هذا المجال على الظروف الهيكلية الأساسية، وغالباً التكميلية، السائدة في البلدان العربية، بما فيها الاقتصادات الريعية التي تدعمها عائدات النفط والغاز

وغيرها من الإيرادات الاستراتيجية، وأنظمة الحكم الاستبدادية والفساد المستشري، والنمو الديمغرافي السريع الذي يفوق بكثير نمو فرص العمل اللائقة، والعلاقات بين الجنسين التي ترجح الكفّة فيها للرجال، وقوة مؤسسات قطاع الأمن ومصالحها، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

ووفقاً لمسار المحاجّة هذا، تدهورت حالة الظروف الهيكلية هذه ببطء مع مرور الزمن، إلى أن أدّت مجموعة من المحفزات إلى تحريك الاحتجاجات الجماهيرية عام 2011. وفور حدوث موجات الاحتجاجات الشعبية، اتّخذ كل نظام حاكم بعينه قرارات بعيدة الأجل بشأن استراتيجيات البقاء في السلطة، التي ارتبطت بإمكانات الدولة والقدرات الإدارية المتاحة لها، ومستوى توجّه النظام الحاكم نحو تحقيق مصالح شعبه. وقد حدّدت هذه القرارات فيما بعد مصير التطورات السياسية اللاحقة، التي حلّت إما عنيفة ومُشظّاة، كما حدث في ليبيا أو اليمن، أو تفاوضيّة وسلمية الطابع بشكل نسبيّ، كما حدث في الأردن والمغرب وتونس.

الشكل 5. اتجاهات مختارة للاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب الشهرية من 2009 إلى 2019

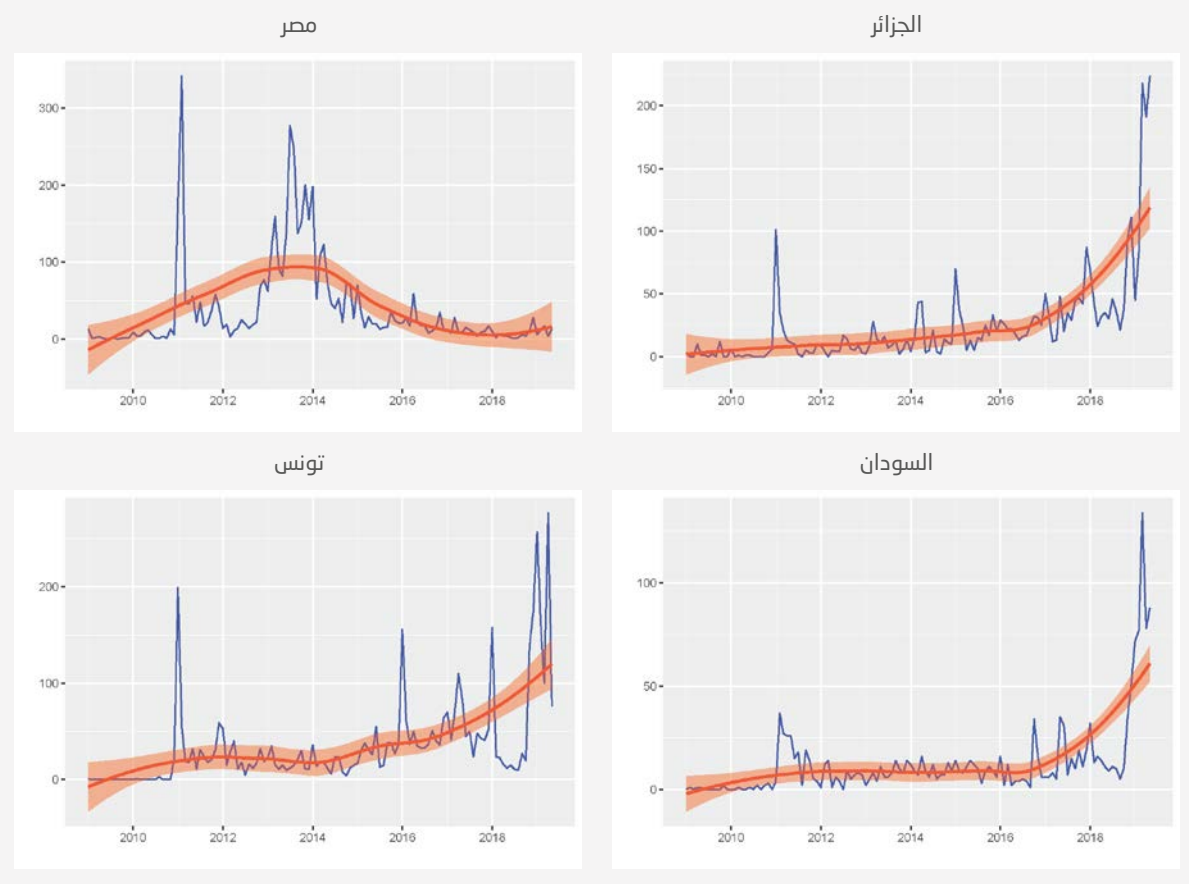

المصدر: المؤلف استناداً الى بيانات من مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها، يناير 2020.

وتقدّم الباحثة غوب نموذجاً بديلاً ذا صلة، إذ تقترح نهجاً ثلاثي الأبعاد يقوم على الأسباب الجذرية للاحتجاجات الشعبية ومحفزاتها ومسبباتها، ويشدد على الترابط فيما بينها. وتشير غوب إلى أنه وبينما يمكن عزو الانتفاضات الشعبية في معظم البلدان العربية إلى عدد من الأسباب الجذرية المشتركة، "اتّسمت محفّزات هذه الانتفاضات بالتباين إلى حد بعيد بين بلد وآخر"[24]. وفي نهاية المطاف، فإن هذه المحفّزات هي التي تحدد طابع الاستعجال فيما يتعلق بالظروف المحيطة بالاحتجاجات الشعبية، كما أن قدرة البلدان على "إدارة مصادر الإحباط هذه تلعب دوراً حاسماً في إبقائها تحت السيطرة"[25].

وإذا ما وُضِعت الأطر المنطقية الاستراتيجية العريضة جانباً في هذه القضية، تظلّ أسباب وعواقب حوادث العنف وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، والانتفاضات العربية التي حدثت عام 2011 تحديداً، مجالات للبحث والنقاش المعمّقَين. وإلى جانب مصادر المخاطر التي تتسم بطابعها الداخلي إلى حد بعيد، يبرز أيضاً عددٌ من المحرّكات الهامّة جداً للنزاعات والأزمات وحوادث عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة العربية، التي تتسم بطابع عبر وطني وإقليمي ودولي. وفي الواقع، يمكن القول إن هذه المحرّكات لا تقل أهمية عن تلك التي يغلب عليها الطابع الداخلي، فيما يتعلق بتحديد شكل أنماط النزاعات والأزمات وحوادث عدم الاستقرار. وعند مقارنتها مع تلك القائمة في مناطق أخرى حول العالم، فإن مجموعة المحركات المذكورة في المنطقة العربية تُعدّ الأكثر شدّة وتبايناً، على الأقل منذ نهاية الحرب الباردة.

1. عدم المساواة والتصوّرات والمظالم الأفقية

أكّد منشور بارز مشترك صدر مؤخّراً عن الأمم المتحدة والبنك الدولي بعنوان "مسارات السلام: نُهُج شاملة لدرء النزاعات العنيفة" على دور أوجه التفاوت وتصورات عدم المساواة والظلم الأفقية، في خلق المظالم التي تحدد شكل أنماط النزاعات[26]. وقد استبعد كولير وهوفلر[27] وفيرون ولايتين[28] تفسيرات اندلاع الحروب الأهلية المستندة إلى المظالم، مشيرين إلى أن المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية شائعة جداً، ومنتشرة في كل مكان تقريباً، بحيث لا يمكن الاعتماد عليها بطريقة مستقلة لتفسير أنماط النزاعات الداخلية العنيفة. ومع ذلك، يمكن الاستناد إلى أوجه عدم المساواة الأفقية والمظالم الناجمة عنها لتفسير كيفية تعبئة الجماعات للقيام بأعمال عنف. ذلك أنه "يمكن للأحاسيس والذكريات الجماعية ومشاعر الإحباط الناجمة عن التوقعات غير الملباة، والخطابات التي تحرّض الجماعات على ارتكاب العنف، أن تلعب جميعاً دوراً في هذه التعبئة. وتزداد فرص اندلاع العنف إذا تمكّن القياديون من إقناع الجمهور بأن التفاوت القائم بين الجماعات ناجم عن ظلم، وإلقاء اللائمة على جهات فاعلة أخرى، التي تكون عادة مجموعة سياسية مناوئة أو الدولة"[29]. وتستخدم النُخب السياسية هذه المظالم بشكل انتهازي لتعبئة ناخبيها وضمان استمرارها في السلطة، ما يزيد من مخاطر حدوث النزاعات، لا بل يساهم مباشرة في حدوثها.

وينبغي على جهود الوقاية من اندلاع النزاعات العنيفة إيلاء اهتمام خاص للتصوّرات المتعلقة بعدم المساواة والظلم[30]. وفي هذا السياق، يحاجج غور في البحث الأصيل الذي أجراه عن هذا الموضوع، بأن التصورات السائدة بين الجماعات عن الحرمان النسبي تشكّل الدافع الرئيسي لأعمال العنف الجماعية[31]. "تلعب التصورات دوراً فاعلاً في خلق مشاعر الإقصاء وعدم المساواة التي يمكن تعبئتها للقيام بأعمال العنف. وفي الواقع، تشير الأدلة إلى أن التصوّرات عن الإقصاء وعدم المساواة تتمتع في الغالب بقدرة أكبر على التعبئة، مقارنة بحوادث الإقصاء وعدم المساواة القابلة للقياس"[32]. وبالتالي فإن التصدي لمشاعر الإقصاء وعدم المساواة الأفقية يُعدّ استراتيجية وقائية هامّة. لذا، ينبغي للإطار

الشامل لتقييم المخاطر في المنطقة العربية، أن يشتمل، قدر المستطاع، على بيانات عن التصورات بشأن المظالم وعدم المساواة والظلم.

2. عجز الحوكمة، والنزاعات وعدم الاستقرار

يمكن تقسيم عجز الحوكمة داخل المنطقة العربية إلى مجموعتين. فمن ناحية، هناك عدد كبير من الحكومات العربية التي تميل إلى صياغة السياسات العامة بمفردها، أي من دون العودة إلى السلطة التشريعية، أو أخذ رأي الجمهور، أو اتباع إجراءات شفافّة. ومن ناحية أخرى، هناك أوجه قصور ترتبط بكيفية تنفيذ حكومات البلدان العربية للسياسات العامة، إذ يكون تنفيذها مشوباً بالفساد وعدم الفعالية وعدم التكافؤ والنقص. وبالتالي، فإن عجز الحوكمة المزدوج في بعض البلدان العربية يتعلق بالإدماج والمشاركة والمنافسة من جهة، وبالقدرة المؤسساتية من جهة أخرى.

عام 2010، أشار لاري دايموند، وهو أحد الباحثين الرئيسيين في مجال إرساء الديمقراطية، إلى أن نظام الحكم في المنطقة العربية يشكّل "مفارقة حقيقية، والشذوذ الرئيسي عن عولمة الديمقراطية"، وذلك منذ بداية الموجة الثالثة من انتشار الديمقراطية في منتصف سبعينيات القرن الماضي[33]. وبعد ثماني سنوات على بدء الانتفاضات العربية، نجحت تونس دون سواها من البلدان العربية في إنشاء مؤسسات سياسية تتسم بطابع ديمقراطي إلى حد معقول. وتمتد المشكلة إلى ما هو أبعد من الانتخابات المغلقة وغير التنافسية، إذ تواجه الشعوب العربية والجهات المعنية في البلدان العربية صعوبة في الوصول إلى الموارد الحكومية، والتعبير عن الرأي بحرية، ومحاسبة السلطات عن تجاوزاتها أو تقاعسها، والقدرة على التأثير في عملية صنع القرار الحكومي. وتشير البيانات التابعة للبنك الدولي إلى أن المؤسسات في المنطقة العربية تتسم بعدم قدرتها على التأثير والمساءلة، رغم وجود تباين واضح بين البلدان العربية في هذا الصدد.

وتشكل النزاعات الأهلية وحوادث عدم الاستقرار السياسي شواهد على الفشل المؤسسي، حيث يؤدي القتال غالباً إلى المزيد من تدمير مؤسسات الدولة وقدراتها. إن ضآلة القدرة على تنفيذ السياسات العامة يجعل من التغلّب على النزاعات أو تجاوز فترات عدم الاستقرار السياسي أمراً بالغ الصعوبة. ويمكن لصنّاع السلام وبناة السلام صياغة اتفاقيات سلام ووضع خطط سياسية متقنة ومحبوكة ببراعة، إلا أن عجز الدولة عن تنفيذها سيُفرغ هذه الأطر السياسية من مضمونها الحقيقي. إن ضعف الدولة يجعل من الصعب جداً على الحكومات في مرحلة ما بعد الحرب تقديم التزامات موثوق بها للمتمردين أو المتمردين المحتملين بتنفيذ برامج إصلاحية أو اتفاقيات سلام[34].

لا شكّ أن هذا النوع من عجز الحوكمة أثّر على أنماط النزاعات وانتقال السلطة في المنطقة العربية منذ عام 2011. لقد أدّى ضعف الدولة في ليبيا واليمن إلى حرمان النُخَب السياسية الوطنية من "القدرة المؤسسية على وقف تفاقم النزاعات الاجتماعية أو، عملياً، الحفاظ على وحدة وتماسك المناطق التي تُعدّ في طور النموّ أو تلك التي تعاني من هشاشة في التركيب، في مواجهة العنف المتزايد" (هايدمان، 2016، ص197)[35]. وقد استغلّ نظاما القذافي وعلي عبد الله صالح، على مدى عقود، مفاهيم إجلال الزعيم وضعف الدولة والاستنسابية كاستراتيجيات لممارسة الحكم؛ ولذا فمن غير المستغرب أن تؤدي هذه السياقات، جنباً إلى جنب مع الظروف الحرجة التي شهدتها المنطقة العربية، بما فيها انتفاضات عام 2011، إلى انهيار نظام الدولة ونشوب نزاعات عنيفة فيها"[36].

3. العوامل الاقتصادية والديمغرافية

تتمتع الاقتصادات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسمات مميَّزة يُعتقد أنها تؤثر على أنماط النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار فيها. وخلال مناقشتهم للعوامل المسبّبة للانتفاضات

العربية، عزا كاميت وآخرون الأسباب الجذرية لتلك الانتفاضات إلى "نقص فرص العمل، وضغوط سوق العمل التي تفاقمت بفعل طفرة الشباب، وابتعاد أهداف النُظُم التعليمية عن احتياجات سوق العمل، وتضاؤل كميّات المياه، والاعتماد بشكل متزايد على استيراد المواد الغذائية، والتقهقر المستمر للقطاع العام، والتفاوت في سجل التحرير الاقتصادي، وأزمة الإسكان المتنامية في المناطق الحضرية، وصعود الإسلام السياسي في جميع أنحاء المنطقة"[37]. فقد أدى استشراء الفساد والمحسوبية، وانحسار أنظمة الرعاية الاجتماعية، وعدم تكافؤ الفرص، وتصورات انعدام الأمن، إلى تفاقم المظالم الشعبية، التي حرّكت الاحتجاجات الشعبية عام 2011، أو إلى تحرّكات شعبية اجتماعية في عدد من البلدان العربية[38].

لقد حدّد علماء الاجتماع بأن ما يُسمّى بطفرة الشباب، ونقص فرص العمل، يشكلان محرّكاً رئيسياً للنزاعات في المنطقة العربيّة. ولا شكّ أن الاتجاهات الديمغرافية في المنطقة العربية ملفتة للانتباه في هذا المجال، ذلك أنّ أكثر من 50 في المائة من السكان العرب تقل أعمارهم عن 25 عاماً، وثلثا هؤلاء السكان لم يتجاوزوا سن الثلاثين. ولا يزال معدّل فرص العمل المتاحة أمام الشباب في المنطقة العربية أقلّ من مثيله في جميع المناطق الأخرى حول العالم. وعام 2014، بلغت نسبة البطالة بين الشباب 28.2 في المائة في الشرق الأوسط و30.5 في المائة في شمال أفريقيا[39]. ويُذكر أن بطالة الشباب تفاقمت بسبب النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار منذ عام 2011، ولكن المشكلة تمتدّ زمنياً إلى ما قبل الانتفاضات العربية، ذلك أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدّمت أسوأ أداء إقليمي فيما يتعلق بتوظيف الشباب على مدى السنوات العشرين الماضية على الأقل[40]. ويُعتقد بأن الشباب العاطل عن العمل، ولا سيما الذكور من بينهم، معرّضون بشكل متزايد لخطر الانجرار وراء السلوكيات الإجرامية[41]، والتعاطف مع الإرهاب[42]، ومفاقمة أخطار الثورات والحروب الأهلية[43].

وتركّز مجموعة أخرى من التفسيرات الاقتصادية للنزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية على الدور البارز بامتياز لإنتاج النفط والغاز الطبيعي في اقتصادات عدد من بلدانها، واعتماد الإيرادات الحكومية ودخول الأسر المعيشية على صادرات النفط والغاز. ويُعتقد أن عائدات النفط الكبيرة تؤثر على أنماط النزاعات بطريقتين. أولاً، يُعدّ النفط سلعة قابلة للنهب بسهولة، ولذا فإن توافره يخلق دوافع للمتمردين لتنظيم إنتاج النفط وتأمين الحماية اللازمة له وتصديره بأنفسهم. وثانياً، تفضي عائدات النفط إلى ما يُعرف بلعنة الموارد في نظام الحكم. ذلك أنّه من السهل على الدولة تأمين عائدات النفط التي تدرّ عليها الكثير من الأرباح؛ وبالتالي، فإن الدول التي تملك مثل هذه الثروات لا تحتاج بالفعل إلى تطويرهياكل بيروقراطية وتدخلية معقّدة لجباية إيرادات الضرائب أو التعريفات على الدخل الشخصي أو المبادلات التجارية أو التجارة الدولية. وكنتيجة لذلك، فإن الإيرادات التي تحققها الدولة من منتجي النفط تُعدّ ضئيلة بالمقارنة مع نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي[44].

4. العوامل البيئية

من منظور عالمي، تتسم الأدلة التجريبية التي تربط تغيُّر المناخ بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار بالتباين وعدم الاتّساق. وعلى سبيل المثال، استعرض هسيانغ وبيرك وميغيل المؤلفات التي تناولت قضية المناخ والنزاعات، ووجدوا أن درجات الحرارة المتطرّفة وأنماط هطول الأمطار تؤدي بشكل منهجي إلى تعزيز مخاطر نشوب النزاعات بين الأشخاص والمجموعات المختلفة[45]. وقد شكّك في صحّة نتائج تحليلهم التجميعي بوهاوغ وباحثون آخرون[46]، ممن يحاججون، إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ التابعة للأمم المتحدة، بأنه "بشكل عام البحوث لا تخلص إلى قيام علاقة إيجابية متينة بين الاحترار والنزاعات المسلحة"[47].

وبينما لم يتوصل التحليل الكمي للبيانات العالمية الشاملة لعدة بلدان إلى وجود صلات واضحة بين تغيّر المناخ والنزاعات، تبدو الأدلة على وجود تأثير محلي لتغيُّر المناخ على النزاعات في المنطقة العربية واضحة تماماً. وترتبط النزاعات في دارفور وجنوب السودان واليمن بشكل وثيق بتغيّر المناخ والضغوط البيئية والتنافس على الموارد الزراعية والمائية. لقد شكّلت انتفاضات الخبز أحد المظاهر المتكرّرة للسياسات الخلافية في المنطقة العربية على مدى عقود. ويعتبر بعض المؤلفين بأن تقلّب أسعار المواد الغذائية شكّل محرّكاً رئيسيّاً للانتفاضات العربية عام 2011. وقد أسهم في ظاهرة تقلّب الأسعار هذه موجة الجفاف التي شهدتها الجمهورية العربية السورية على مدى أربع سنوات، ما عجّل في حدوث هجرة داخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

ومع استمرار تفاقم آثار تغيُّر المناخ مع مرور الزمن، يُرجّح أن تشهد المنطقة العربية تدهوراً مستمراً في ظروف السلام والأمن والتنمية فيها. فوِفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، تُعدّ شمال أفريقيا، تحديداً، ثاني أكثر مناطق العالم عرضة للمخاطر المتصلة بتغيّر المناخ[48] وبشكل عام، فإنّ البلدان النامية ستكون عرضة أكثر من سواها للتأثر بتغيُّر المناخ، وذلك نتيجة لعدّة عوامل، بما فيها الأهمية الاقتصادية للقطاعات شديدة التأثّر بتغيّر للمناخ، مثل الزراعة، والقدرات المالية والبشرية المحدودة لتلك البلدان على التكيّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من حدّة هذه الظاهرة. وتشهد قابلية التضرّر المتزايدة وضعف المرونة والقدرة على التكيّف مزيداً من التدهور في حالات النزاعات.

5. حوكمة قطاع الأمن

تتمحور مجموعة أخرى من الحجج المتعلقة بالنزاعات في المنطقة العربية حول الهبات والتفضيلات غير المألوفة التي يتم تقديمها للقوات المسلحة والجهات الفاعلة في قطاع الأمن. ويحاجج بيلين[49] بأن الحكم الاستبدادي في المنطقة العربية يتسم بالمتانة، وذلك تحديداً بسبب قدرة قطاع الأمن وتصميمه على "قمع المبادرات الديمقراطية التي تنشأ في المجتمع"[50]. فمن جهة، تستند قدرة بعض قطاعات الأمن العربية على قمع الانشقاقات إلى عاملين، وهما الموارد المالية الهامّة التي تتاح للأجهزة القمعية، والتي تُستمدّ من عائدات النفط والغاز والريوع الاستراتيجية الهائلة؛ والتحالفات القائمة مع القوى الغربية. ومن جهة أخرى، يعود استعداد بعض قطاعات الأمن العربية لقمع الانشقاقات إلى الروح المؤسساتية والمهنية الضعيفة لديها، والدعم الوثيق الذي تقدّمه الأنظمة الحاكمة إلى القطاعات الأمنية؛ وضعف التعبئة الجماهيرية الذي يمنعها من تحدي سَطوة الأجهزة الأمنية. وتتباين هذه الأبعاد الأربعة من بلد عربي إلى آخر، كما أن شكل هذه العوامل الأربعة يحدد التفاعلات الاستراتيجية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى أنماط العنف الداخلي.

هاء. محرّكات المخاطر الاستراتيجية وعبر الوطنية والإقليمية

لقد حدّد هذا الفصل حتى الآن عدداً من محرّكات المخاطر التي يغلب عليها الطابع الداخلي، بما فيها الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالبلد الذي يعاني من مخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار. وبالإضافة إلى مصادر المخاطر الداخلية هذه، هناك أيضاً عدد من المحرّكات البارزة عبر الوطنية والإقليمية والدولية للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة العربيّة. وفي الواقع، يُحاجَج بأن هذه المحرّكات تضاهي في أهميتها المحرّكات الداخلية، فيما يتعلق بتحديد شكل أنماط النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار. وعند

مقارنتها بمناطق أخرى حول العالم، يتبيّن أن المنطقة العربية تعاني من أكثر مجموعات المحرّكات شدّة وتنوعاً، أقلّه منذ نهاية الحرب الباردة.

وجنباً إلى جنب مع أوروبا الوسطى والشرقية وشمال شرق آسيا، شكّلت منطقة الشرق الأوسط ساحة لنوع من المنافسة الاستراتيجية الأكثر حِدّة منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، ظلّت بلدان عربية كثيرة، بخلاف أوروبا أو شمال شرق آسيا، غير تابعة بشكل مباشر لمعسكر نفوذ الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي، بل شكّلت، عوضاً عن ذلك، مناطق متنازع عليها بين القوى العظمى التي سعت إلى إقامة التحالفات ومحاربة الخصوم من خلالها. وتميّزت بعض بلدان المنطقة بأنها أكثر قدرة من سواها على التملص بذكاء من القوى العظمى، أو تحقيق الفوائد من مواقعها الاستراتيجية، حيث كانت تتلقى الدعم السياسي والعسكري في المقابل. ولكن هذه المنافسة الاستراتيجية كانت تؤدي غالباً إلى نزاعات عنيفة وأزمات إنسانية وعدم استقرار سياسي. وعلى سبيل المثال، فإنّ اندلاع وتطوّر أزمة السويس عام 1956، والحرب الإيرانية-العراقية، وحرب أوغادين بين الصومال وإثيوبيا عامي 1977 و1978، تأثّرت بشدة بالمنافسة الاستراتيجية في الحرب الباردة. ويشتمل الجدول 3 على قائمة بالحروب الدولية التي نشبت في المنطقة العربية منذ عام 1946، والتي تبيّن انخراط قوى استراتيجية وبلدان غير عربية، بشكل مباشر أو غير مباشر في عدة نزاعات داخل البلدان العربية. وعلاوة على ذلك، لعبت جهات فاعلة خارجية أيضاً دوراً في عدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية، إذ يمكن عزو سلسلة من الانقلابات ومحاولات الانقلابات والنزاعات الداخلية بالوكالة خلال الحرب الباردة، أقلّه جزئياً، إلى المنافسة الاستراتيجية بين القوتين العُظمَيين آنذاك (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) أو بين القوى العظمى ودول عدم الانحياز في المنطقة العربية.

الجدول 3. النزاعات الدولية في المنطقة العربية من 1946 إلى 2018

النزاع	تاريخ بدئه	تاريخ انتهائه
الحرب العربية الإسرائيلية	1948	1949
نزاع السويس	1951	1952
استقلال تونس	1953	1956
استقلال الجزائر	1954	1962
نزاع السويس	1956	1956
النزاع في الصحراء الغربية	1957	1958
النزاع التونسي الفرنسي	1961	1961
النزاع الجزائري المغربي	1963	1963
النزاع الإثيوبي الصومالي	1964	1964
استقلال اليمن الجنوبي	1964	1967
الحرب العربية الإسرائيلية	1967	1967
النزاع بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي	1972	1972
الحرب العربية الإسرائيلية	1973	1973
النزاع الإيراني العراقي	1974	1974
النزاع الإثيوبي الصومالي	1977	1978
النزاع بين اليمن الشمالي والجنوب	1979	1979
النزاع الإثيوبي الصومالي	1980	1980
الحرب العراقية الإيرانية	1980	1988
حرب الخليج	1990	1991
الغزو الأمريكي للعراق	2003	2003
النزاع بين جيبوتي وإريتريا	2008	2008
النزاع بين السودان وجنوب السودان	2012	2012

المصدر: ساندبرغ وميلاندر، 2013.

لقد خفّت حدّة بعض أشكال المنافسة الاستراتيجية منذ نهاية الحرب الباردة، وفي المقابل ظلّت أشكال أخرى مستقرّة، وبرزت أشكال جديدة. وتشتمل منطقة غرب آسيا على ثلاثة من أهم المضائق البحرية في العالم، وهي مضيق البوسفور والدردنيل، ومضيق هرمز، وقناة السويس ومضيق باب المندب، التي يعدّ كل منها ممرّاً بحرياً هاماً جداً بالنسبة لأمن وتجارة القوى الكبرى، مثل روسيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتشكّل التوترات التي تنشأ من جرّاء السعي للتحكّم بها سمة جوهرية مستمرّة للجغرافيا السياسية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يظلّ النزاع العربي-الإسرائيلي واحتلال فلسطين وقضيّة اللاجئين الفلسطينيين بلا حل، مصدراً مستمراً للمخاطر الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت التوترات الاستراتيجية بين إيران وجيرانها، ولا سيما في منطقة الخليج، وأدّى النزاع السوري وغيره إلى مفاقمتها. وأخيراً، نتج عن التدخلات العسكرية الدولية آثار كارثية على المنطقة العربية، حيث تسببت بأنماط من النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي التي لا تزال تتردد أصداؤها في المنطقة منذ سنوات.

وستظل المنطقة العربية تشكّل ساحة للمنافسة الاستراتيجية الحادّة في المستقبل المنظور، وستستمر مثل هذه المنافسة في تحديد شكل أنماط المخاطر بطرق لا يمكن التنبؤ بها. كذلك تعاني المنطقة من موطن خلل إضافي، إذ لا توجد فيها منظمات دولية أو إقليمية قادرة على سدّ الفجوات الاستراتيجية العميقة. ويختلف هذا الوضع في أوروبا وآسيا، حيث تُعدّ مؤسسات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون، بمثابة منتديات تتيح للمنافسين الاستراتيجيين التصدّي للمجالات ذات الاهتمام المشترك ومنع النزاعات وإدارتها.

كذلك تمثّل تداعيات النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار القائمة بالفعل، جانباً إقليميّاً أو دولياً أخيراً للمخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ذلك أنه ما إن ينشب نزاع أو أزمة أو حالة من عدم الاستقرار في بلد عربي ما، تتعزّز مخاطر نشوب النزاعات أو الأزمات أو حالات عدم الاستقرار في البلدان العربية الأخرى. ويشكّل النزاع السوري أحد أوضح الأمثلة الحديثة على ذلك، حيث امتد هذا النزاع إلى العراق عام 2014، كما أدى تدفّق اللاجئين السوريين إلى أزمات في الأردن ولبنان (وفي أوروبا ضمناً). وبالاستناد إلى البيانات العالمية، قدّم الباحثون الكميّون آليات مختلفة لانتقال المخاطر عبر الحدود، بما فيها الروابط العرقية عبر الوطنية[51]، والرعاية الخارجية المُتعمّدة لحالات التمرد[52]، وتدفقات اللاجئين[53]، والصدمات التجارية[54]. كذلك يشكّل المقاتلون الأجانب العائدون إلى بلدانهم أحد العوامل المحتملة الأخرى لانتقال المخاطر في المنطقة العربية. ويُعزى مصدر القلق الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ترسّخ النزاع على المستوى الإقليمي، ما يجعل من شبه المتعذّر الهروب من المخاطر عبر الوطنية الناجمة عن النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار التي تتسم بطابع تاريخي ومستمر في الوقت عينه.

واو. خلاصة

لقد سعى هذا الفصل إلى تقييم أنماط النزاعات والأزمات وحوادث عدم الاستقرار في المنطقة العربية منذ عام 1946، مع التركيز بشكل خاص على الفترة الزمنية التي تلت عام 1989. إنّ مخاطر النزاعات والأزمات وحوادث عدم الاستقرار في المنطقة العربية تتميّز بطابعها الحادّ، وقد قدم هذا الفصل بيانات عن أنواعها وشدّتها وتواترها ومواقع حدوثها. ومنذ عام 2003، تصاعدت حدة النزاعات العنيفة في جميع أنحاء المنطقة، كما وقعت أعمال عنف شديدة في العراق والصومال والجمهورية العربية السورية وليبيا والسودان واليمن. وتتركّز

النزاعات على امتداد المناطق الساحلية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛ ومع ذلك، يشكّل العنف ظاهرة ريفية أيضاً في العراق ومناطق الساحل وجنوب غرب الجزيرة العربية والقرن الأفريقي. وبينما انحسرت الانقلابات بشكل واضح في المنطقة العربية مقارنة بما كانت عليه إبّان الحرب الباردة، انتشرت التعبئة الجماهيرية والاحتجاجات الشعبية على نطاق أوسع، بوصفها شكلاً من أشكال عدم الاستقرار السياسي منذ عام 2011. وانطلاقاً من أن حوالي نصف النزاعات قابلة لأن تتجدد في نهاية المطاف، وأن حالات عدم الاستقرار تولّد عموماً المزيد من مثيلاتها، يُرجّح أن تواجه المنطقة العربية أخطاراً مماثلة على مدى السنوات القادمة.

3. الاتجاهات العملاقة والمحفزات والمخاطر المستقبلية

3. الاتجاهات العملاقة والمحفزات والمخاطر المستقبلية

ألف. مقدّمة

يمكن استشراف المستقبل بعدة طرق: فالسيناريوهات المختلفة تدلّ على مجموعة متنوعة من المسارات الممكنة، ويهدف المسح الأفقي إلى استكشاف التطورات التي ظلت حتى الآن غير ملحوظة، وتسعى دراسات الجدوى الاقتصادية إلى رسم معالم الطريق نحو المستقبل المنشود. وبدوره، يُعدّ تقييم المخاطر الندّ السلبي للمستقبل، ذلك أنه يسلّط الضوء على العناصر الضارّة في المستقبل. ويتكوّن تقييم المخاطر دائماً من مزيج خطوتين على الأقل، حيث يتمّ أولاً تحديد الخطر المحتمل، ليتمّ ثانياً تقدير إمكانية حدوثه وتأثيره الممكن. وفي خطوة ثالثة محتملة، يمكن تطوير تدخلات في مجال السياسة العامة لمواجهة هذه المخاطر.

قبل كل ما تقدّم، ينبغي على أيّ نوع من تمارين التنبّؤ تحديد السياق الذي قد يقع ضمنه هذا الخطر. ولا يُعدّ هذا التمرين مثالياً بشكل تلقائي: ذلك أن عَدم اليقين يمثّل السمة الرئيسية بالنسبة للمستقبل. ولكن بما أن الغد يشكّل امتداداً للحاضر، يمكننا تقليص رقعة عدم اليقين هذه إلى حدٍّ ما على الأقل. وفي جميع الأحوال، هناك تطوّرات يمكن توقّع قدرتها على تحديد شكل المستقبل، وتعزيز المخاطر أو الحد منها. ويُطلق على هذه التطورات تسمية الاتجاهات، وهي تلك التطورات التي يمكن استنتاجها بطريقة استقرائية من الديناميات الجديرة بالملاحظة التي تحدث راهناً. ومع ذلك، لا يتكوّن المستقبل فقط من الاتجاهات التي لا يمكنها في حد ذاتها رصد الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة: فالاتجاهات لا تمثّل المستقبل، بل تحدد شكله فحسب.

هناك عدد من الاتجاهات على المدى المتوسط والطويل، التي يُعتقد أنها تؤثر على تطوّر قابليّة التضرر من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية. ومن شأن هذه الاتجاهات أن تلعب دوراً فعّالاً في خلق السياق الأوسع نطاقاً لإجراء عملية تقييم شاملة للمخاطر الإقليمية.

يسعى هذا الفصل إلى تحليل الاتجاهات العملاقة والمحفزات التي ستحدد شكل مخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية خلال العقود المقبلة. إن بعض هذه الاتجاهات، بما فيها تغيُّر المناخ، تُعدّ معروفة جيّداً إلى حدّ ما، وإن كانت عملية فهم وتحديد صلاتها بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار لا تزال في بداياتها. ويُعدّ دور اتجاهات أخرى، مثل القدرة المتزايدة على الاتصال، غير مفهوم بوصفه محركاً محتملاً للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار. وفي جميع الأحوال، فإن هذه الاتجاهات العملاقة والمحفزات، وارتباطاتها بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، تستحق إجراء المزيد من التحليلات المنهجية من جانب العلماء والممارسين على حد سواء. وتقدّم الأقسام التالية خطة واسعة النطاق وتحليلاً مبدئياً لأبرز الاتجاهات التي يتعين على الدول الأعضاء في الإسكوا أخذها بعين الاعتبار. ويُؤمل أن يؤدي ذلك إلى تسريع إجراء عملية رصد وتقييم أطول أجلاً وأكثر انتظاماً، التي يمكن للدول الأعضاء في الإسكوا، والجهات المعنية، ومنظومة

الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، الانخراط فيها.

باء. منهجية الاتجاهات العملاقة والمحفزات

يمكن تعريف الاتجاهات عموماً بأنها المنحى العام الذي يتخذه تطوّر أمرٍ ما أو تغيّره. وعليه، تُعدّ هذه الاتجاهات أدوات تحليلية نافعة فيما يتعلق بإنشاء إطار أكثر شمولاً للتفكير في المستقبل.

وبوجه عام، تُعدّ الاتّجاهات قابلة للتحديد بسهولة، إذ يمكن رصدها وملاحظتها في الماضي والحاضر؛ وتكون هذه الاتجاهات عادة قابلة للقياس ويمكن دعمها بالأدلة. وبخلاف عناصر المستقبل الأخرى، تتميّز بأنه يمكن التنبؤ بها نسبيّاً، ما يساعد في تقليص أوجه عدم اليقين.

ولكن ليست كل الاتجاهات متماثلة: ذلك أنه بالإضافة إلى تباينها في المحتوى، يشهد تواتر حدوثها تبايناً أيضاً. وتتطوّر بعض الاتجاهات البارزة على مدى فترة أطول بكثير مقارنة بغيرها، ولذا تُعرف بالاتجاهات العملاقة، وهي تطورات قائمة بالفعل الآن، ويتوقّع أن تنمو على مدار فترة العشرين إلى الخمسين عاماً القادمة، ولذا يصعب أو يستحيل التأثير عليها في المدى القريب. وحتماً، فإن هذه الاتجاهات ستحدد شكل جميع السيناريوهات المستقبلية، كما تمثّل الحد الأقصى الممكن لأوجه اليقين.

وتتضمّن الفئة الثانية من الاتجاهات تلك التي تتطور بسرعة أكبر، على مدى فترة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات. وبينما تعتبر هذه الاتجاهات القصيرة الأجل قابلة في الغالب للتحديد بوضوح، فإنها تتميّز بدرجة أعلى من عدم اليقين، إذ تتحرك بسرعة أكبر مقارنة بالاتجاهات العملاقة. وبهذا المعنى، تشتمل هذه الاتجاهات على المحفزات وعوامل التغيير التي تؤثر على الاتجاهات الأخرى، ويمكن وصفها بأنها أوجه يقين غير مؤكدّة. ورغم أن هذه المحفّزات تصعب معالجتها أيضاً، إلا أنها تعتبر أكثر قابلية للاستجابة لتدخلات السياسات.

إن الاتجاهات العملاقة والمحفزات تدفع مجتمعةً بالمستقبل نحو منحى محدد؛ ولكن الشكل الدقيق للمستقبل، والمخاطر التي تلازمه، ترتبط بعدد من العناصر الأخرى التي تعتبر ببساطة غير مؤكّدة، والتي تشمل، من جهة، قرارات السياسة التي يتخذها الإنسان، ومن جهة أخرى، التطوّرات التي لم يتم تحديدها بعد.

جيم. الاتجاهات العملاقة في المنطقة العربية

تلعب الاتجاهات العملاقة دوراً أساسياً يساعد في استشراف المستقبل. ذلك أنها تتميز بالعديد من الخصائص المشتركة التي تساعد على حصر نطاق السيناريوهات المستقبلية عن طريق تقليص الاحتمالات المتاحة. وكما يوحي بذلك مسمّاها، تحدث الاتجاهات العملاقة على نطاق واسع؛ وهي تؤثر بالتالي على مجموعات كبيرة من البشر والبلدان والمناطق، وفي حالات عديدة، يشمل تأثيرها العالم بأسره. كذلك تتكشف الاتجاهات العملاقة على مدى فترة طويلة من الزمن، إذ تتخطى مدة حياتها عادة العقد من الزمن، وتكون غالباً أطول من ذلك. ويلاحظ أن هذه الاتجاهات ترتبط بالوقت الحاضر، وبالتالي تُعدّ ظواهر يمكن ملاحظتها راهناً بطريقة فعلية. ولأنها قابلة للقياس وتؤثر على أعداد كبيرة من الأشخاص، وعلى امتداد فترات طويلة من الزمن، فإن الاتجاهات العملاقة تسبغ درجة أعلى من قابلية الرؤية على مستقبل كان ضبابيّاً.

وبهذا المعنى، تُعتبر الاتجاهات العملاقة قوى استراتيجية تحدد شكل المستقبل كما يفعل

جبل الجليد بطيء الحركة، حيث يعجز البشر عن تغيير مسارها بسهولة. وبخلاف العديد من العوامل الأخرى المتعلقة بالمستقبل، يمكن مساندة هذا النوع من الاتجاهات عن طريق بيانات قابلة للتحقق منها. وبالتالي، تمثّل الاتجاهات العملاقة الأساس الذي سيتم تحديد مستقبل المنطقة بالاستناد إليه.

مع ذلك، ورغم أنها تعتبر قابلة للقياس إلى حدّ بعيد، تظلّ الاتجاهات العملاقة عرضة للتفسيرات المختلفة. وهنا تبرز أهمية التمييز بين التنبؤ والاستشراف، إذ بينما يهدف التنبؤ إلى استكشاف حقيقة مستقبلية (على سبيل المثال، عدد الأشخاص الذين سيتمتعون بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت)، يسعى الاستشراف إلى ترجمة هذه الحقيقة بشكل عملي (كأن يُقال مثلاً إن تعزيز الاتصال سيؤدي إلى زيادة سرعة التجارة الدولية).

1. العوامل الديمغرافية

تعتبر العوامل الديمغرافية إحدى أكثر الاتجاهات التي يمكن تحديدها بسهولة. ذلك أنه بالاستناد إلى العدد المؤكد لمواليد اليوم، يمكن بناءً على قدر معقول من اليقين التنبؤ بعدد السكان بعد عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن. وعليه، من الآمن الافتراض أن عدد سكان المنطقة العربية سيستمر في النمو بشكل كبير على مدى العقود المقبلة، رغم أن معدل النمو السكاني فيها بدأ يشهد تباطؤاً. ويُتوقع أن ينمو عدد سكان المنطقة من 431 مليون نسمة إلى 662 مليون نسمة في الفترة من 2020 إلى 2050[55]. وبعبارة أخرى، ستبلغ الزيادة في عدد سكان المنطقة 231 مليون نسمة بحلول عام 2050. ويشير الشكل 6، بالاستناد إلى بيانات شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، إلى ارتفاع عدد السكان في جميع البلدان العربية، باستثناء لبنان، وإن يكن ذلك بمعدلات متباينة بشكل ملحوظ. وتشير الأرقام المبدئية المتاحة في هذا المجال إلى أن هذا التطوّر سيؤثر تحديداً على مصر، والعراق، والصومال، والسودان، وسوريا، واليمن. ويبرز الشكل 7 النموّ من حيث النسبة المئوية: فالبلدان الأكثر نموّاً في عدد السكان ستكون بالترتيب، من الأكثر نموّاً إلى الأقل نموّاً، الصومال، وموريتانيا، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق.

هناك اتجاهان ضخمان سيحددان شكل تطور عدد السكان على مدى عدة عقود قادمة، وهما انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدّل العمر المتوقّع للسكان. وبحلول عام 2035، سيكون متوسط العمر المتوقع للفرد في البلدان العربية 75 عاماً، بالمقارنة مع 71 عاماً اليوم[56]. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر معدل الولادات في الانخفاض في المنطقة العربية، حيث ينخفض متوسط معدل الأطفال لكل امرأة من 3 أطفال راهناً إلى 2.5 عام 2045.

وبالتالي، يدلّ ذلك على أنّ المنطقة العربية تقترب من نهاية تحوّلها الديمغرافي من معدلات ولادات ووفيات مرتفعة إلى معدلات ولادات ووفيات أقلّ ارتفاعاً، وأنها ستنجز هذا التحوّل بوتيرة أسرع مقارنة بمناطق أخرى حول العالم، وذلك على مدى فترة تتراوح من 13 إلى 40 سنة بدلاً من الفترة التي تتراوح من 50 إلى 150 سنة، والتي استغرقتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإنجاز هذا التحوّل. ويدلّ هذا التحوّل الديمغرافي المتسارع على أن المنطقة العربية تحتاج إلى تدابير سياسية تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الديمغرافي الفريد.

لكن، وإلى حين اكتمال هذا التحول، سيظلّ تأثير طفرة الشباب طاغياً على المنطقة العربية، ما يستتبع وجود عدد كبير من الشباب مقارنة بإجمالي عدد السكان. وبينما ستنخفض نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة من 65 في المائة حالياً إلى 45 في المائة عام

2030، يظل تأثير طفرة الشباب واضحاً جداً في البلدان العربية[57]. ومرة أخرى، فإن الأنماط ذات الصلة تبدو متباينة، إذ تتركّز طفرة الشباب تحديداً في بلدان المشرق العربي، وتحديداً في العراق والجمهورية العربية السورية وفلسطين.

وفي الوقت عينه، سيشكّل البالغون شريحة أكبر من السكان نظراً لارتفاع معدّل العمر المتوقّع للسكان[58]. وبحلول عام 2050، سيرتفع إجمالي عدد المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة بنسبة 15 في المائة. وهنا أيضاً، تظهر تباينات هامة بين البلدان العربية، ذلك أن الجزائر ولبنان والمغرب وتونس ستختبر هذه الآثار بحلول عام 2030؛ بينما ستختبر مصر والأردن وليبيا والجمهورية العربية السورية والبلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هذه الآثار قبل عام 2050؛ أما العراق وموريتانيا وفلسطين والسودان واليمن، فستبدأ مرحلة التحوّل نحو البلوغ (أو الشيخوخة) بعد عام 2050.

الشكل 6. التغيُّر في إجمالي عدد السكان من 2020 إلى 2050

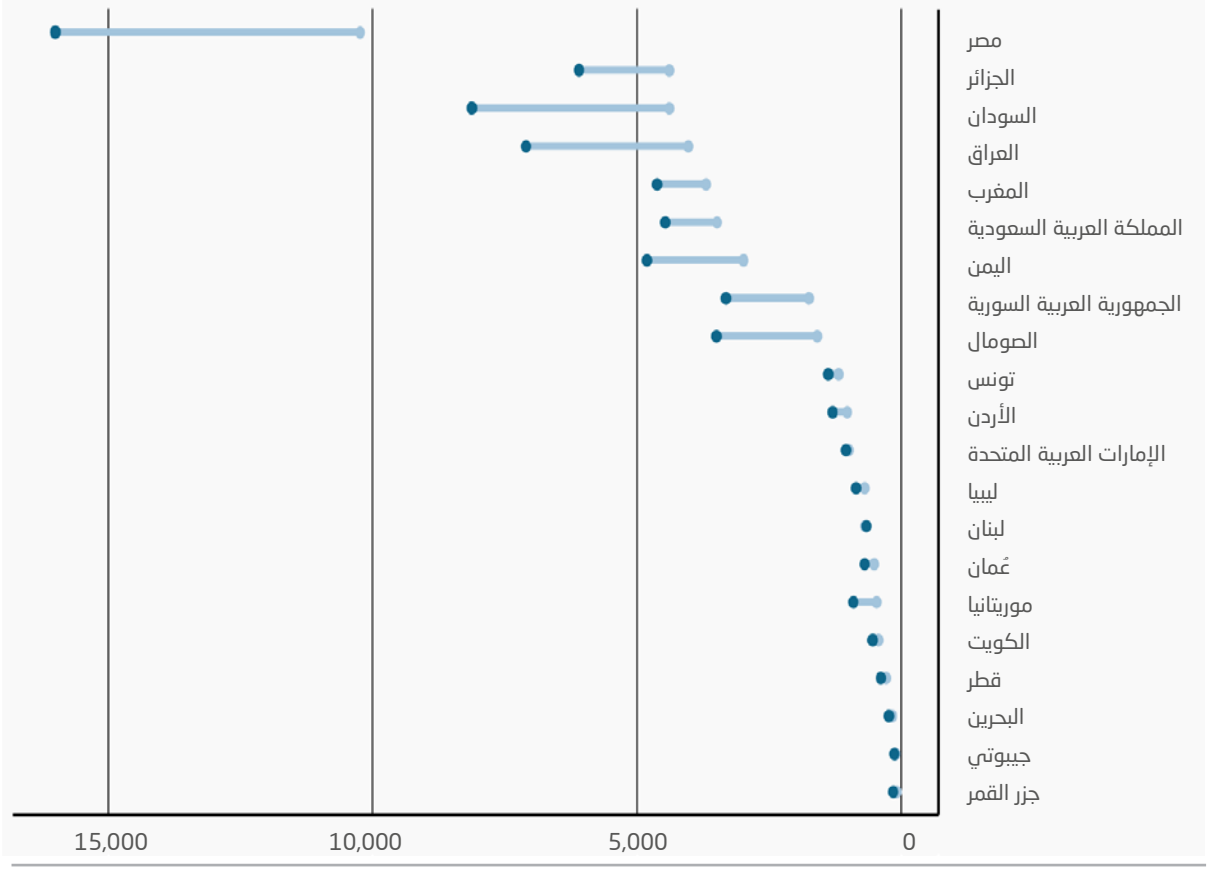

المصدر: تقرير بعنوان التوقعات السكانية العالمية لعام 2019: منهجية التقديرات والإسقاطات السكانية للأمم المتحدة، صادر عن شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (2019). (ST/ESA/SER.A/425).

إنّ للنموّ السكاني مزاياه ومثالبه. ذلك أن وجود قوة عاملة كبيرة الحجم قد يؤدي إلى تحقيق عائد ديمغرافي. وبعبارة أخرى، يؤدي النمو في عدد السكان إلى نموّ اقتصادي[59]. ولكن العائد الديمغرافي يرتبط بعدد من التطورات الأخرى، بما فيها الحوكمة الرشيدة؛ والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي؛ وتطبيق سياسة تجارية مدروسة بعناية؛ وتوافر بنية تحتية فعالة، وأسواق مالية وأسواق يد عاملة تتسم بالكفاءة، واستثمارات مجدية في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب[60].

فإذا ما فُقدت تلك العناصر، يمكن للشريحة الواسعة من السكّان الشباب أن تتحوّل إلى عبء بدلاً من أن تكون فرصة، وذلك في ظلّ عدم توافر وظائف كافية لهم. وفي هذا السياق، يمكن للعوامل الديمغرافية أن تمثّل تحدّياً لصنّاع القرار العرب، ليس فقط فيما يتعلق بالسعي إلى تجنّب عدم الاستقرار السياسي، بل أيضاً بعدم تضييع الفرص الاقتصادية. وفي الوقت الراهن، تناضل بلدان المنطقة من أجل توفير فرص عمل للشباب. إنّ معدل البطالة بين الشباب في البلدان العربية، الذي يبلغ نحو 25 في المائة، والذي يصل إلى 30 في المائة في بعض البلدان، بما فيها تونس، يتجاوز مثيله في أيّة منطقة أخرى حول العالم[61].

الشكل 7. التغيُّر في إجمالي عدد السكان بالنسبة المئوية بين 2020 و2050

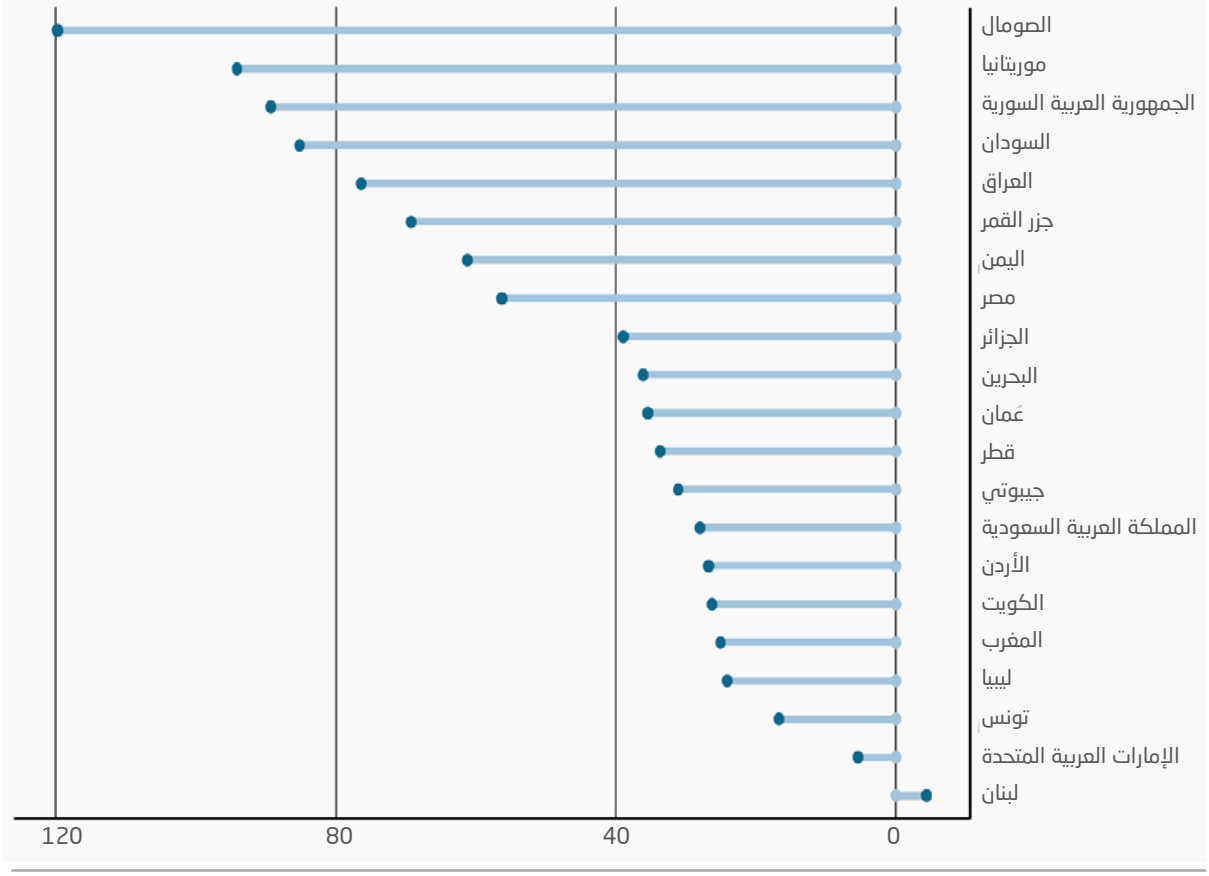

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، 2019a.

ويعني ذلك أن هناك خطراً جوهريّاً يتمثل في احتمال حدوث أزمات أو حالات عدم استقرار في البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة. ومع ذلك، فإن الصلة بين العنف والشباب ليست واضحة تماماً. فبينما يرتبط وجود شريحة سكانية واسعة من الشباب بالعنف وعدم الاستقرار، لا تُعدّ العلاقة بين الأمرين سببية بشكل مباشر[62]. إن الرابط بين وجود شريحة سكانية واسعة من الشباب وعدم الاستقرار لا يكتمل إلا إذا توافرت مجموعة من الظروف الأخرى، من ضمنها بطالة الشباب. وحتى في هذه الحال، ليس الرابط بين الأمرين جليّاً على الدوام، ما يستتبع أن بطالة الشباب لا تُعدّ بمفردها عاملاً مسبّباً للعنف أو الإجرام، بل تحتاج لأن تصاحبها محركات إضافية، مثل الفساد والظلم والتمييز والإذلال واختبار العنف. وتتضمّن العوامل الأخرى ذات الصلة التي تتسم بطابع أكثر فرديّة، مستويات التعليم المتدنية، والعنف داخل الأسرة، وضعف ممارسات الأبوة والأمومة، والمستويات المتدنية لدخل الأسرة، والبطالة داخل الأسرة.

وبالتالي، فإن وجود شريحة سكانية كبيرة من الشباب في المجتمع لا يشكّل خطراً إلا عندما يترافق مع مجموعة من الظروف الأخرى، من ضمنها البطالة التي تلعب دوراً هاماً ولكن غير حصريّ في هذا المجال[63]. وبعبارة أخرى، فإن وجود شريحة كبيرة من الشباب بين السكان يرتبط أولاً وأخيراً بأساليب الحوكمة.

2. النزوح والهجرة

يُعدّ كلّاً من النزوح والهجرة اتجاهين عملاقين وبارزين في المنطقة العربية التي ظلّت تنموّ باطّراد على مدى العقود الماضية. وتتّخذ الهجرة الاقتصادية في هذه المنطقة ثلاثة أشكال: أولاً، هجرة المواطنين العرب من بلدهم الأم إلى بلد آخر داخل المنطقة العربية؛ وثانياً، هجرة المواطنين العرب من بلدهم الأم إلى بلد آخر خارج المنطقة العربية؛ وثالثاً، هجرة الأجانب الوافدين للبحث عن فرص عمل داخل المنطقة العربية. ويتلازم كل شكل من الأشكال المذكورة مع مجموعة من التحديات الخاصة به.

إنّ النوع الأول من الهجرة يرتبط بالمواطنين العرب الذين يهاجرون من موطنهم الأم للعمل في بلد عربي آخر؛ وهم يشكّلون 37 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين داخل المنطقة العربية. ويأتي هؤلاء بشكل أساسيّ من فلسطين والجمهورية العربية السورية، اللتين تصدّران نصف إجمالي عدد المهاجرين العرب، ومن مصر أيضاً. ويتوجّه أولئك بشكل أساسي إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن ثمّ إلى لبنان والأردن.

ويتعلق النوع الثاني من الهجرة بالمواطنين الوافدين من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والقرن الأفريقي وأوروبا للبحث عن فرص عمل داخل المنطقة العربية. ويذكر أن إجمالي عدد المهاجرين من النوعين الأول والثاني آنفي الذكر، ارتفع من 25 في المائة إلى 35 في المائة من مجموع السكان في المنطقة العربية منذ عام 2005. وفي المتوسط، تبلغ نسبة العمّال الأجانب 10 في المائة من مجموع اليد العاملة في المنطقة العربية، وتتركز غالبيتهم العظمى في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبشكل عام، ارتفع عدد المهاجرين إلى المنطقة العربية بنسبة 150 في المائة، (من حوالي 15 مليون مهاجر إلى 35 مليون مهاجر) بين عامي 1990 و2015[64].

ويتعلق النوع الثالث من الهجرة بالمواطنين العرب الذين يغادرون المنطقة العربية للبحث بشكل أساسي عن فرص عمل في أوروبا. وتُعدُّ بلدان المشرق العربي أكبر مُصدِّرٍ للمهاجرين في المنطقة (بنسبة 57 في المائة من المهاجرين)، تليها بلدان المغرب العربي (بنسبة 21 في المائة). ويأتي أقل من 20 في المائة تقريباً من هؤلاء المهاجرين من البلدان العربية الأقل

نمواً و3 في المائة فقط من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي الإجمال، يعيش 11 مليون عربي خارج المنطقة العربية. وقد قُدِّر عدد الأفراد العرب الذين يعيشون خارج أوطانهم، سواءً داخل المنطقة العربية أو خارجها، بنحو 26 مليون شخص عام 2015، أي بزيادة قدرها 5.7 مليون شخص تقريباً مقارنة بِعام 2010، و15 مليون شخص تقريباً مقارنة بِعام 1990.

الشكل 8. طرق الهجرة الرئيسية من أفريقيا إلى أوروبا عامي 2017 و2018

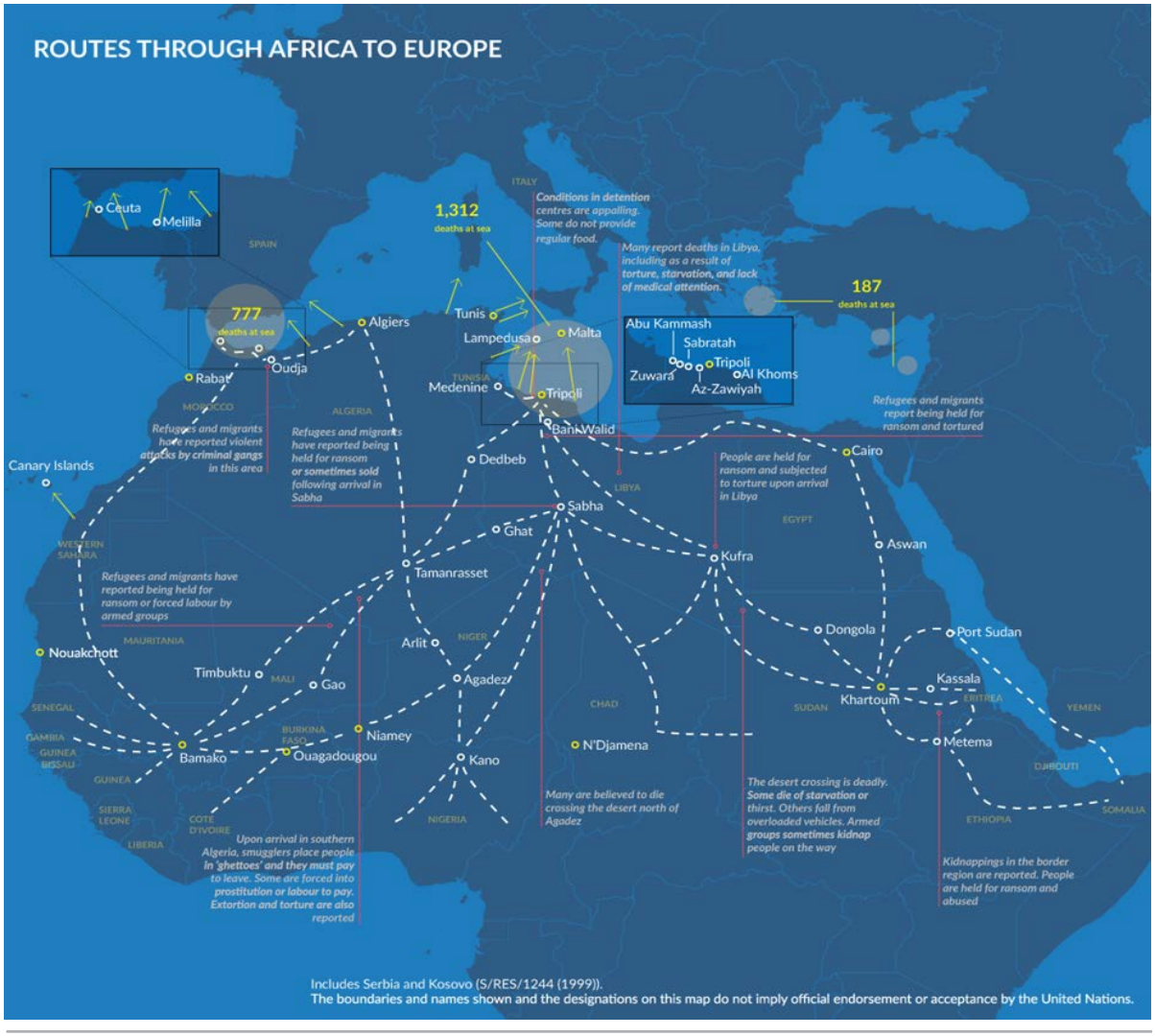

المصدر: تمت إعادة إنتاج هذه الصورة بالاستناد إلى التقرير التقني الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2019) بعنوان "رحلات يائسة: اللاجئون والمهاجرون الذي يصلون إلى أوروبا وأولئك الذين يقفون عند حدودها".

ومع ذلك، فإنّ الهجرة لا تتضمّن المواطنين النازحين بسبب النزاعات، الذين ارتفع عددهم في المنطقة العربية بنسبة 142 في المائة بين عامي 1990 و2015. كذلك تستضيف المنطقة العربية أكبر عدد من المشرّدين قسراً في العالم، حيث يبلغ عدد هؤلاء حالياً 16 مليون شخص، من ضمنهم 11 مليون شخص مشرّد داخلياً و3 ملايين لاجئ (لا تشمل هذه الأرقام اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 5.2 مليون لاجئ)[65]. وتواجه أقل البلدان العربية نمواً مستويات عالية من النزوح الداخلي بسبب النزاعات والعنف. ففي نهاية عام 2017، بلغ عدد النازحين داخلياً بسبب النزاعات في الصومال 825,000 شخصاً، وفي السودان 2,072,000 شخصاً، وفي اليمن 2,014,000 شخصاً[66]. وبينما تعدّ النزاعات والعنف من أبرز أسباب النزوح في السودان واليمن، نزح 899,000 شخص إضافي في الصومال بسبب الكوارث الطبيعية عام 2017 وحده[67]. وستظلّ المنطقة العربية تشكّل منصّة عبور للمهاجرين في المستقبل المنظور. ويبيّن الشكل 8 أبرز طرق الهجرة للأفارقة الذين يحاولون الهجرة إلى أوروبا، وجميعها تمرّ عبر شمال أفريقيا.

للهجرة الاقتصادية فوائدها ومثالبها في آن معاً، فبينما تؤدي إلى حرمان بلدان المنطقة من ذوي الكفاءات، تمثّل مصدر دعم اقتصادي قويّ لها، يُستمدّ من التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون العرب من الخارج. ذلك أن 11 مليون مهاجر عربي يعيشون خارج المنطقة العربية ويرسلون مبالغ كبيرة من المساعدات المالية إلى أوطانهم؛ وقد بلغت هذه التحويلات من منطقة الشرق الأوسط مثلاً، 120 مليار دولار عام 2016. ويمكن أن يكون لهذه المدفوعات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والتضخم، والواردات والعجز التجاري، والودائع المصرفية والائتمانات المتاحة للقطاع الخاص، وودائع العملات الأجنبية لدى المصارف. ومع ذلك، يمكن لهذه التحويلات المالية أن تولّد تبعيّة ماليّة وأن تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلد المتلقّي. وبالتالي فهي لا تشكّل حلّاً ناجعاً للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

ومع الأسف، فإنّ اللاجئين والأشخاص المشرّدين داخلياً، الذين يعدّون في الأصل ضحايا النزاعات العنيفة، قد يتسببون بدورهم في حالات من عدم الاستقرار في الأماكن التي يقيمون فيها. وقد يحدث ذلك لعدة أسباب: ففي المجتمعات التي تتسم أصلاً بالهشاشة، تعجز الهياكل الأساسية والنُظُم الاجتماعية عن استيعاب الضغط الإضافي الناجم عن إقامة مثل هؤلاء الأشخاص فيها. وبخلاف المهاجرين لأسباب اقتصادية، يسعى اللاجئون جاهدين للاندماج في أسواق العمل في البلدان التي تستضيفهم.

تؤدي أزمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً إلى تعزيز جوانب الهشاشة التي تتلازم مع التوسع الحضري والوصول إلى المياه النظيفة والخدمات. ولأن النزاعات والجفاف يشكّلان المحركين الرئيسيين للنزوح الداخلي، لا تعيش الغالبية العظمى من النازحين في البلدان العربية داخل مخيمات للاجئين، بل في المدن. وقد استضافت مدن عدّة مثل طرابلس وعمّان وصنعاء اللاجئين الوافدين إليها، رغم أنها تسعى جاهدة لتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب[68]. وحتى إذا وضعنا جانباً الأثر المحتمل للنموّ السكاني الحضري أو الاحتباس الحراري، ستكون صنعاء أوّل مدينة في العالم تستنفد احتياطياتها من المياه الجوفية بين عامي 2030 و2040، ما قد يؤدي إلى تعميق الكارثة الإنسانية في المدينة، التي تعاني أصلاً من تفشي وباء الكوليرا[69]. وهذا يعني أن خطر اللاجئين والأشخاص المشرّدين داخلياً يتطوّر بسرعة، حيث تحوّل من مشكلة اقتصادية واجتماعية إلى مشكلة بيئية وصحية أيضاً.

ونتيجة لهذه الضغوط، قد تتحوّل التوترات القائمة بين المجتمع المُضيف من جهة واللاجئين والأشخاص المشرّدين داخلياً من جهة أخرى، إلى عنيفة بالفعل.

وتعدّ قضيّة اللاجئين الفلسطينيين أقدم مثال على هذا في المنطقة العربية، إذ لعب هؤلاء دوراً في النزاعات الأهلية في كل من الأردن ولبنان، الذي عانى كذلك من الآثار السلبية للهجرة الداخلية من جنوبه إلى عاصمته. وفي مسح أجرته الأمم المتحدة في لبنان، أعرب 38 في المائة من الأفراد المشمولين بالمسح عن اعتقادهم بأن التوتّر يتفاقم بسبب التنافس المتزايد على فرص العمل نتيجة تدفّق اللاجئين السوريين. وذكر المشاركون في المسح أيضاً التنافس على الموارد (بنسبة 11 في المائة) والخدمات (بنسبة 9 في المائة) والاختلافات الثقافية (بنسبة 6 في المائة)، بوصفها عوامل أخرى تفاقم التوتّر المذكور[70]. وفي الأردن، اتُّهم اللاجئون السوريون بالمساهمة في رفع معدلات الجريمة، وهو ما ينطبق على الوضع داخل مخيمات اللاجئين السوريين، لكن ليس على مستوى المجتمع الأردني ككل.

ونتيجة لهذه التوترات، يعاني اللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً في المنطقة العربية من الإهمال المستمرّ، ما قد يُرتّب مخاطر هامّة تتعلّق ليس فقط بعدم الاستقرار، بل بالنزاعات العنيفة أيضاً.

وتشير الدراسات التي أجريت على السكّان المشرّدين في أفغانستان والبوسنة وبوروندي إلى عدم احتمال عودة اللاجئين بعد انتهاء النزاعات إلى بلدهم الأمّ، التي باتت تفتقر إلى الأمن والفرص الاقتصادية والحوكمة الرشيدة والخدمات الملائمة[71]. ومتى تمكّن المشرّدون من العودة إلى بلدهم الأم، يُحتمل أن ينتقلوا للإقامة في المدن بحثاً عن فرص اقتصادية لم تعد متاحة في المناطق الريفية، ما يؤدي إلى مفاقمة أزمة التوسع الحضري في المنطقة العربية.

3. تغيُّر المناخ

إن لتغيّر المناخ آثار عميقة ومستمرّة على المنطقة العربية. بحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ، تُعدّ منطقة شمال أفريقيا تحديداً، ثاني أكثر المناطق عُرضة للمخاطر المتصلة بتغيّر المناخ في العالم[72]. وبحلول عام 2050، يُتوقع أن ترتفع درجات الحرارة خلال فصل الصيف في المنطقة العربية بمقدار 1 إلى 1.5 درجة مئوية، وأن تسجّل درجتين مئويتين كاملتين في مناطق ضمن العراق والمملكة العربية السعوديّة والجزائر. وسترتفع درجات الحرارة في شبه الجزيرة العربية والعراق خلال فصل الشتاء بدرجة أقل، ولكنها قد تسجّل زيادة تتراوح بين درجة مئوية و1.5 درجة مئوية[73].

وبالإضافة إلى الارتفاع الإجمالي في درجات الحرارة، يُتوقّع أن يتسبب تغيُّر المناخ كذلك بظروف مناخية أكثر تقلّباً في المنطقة العربية. فمنذ ستينيات القرن المنصرم، ازدادت وتيرة وشدة ونطاق موجات الجفاف والزلازل والفيضانات والعواصف بشكل مطّرد في المنطقة العربية، حيث أصيبت المملكة العربية السعودية مثلاً بالفيضانات، وعُمان بالأعاصير، والبحرين بالعواصف الرملية والترابية، علماً أن البلدان المذكورة كانت تُعرف سابقاً بأنها الأقل تأثراً بالأحوال الجوية المتطرفة مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة[74].

وتشير بعض الأدلة أيضاً إلى أن موجات الحرّ ستكون أكثر تواتراً في المنطقة العربية، وتحديداً في المدن الكبرى. فمن المتوقع أن تشهد الرياض 59 موجة حرّ سنوية في المتوسّط خلال الفترة من 2010 إلى 2039، بالمقارنة مع 12 موجة حر فقط خلال الفترة من 1961 إلى 1990. كذلك يُتوقع أن ترتفع موجات الحرّ في القاهرة من 7.5 إلى 22.5 موجة حرّ في السنة خلال الفترة نفسها[75].

وسيقترن ارتفاع درجات الحرارة والأحوال الجوية المتطرفة بالشحّ المتزايد في المياه داخل المنطقة العربية التي تتسم أصلاً بالهشاشة في هذا المجال. وحالياً، تُصنّف 13 دولة عربية في خانة البلدان التي

تعاني من ندرة شديدة في المياه، بمعنى أن كمية المياه المتاحة للفرد الواحد فيها تقل عن 500 متر مكعّب، كما أن عمليات سحب المياه فيها مرتفعة على نحو غير مستدام، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي[76]. ويُتوقع أن ينخفض توافر المياه في المنطقة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030، بسبب انخفاض هطول الأمطار وارتفاع الطلب على المياه بسبب الارتفاع في درجات الحرارة، والتسرب المتزايد لمياه البحر إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية[77].

وستكون أقل البلدان العربية نموّاً الأكثر تضرّراً من تغيّر المناخ، ذلك أنها أقل قدرة على التكيّف وتشكو من مشاكل هيكلية بارزة. كذلك سيكون لتغيّر المناخ أثر شديد على البلدان العربية التي تعاني من النزاعات أو تداعياتها. إن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرة أكبر من سواها على التكيّف مع آثار تغيّر المناخ، ولكنها لن تكون قادرة على تجنب تلك الآثار بشكل كامل. كذلك فإن السكان الأكثر هشاشة في جميع البلدان العربية، وتحديداً المجتمعات الريفية، وفقراء المدن، والسكان المهمشين أو المشردين، سيتأثّرون أكثر من سواهم بتغيّر المناخ.

ورغم أن مساهمة قطاع الزراعة لا تتجاوز 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنطقة العربية، إلا أن هذا القطاع يعدّ ذا أهميّة بالغة بالنسبة للأمن الغذائي في المنطقة، إذ يعتمد حوالي 40 في المائة من سكانها، ولا سيما الشرائح الأكثر فقراً، على الزراعة في معيشتهم[78]. ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى خفض غلّات محاصيل معينة بنسبة تصل إلى 30 في المائة في بعض المناطق، إذا لم يتكيّف المزارعون أو عجزوا عن التكيّف مع آثار تغيّر المناخ. ونتيجة لذلك، ستعاني المنطقة العربية، التي تعتمد أصلاً بشكل كبير على استيراد الحبوب، من تبعات هائلة على هذا الصعيد، خاصة وأنها تستورد من الخارج 50 في المائة من احتياجاتها من القمح والشعير، و40 في المائة من الأرز، وحوالي 70 في المائة من الذرة، ما يجعلها عرضة للتأثر الشديد بصدمات الأسعار ونقص الغذاء.

ويرجح أيضاً أن يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة التشرّد وتعزيز الهجرة من النوعين المؤقت والدائم إلى المدن.

ويمثّل ارتفاع منسوب مياه البحر خطراً إضافياً لتغيّر المناخ على المنطقة العربية. ذلك أن العديد من المراكز الحضَرية الرئيسية في هذه المنطقة تقع بمحاذاة المناطق الساحلية. وتُعدّ بلدان، بما فيها قطر وتونس والإمارات العربية المتحدة، أكثر عُرضة لهذه المخاطر. كذلك يشكل ارتفاع منسوب مياه البحر خطراً كبيراً على مصر، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر بمقدار 50 سم فقط إلى تشريد مليوني شخص وخسائر بقيمة 35 مليار دولار في الأراضي والممتلكات والبنية التحتية في الإسكندرية وحدها. كذلك ستتأثر منطقة دلتا النيل بارتفاع منسوب مياه البحر، ما سيؤدي إلى مفاقمة المشاكل الحالية فيها، مثل انخساف طبقات الأرض، وتسرب المياه المالحة إلى خزانات المياه الجوفية، وضعف شبكات الصرف الصحي[79].

ويُرجح أن تؤدي ندرة المياه إلى زيادة التوترات بين البلدان المجاورة في المنطقة العربية، ولا سيما تلك المتعلقة بمصادر المياه العذبة، بما فيها نهر النيل. لقد بدأت إثيوبيا عام 2015 ببناء أكبر سدّ في أفريقيا، ما أدّى إلى توتر في العلاقات مع دولتي المصبّ، وهما مصر والسودان، اللتين تعدّان النهر ذا أهمية قصوى بالنسبة لأمنهما المائي. ويحتمل أن تزداد هذه التوترات مع تفاقم ندرة المياه بشكل غير مسبوق.

ومع ذلك، تم إحراز شيء من التقدم على صعيد إدارة مخاطر الكوارث في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة. لقد أنشأت الجزائر وجيبوتي ومصر ولبنان والمغرب واليمن وحدات لإدارة مخاطر الكوارث ضمن آليّاتها الحكومية. ولكنّ التقدّم على هذا الصعيد اتّسم

بالبطء وعدم التنسيق على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي، كما أن الجهود ذات الصلة لم تسعَ سوى إلى استنباط حلول محلّية للقضايا الإقليمية.

4. التوسُّع الحضري

لطالما عُدّ التوسع الحضري بمثابة اتجاه بارز في المنطقة العربية على مدار عدة عقود. ويتوقع أن يستمر كذلك، وإن بوتيرة أبطأ مقارنة بالسنوات الأخيرة. لقد بلغ متوسط معدل النمو الحضري بين عامي 2005 و2010 ما نسبته 2.98 في المائة، ويُتوقع أن ينخفض هذا المتوسّط إلى 1.86 في المائة بين عامي 2025 و2030[80]. ورغم هذا الانخفاض، يتوقع أن يرتفع عدد سكان المدن في المنطقة العربية إلى 107.2 مليون شخص بين عامي 2010 و2030 فقط[81]. ويبين الشكل 9 التغيّرات في النسب المئوية للسكان المقيمين في المناطق الحضرية بين عامي 2020 و2050.

الشكل 9. التغيُّرات في النسبة المئوية لعدد السكان المقيمين في المناطق الحضرية بين عامَي 2020 و2050

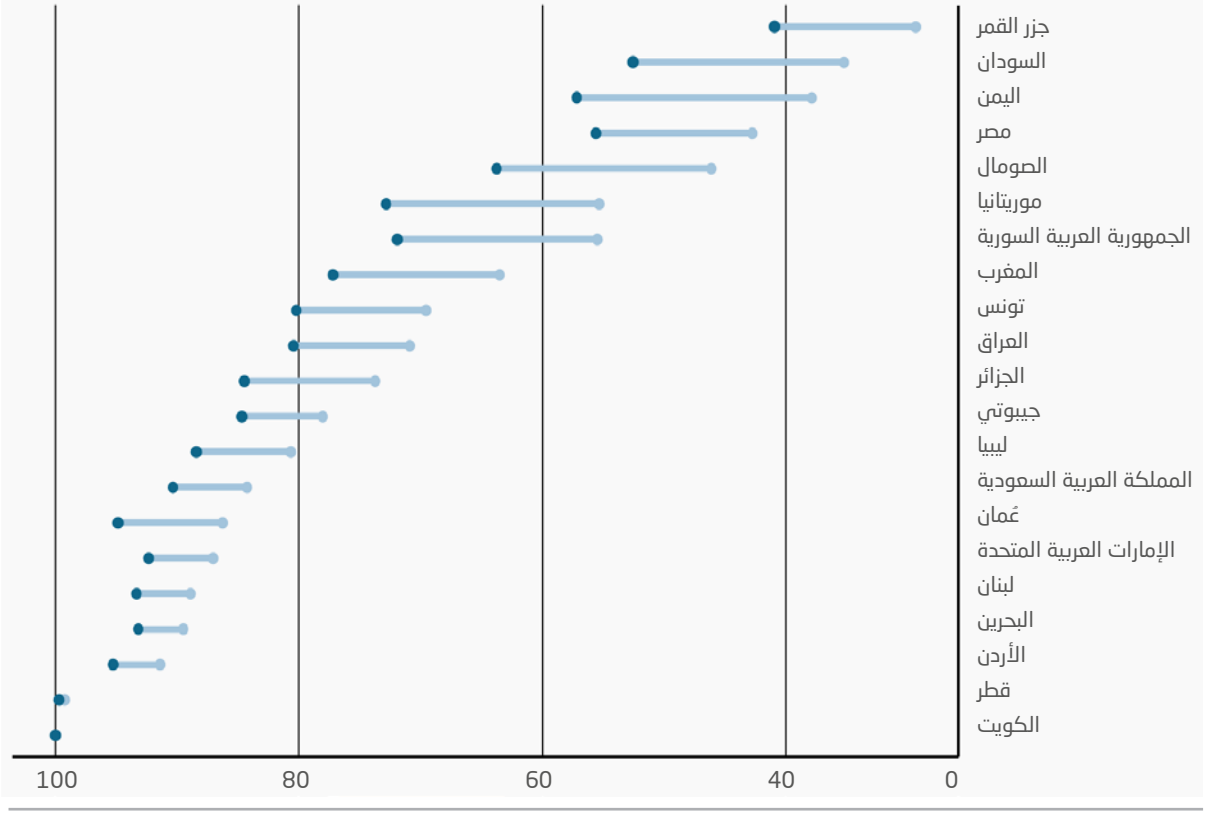

المصدر: توقعات التحول الحضري، 2018.

وبشكل عام، فإن البلدان العربية التي تُصنَّف ضمن أقلّ مستويات التوسع الحضري عام 2020، مثل موريتانيا والصومال والسودان واليمن، ستشهد أكبر التحوّلات باتجاه تحقيق المزيد من التوسّع الحضري بحلول عام 2050. وعلى غرار أماكن أخرى حول العالم، سيتركّز هذا النموّ في المدن المتوسطة الحجم التي يتراوح عدد سكانها بين مليون وخمسة ملايين نسمة؛ ورغم أن المدن الكبرى تشكّل بالفعل إحدى سمات المنطقة العربية، إلا أنه من غير المتوقع ظهور مدن كبرى جديدة في السنوات المقبلة. وبشكل عام، تتميّز المدن في بلدان المشرق العربي ومجلس التعاون الخليجي بأنها أكبر حجماً مقارنة بسواها، بينما تتميّز مدن المغرب العربي عموماً بأنها متوسطة الحجم وأقل عدداً.

وبينما ستستوعب كُبَرَيات المدن العربية، مثل القاهرة والخرطوم وصنعاء، العدد الأكبر من المجموعات السكانية، ستشهد المدن العربية الأصغر حجماً، بما فيها إب والمُكلّا في اليمن والريان في قطر ونيالا في السودان، نموّاً ملحوظاً، بما يتناسب مع حجمها الحالي[82].

إنّ التوسّع الحضري في المنطقة العربية يخضع لعدد من عوامل الطرد والجذب المترابطة. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديداً، أدّت التنمية الاقتصادية المتسارعة إلى هجرة كبيرة من الأرياف إلى المدن، فضلاً عن استقطاب وافدين من الخارج. وفي بلدان المغرب العربي والمشرق العربي وأقل البلدان العربية نموّاً، يُعزى التوسّع الحضري أساساً إلى انعدام الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، وأثر تغيّر المناخ على سكان الريف، والنزاعات المستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معدلات الخصوبة المرتفعة في المدن تساهم في زيادة عدد سكانها. وبطبيعة الحال، فإن النزاعات تؤدي أيضاً إلى نزوح السكان إلى المدن في الغالب.

وعلى مثال العديد من الاتجاهات العملاقة الأخرى التي تمت مناقشتها في هذا الفصل، لا يُعدّ التوسّع الحضري في حدّ ذاته اتّجاهاً إيجابيّاً أو سلبيّاً؛ بل يعتمد ذلك كثيراً على كيفية إدارة هذا الاتجاه. وثمة جانبان يلعبان دوراً هامّاً في هذا الإطار: أولاً، ماهيّة الأسباب التي دفعت بالسكان إلى الانتقال للعيش في المدن في المقام الأول؛ وثانياً، مدى التحكم بوصول النازحين الجدد والتخطيط لإقامتهم بشكل ملائم.

وبالتالي، يصحّ القول إن المدن الأقل مدعاة للقلق تقع في بلدان الخليج العربي، بينما تُعدّ التجمعات الحضرية في بلدان المشرق العربي وأقل البلدان العربية نموّاً الأكثر مدعاة للقلق؛ وبصفة عامة، انتشر التوسّع الحضري المدروس إلى حدّ ما أو التوسّع الحضري العشوائي، بوتيرة متسارعة في جميع أنحاء المنطقة العربية. وحتى في المدن المشيّدة على النحو الأمثل في الخليج، لا تطبّق قواعد البناء إلا نادراً، كما يتم تجاهل الاعتبارات البيئية غالباً. إن انعدام التخطيط والحوكمة الملائمين يجعل مثل هذه المدن الجديدة قابلة للتأثر بشدة بالأحوال الجوية المتطرفة وآثار تغيُّر المناخ. وفي جدّة، على سبيل المثال، أظهرت فيضانات عام 2011 سوء حالة التخطيط المدني (إذ تم مثلاً بناء الطرق بمحاذاة سهول الوادي الفيضيّة في هذه المدن)، كما أظهرت تدهور حالة الحواجز البيئيّة التي لطالما ساهمت في حماية المدينة من الفيضانات.

وتعاني المدن الصغيرة التي تفتقر إلى القدرات الإدارية للمدن الكبرى من صعوبات في توفير الخدمات لسكانها الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ففي اليمن مثلاً، يعيش 67 في المائة من سكان المدن ضمن أحياء فقيرة وفي مستوطنات عشوائية، ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة[83].

لقد اتخذت بلدان المغرب العربي مثل الجزائر ومصر والمغرب وتونس، إجراءات لمعالجة مشاكل السكن غير اللائق، والحدّ من الأحياء المهمّشة. ومع ذلك، اقتصرت الجهود في هذا المجال على تنفيذ الخطط على نطاق ضيّق، ويبرز التباين بوضوح بين الاستثمارات المطلوبة في هذا المجال والمبالغ المخصّصة للتنفيذ. وستظل الأحياء الحضرية المهمّشة والحرمان المرتبط بها سمة ملازمة للمشهد الحضري العربي لفترة طويلة قادمة. وعليه، لا يمثل التوسع الحضري بحد ذاته خطراً، إلا إذا تقاطع مع عوامل الخطر الأخرى، بما فيها الفقر وتغيّر المناخ والنزاعات.

5. الترابط

رغم أن المنطقة العربية لا تزال متخلفة عن الاتجاهات العالمية التي تحقق المزيد من الترابط، إلا أنها تلحق بالركب بسرعة كبيرة. وينبغي فهم الترابط في هذا السياق من منظور واسع يتجاوز مجرّد الاتصال بالإنترنت، ويشمل أيضاً الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات التي تربط بين مختلف الشعوب والبلدان والمناطق.

ومنذ عام 1990، أحرزت المنطقة تقدماً كبيراً في معدلات محو الأمية، حيث ارتفعت هذه المعدلات من 64 في المائة إلى 81 في المائة بحلول عام 2016، ما يجعل المنطقة متقدمة كثيراً في هذا المجال على مناطق جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[84]. وسيتيح هذا التقدم للمنطقة العربية تحقيق الفائدة من استخدام شبكة الإنترنت، التي سجّلت معدل انتشار سريع بلغ 58 في المائة عام 2017، بالمقارنة مع 15 في المائة قبل عقد من الزمن[85]. كذلك قفزت اشتراكات الهواتف المحمولة من 55.8 اشتراكاً لكل 100 نسمة إلى 112.1 اشتراكاً لكل 100 نسمة خلال الفترة الزمنية نفسها[86].

وبالإضافة إلى ذلك، بذلت حكومات البلدان العربية على مدى العقود الماضية جهوداً متزايدة لتحسين شبكات الطرق الإقليمية. وعلى سبيل المثال، إن معاهدة إنشاء شبكة طرق المشرق العربي الدولية التي أبرمت عام 2001، هدفت إلى تحسين أكثر من 31,000 كيلومتراً من الطرق التي تربط بين الدول الموقعة عليها. كذلك أدّى تحديث وتحسين الموانئ والمطارات إلى تسريع وتيرة السفر الجوي والبحري، رغم القيود المستمرة التي تفرضها نُظُم منح تأشيرات السفر في المنطقة العربية.

عند استخدامه بفعالية، يؤدي الترابط إلى تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، وبوصفه عامل ازدهار للعديد من الأنشطة البشرية، قد يؤدي الترابط أيضاً إلى تسريع انتشار الأنشطة غير المشروعة، بما فيها تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، وبطبيعة الحال، الترويج للإرهاب وجمع الأموال والحصول على المعارف والخبرات لدعم الأنشطة الإرهابية. كذلك قد يشكّل الترابط ميداناً بديلاً تخاض فيه خصومات الحياة الواقعية: فرغم فوائده التي لا حصر لها، تحوّل الفضاء السيبراني راهناً إلى مسرح للحرب السيبرانية والإرهاب السيبراني والجريمة السيبرانية.

ليست البلدان العربية جاهزة حالياً لمواجهة الآثار السلبية للترابط، وفي المقابل تبدو الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة والجماعات غير المشروعة مستعدة لاستغلال هذه الآثار السلبية، بل تجيد القيام بذلك فعلاً. وقد استخدم ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، وجماعات أخرى مماثلة أصغر حجماً، قدرات الإنترنت من أجل الوصول إلى جمهور واسع لتشجيع الهجمات الإرهابية، حتى في مناطق بعيدة عن مواقع إقامتهم الماديّة. كذلك يُستخدم المجال السيبراني لممارسة أنشطة التجسس، مثل البرنامجين الخبيثين فلام وغاوس. وهدف برنامج فلام مثلاً إلى استهداف الجامعات والشركات في لبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية،

بينما هدف برنامج غاوس بشكل أساسي إلى استهداف المؤسسات المالية في لبنان.

كذلك يستهدف المجرمون الماليون المنطقة العربية بشكل متزايد، وذلك بسبب ضعف الوعي في هذه المنطقة على المستويين المؤسسي والفردي[87]. ففي أواخر عام 2012 وأوائل عام 2013 مثلاً، استهدفت عصابة دولية عدداً من المصارف في عُمان والإمارات العربية المتحدة، حيث نجحت في اختراق أنظمتها الإلكترونية وسرقة 45 مليون دولار عن طريق سحبها من أجهزة الصراف الآلي في 27 بلداً مختلفاً.

ولجني فوائد هذا الترابط، يتعين على البلدان العربية اتخاذ عدداً من الإجراءات الاحتياطية التي تتراوح بين التوعية والتدابير التنظيمية.

6. انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

رغم أن المنطقة العربية تُعدّ من أكثر المناطق تسليحاً في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، شهدت البلدان العربية خلال العقد الماضي انتشاراً إضافياً للأسلحة ضمن ثلاثة أبعاد، وهي تحوّل مسار الأسلحة وتسرّب مخزوناتها في مراحل ما بعد النزاع؛ ونقل الأسلحة إلى جهات غير حكومية فاعلة؛ والجهود المستمرة لبناء القدرات العسكرية للدولة.

وتلعب النزاعات دوراً رئيسيّاً في هذا السياق، فهي تخلق الظروف الملائمة للحكومات العربية لكي تبيح للأفراد استخدام الأسلحة في مجتمعاتها، وتسمح للحكومات غير العربية بتزويد عملائها المحليين بالسلاح بطريقة غير قانونية، أو بنهب مخزونات الأسلحة. وقد أدى غزو العراق مثلاً إلى انتقال حوالي 4.2 مليون قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى جهات غير حكومية فاعلة، أو إلى أيدي السكان المدنيين على نطاق أوسع، التي استُخدم بعضها في نهاية المطاف لدعم تمرّد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي ليبيا، لم تنتقل أكثر من 15 مليون قطعة سلاح إلى أيدي عامّة الشعب فحسب، بل انتشرت هذه الأسلحة أيضاً في حوالي 14 دولة أخرى. وتشتمل هذه الأسلحة على منظومات محمولة للدفاع الجوي يمكنها إسقاط طائرات مدنية نفاثة، وأنواع أخرى من الطائرات. وتُعدّ الأسلحة المذكورة مسؤولة عن حالة عدم الاستقرار التي سادت في شمال مالي عام 2012، والتي أدت بدورها إلى حدوث انقلاب في باماكو. وفي لبنان وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، تلقت جهات فاعلة غير حكومية أسلحة من بلدان أجنبية، وذلك إما بشكل مباشر أو غير مباشر[88].

وبالإضافة إلى هذه الأسلحة التي تتسم بطابع "غير رسمي"، تواصل البلدان العربية أيضاً تعزيز ترسانتها العسكرية. وتشتمل منطقة الشرق الأوسط على سبعة من البلدان العشرة التي تمتلك أعلى معدّل إنفاق عسكري كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي. كذلك تشتمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على خمسة من البلدان العشرة الأكثر استيراداً للأسلحة الرئيسية في العالم في الفترة من 2013 إلى 2017. ولسوء الحظ، تمثّل كل هذه المساعي اتّجاهاً مستمرّاً على مدى عقود من الزمن، وبالتالي يصعب تفكيكه والتخلّص منه.

وغنيّ عن البيان أن النزاعات العنيفة التي تسفر عن عدد كبير من الإصابات يمكن أن تحدث وتنفّذ حتى في ظل عدم وجود أسلحة متطورة، وتشكّل الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا مثالاً واضحاً على ذلك. وبينما لا تُعدّ الأسلحة سبباً مباشراً للنزاعات، إلا أنه يمكنها أن تسرّع حدوثها بطريقة دراماتيكية، وأن تضاعف القدرة التدميرية للقتال، وتجعل تسريح المقاتلين وإعادة الأمور إلى طبيعتها عملية ذات كلفة أعلى وأكثر وتعقيداً. ويصح ذلك بدرجة أكبر، لأن غالبية النزاعات تحدث داخل الدولة، وتستخدم فيها تالياً الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غالب الأحيان.

وليس للأسلحة أثر فتّاك بطريقة مباشرة فحسب، بل تلعب أيضاً دوراً سياسياً، إذ يمكن أن تؤدي إلى مفاقمة المظالم لتتحوّل إلى نزاعات عنيفة. إن انتشار السلاح يؤدي أيضاً إلى خلق مشاكل أمنية تساهم في تشريد الأفراد، وخنق الأنشطة التجارية، والحد من فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتدمير البنى التحتية أو إلحاق الضرر بها.

هناك عدة طرق للتخفيف من الآثار الضارة لهذه المشكلة، لكن أياً منها لا يتم تنفيذه بشكل كامل في المنطقة العربية. وعندما تنتشر الأسلحة التابعة للدولة بين السكان المدنيين، تصبح إدارة مخزونات الأسلحة مبعث قلق حقيقيّ. فلو اتّخذ كلّ من العراق وليبيا إجراءات أكثر جدوى لإدارة مخزونات الأسلحة قبل حدوث النزاعات في كل منهما، لما انتشرت الأسلحة فيهما بمثل تلك السهولة. ويتعلّق أحد الاتجاهات الأخرى الباعثة على القلق في المنطقة العربية بتزويد الجهات الفاعلة غير الحكومية بالسلاح عن عمد، رغم أن هذه الجهات لا تضع أية ضوابط على تدفق الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تعاون كاف بين الدول الأعضاء في الإسكوا للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة. وتفتقر هذه الدول غالباً حتى إلى القدرة على صياغة احتياجاتها فيما يتعلق بطلب المساعدة في هذا الصدد.

دال. محفّزات المخاطر في المنطقة العربية

تُعدُّ الاتجاهات العملاقة آنفة الذكر بمثابة ظواهر قويّة تتطوّر على مدى عقود من الزمن، وتستلزم بالتالي جهوداً كبيرة ومستمرة لتحديد شكلها. وتصبح هذه الاتجاهات العملاقة أكثر عرضة للتسبب بالمخاطر عندما تترافق مع اتجاهات أخرى أقصر أجلاً تُسمّى بالمحفّزات. وتتفاعل هذه المحفزات مع الاتجاهات العملاقة بطرق معقدة: ذلك أن بإمكانها مفاقمة الاتجاهات العملاقة وتسريع وتيرتها، وإسباغ طابع الإلحاح عليها، أو مضاعفة تهديد قائم. ونظراً لقصر عمرها، الذي يتراوح بين ستة أشهر وعشر سنوات، يرجّح أن تلعب هذه المحفّزات دوراً أكثر جوهرياً في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات مقارنة بالاتجاهات العملاقة. وفي بعض الحالات، قد يؤدي ظهور محفّز محدّد (مثل تقلّب أسعار الغذاء) إلى صرف انتباه المجتمعات العربية عن معالجة الاتجاهات العملاقة (مثل تغيّر المناخ) التي تشكل تهديدات أكثر خطورة على المدى الطويل، أو منعها من التصدي لها. وفي الحقيقة، قد تؤدي الاستجابة للمحفزات، في ظل غياب سياسة حكيمة وقصيرة الأجل لاتخاذ القرارات، إلى مفاقمة الآثار السلبية للاتجاهات العملاقة. ومن هذا المنطلق، فإن أفضل طريقة لمعالجة الاتجاهات العملاقة والمحفزات تكون من خلال النظر إليهما بوصفهما عاملين متكاملين[89].

وبما أن المحفزات تتطوّر بشكل أسرع بكثير مقارنة بالاتجاهات العملاقة، يُعدّ توقّعها بدرجة عالية من اليقين أكثر صعوبة. ومع ذلك، يمكن تحديد المحفزات وقياسها إلى درجة تُعدّ ملائمة لعملية صنع السياسات المُحسّنة في المنطقة العربية.

1. تقلّب أسعار المواد الغذائية

على مدى العقود الثلاثة الماضية، رفعت المنطقة العربية حجم وارداتها الغذائية بشكل كبير؛ وحاليّاً، يتم استيراد نصف إجمالي المواد الغذائية الأساسية في جميع أنحاء المنطقة العربية، ويتوقع أيضاً أن ترتفع هذه الواردات إلى 64 في المائة بحلول عام 2030. وينجم ذلك عن اتجاهين متقاطعين، إذ حافظ إنتاج الحبوب، وإلى حد ما، إنتاج اللحوم والحليب، على استقراره منذ تسعينيات القرن الماضي، وفي المقابل ارتفعت معدلات استهلاك هذه السلع بسبب ارتفاع عدد السكان[90].

وبينما لا تُعدّ واردات الأغذية مشكلة في حد ذاتها، فإن الاعتماد المفرط عليها يعرّض السكان على حد سواء لخطر صدمات عرض المواد الغذائية وصدمات أسعارها في السوق العالمية. ومن الناحية الجوهرية، فإن الاعتماد على استيراد المواد الغذائية يجعل الأمن الغذائي تحدّياً اقتصادياً أكثر منه بيئياً. فالسكان الفقراء، ولا سيما فقراء المدن، معرّضون بشكل خاص لخطر هذه الصدمات. إن درجة الاعتماد على الواردات الغذائية في المنطقة العربية مرتفعة: فرغم أن هذه المنطقة لا تضم سوى خمسة في المائة من مجموع سكان العالم، إلا أنها تستورد ثلث منتجات لحوم الأغنام وأكثر من ربع منتجات الحليب والقمح في السوق العالمية[91].

وبينما تستورد جميع بلدان المنطقة قسماً كبيراً من المواد الغذائية التي تستهلكها، يتفاقم الخطر بشكل ملحوظ عند تجاوز نفقات الواردات الغذائية الفائض المالي الإجمالي للبلد. إنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي تنفق نحو خمسة في المائة من عائدات صادراتها الوطنية على الواردات الغذائية، بينما ترتفع معدلات الواردات الغذائية في البلدان العربية الأخرى أكثر من ذلك. وتستورد المملكة العربية السعودية 90 في المائة من احتياجاتها من الحبوب، ولكن نظراً للفائض الذي تتمتع به في ميزانيتها المالية، تتمتّع بالقدرة على الحد من تضخم أسعار المواد الغذائية أو رفع الأجور للتعويض عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي المقابل، تعاني مصر، التي تُعدّ قادرة على تلبية نصف احتياجاتها الغذائية تقريباً، من عجز مالي يبلغ نحو 10 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. إن هذا العجز يعني أن المصريين، ولا سيما الشريحة السكانية الفقيرة التي يبلغ عددها 13 مليون نسمة ممن لا تتجاوز أجورهم دولارين أميركيين في اليوم الواحد، أكثر عرضة للتأثر بتضخم أسعار المواد الغذائية[92].

كذلك تتأثر المجتمعات المحلية الفقيرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية أكثر من سواها، حيث تتعرّض أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة فيها للاهتزاز أثناء الارتفاعات الحادّة للأسعار. وتقدّم بلدان عديدة في المنطقة العربية إعانات شاملة للتشجيع على إنتاج الأغذية، ولكن فعالية هذه الإعانات تتضاءل كثيراً عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية عالمياً[93].

وتُعدّ أقل البلدان العربية نموّاً الأشدّ تأثراً بارتفاع أسعار المواد الغذائية، إذ تتسم نفقات وارداتها الغذائية بأنها مرتفعة ومتقلبة. وقد بلغ حجم الواردات الغذائية لجيبوتي أربعة أضعاف قيمة إجمالي صادراتها عدة مرات في السنوات الأخيرة، بينما بلغ هذا الحجم ثمانية أضعاف قيمة إجمالي صادرات الصومال. ويعتمد هذان البلدان بشكل كبير على المنح والقروض الدولية، فضلاً عن التحويلات المالية لتغطية نفقات الواردات الغذائية[94]. وعليه، فإن أيّة صدمات مستقبلية في أسعار المواد الغذائية قد تؤدي إلى كارثة بالنسبة لكلا البلدين.

وتتفاقم جوانب الضعف المرتبطة بصدمات العرض والأسعار حين تعتمد الدولة على عدد محدود نسبياً من المورّدين لتأمين وارداتها الغذائية. ويشكّل القمح أحد أبرز الواردات الغذائية في المنطقة العربية، علماً أن 5 بلدان فقط حول العالم تقوم بتصدير 66 في المائة من مخزونه العالمي، وأن غالبية الدول العربية تستورده بشكل أساسي من دولتين فقط، وهما روسيا وفرنسا[95].

وقد تحدث صدمات العرض بسبب شحّ المحاصيل، لكن أيضاً بسبب تدخلات السياسة، بما فيها القيود المفروضة على التصدير، التي تمثّل غالباً نتيجة لمشاكل العرض المحلية. وبعبارة أخرى، تُعدّ الصدمات في الغالب أحداثاً مفاجئة من الصعب – ولكن ليس من المستحيل – توقعها.

وعلى سبيل المثال، تحاجج دراسة حديثة بأن قيام روسيا بفرض حظر على صادراتها من القمح قد يؤدي إلى خفض إمدادات الحبوب بنسبة تناهز خمسة في المائة لحوالي 18 مليون شخص حول العالم يعيشون تحت خط الفقر الدولي. ويتزايد احتمال حدوث مثل هذا السيناريو بسبب الاحترار العالمي وإمكانية إعادة توجيه صادرات القمح الروسية من الشرق الأوسط إلى الصين[96].

إن صدمات أسعار الأغذية قد تخلّف آثاراً واسعة النطاق. ويربط بعض الباحثين بين تراجع محاصيل القمح في روسيا بين عامي 2008 و2010، والقيود التي فُرضت على صادرات القمح الروسية نتيجة لذلك، وارتفاع أسعار القمح في جميع أنحاء المنطقة العربية، والانتفاضات العربية التي تلتها عام 2011[97]. وفي هذا التحليل، يتفاعل محفّز شدّة تأثر أسعار المواد الغذائية مع الاتجاهات العملاقة القائمة وغيرها من المحفزات مثل الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وأنظمة الحكم الفاسدة وغير الخاضعة للمساءلة، من أجل التسبب بعدم الاستقرار السياسي والنزاعات العنيفة. وبالنظر إلى ضآلة عدد الاتجاهات العملاقة وغيرها من المحفزات التي تمت معالجتها منذ عام 2011، يظلّ عدم استقرار أسعار المواد الغذائية مبعث قلق حقيقيّ في المنطقة العربية.

وهناك بالطبع خطوات يمكن للبلدان العربيّة اتخاذها من أجل مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها السعي إلى زيادة الإنتاج المحلي عن طريق الاستثمار في إنتاج المحاصيل وتكثيف الزراعة مثلاً، ولا سيما من خلال اتباع الأساليب الحديثة في الريّ. وتبيّن الدراسات أن زيادة المحاصيل الزراعية بنسبة 25 في المائة ستؤدي إلى رفع معدّل الاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية من 34 في المائة إلى 41 في المائة بحلول عام 2030[98]. ولكن ذلك لن يكون ممكناً من دون اتّباع الحكومات استراتيجية طويلة الأجل، تتجنب الحلول السريعة غير المستدامة بيئياً أو اقتصادياً، مثل تحلية مياه البحر أو استخراج المياه الجوفية من الآبار العميقة. ولا توجد سوى شواهد ضئيلة تشير إلى وجود إقبال في المنطقة العربية على مثل هذا الأسلوب في التفكير طويل الأجل.

وكخيار بديل، يمكن للحكومات الاستثمار في بلدان أخرى للحصول على الإمدادات الغذائية بطريقة مباشرة. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بعض الخطوات في هذا الاتجاه، حيث تستثمران في إنتاج الأغذية في مناطق تتميّز بخصوبتها في السودان. ولكن هذه الاستثمارات أثارت بعض الجدل نظراً لتحديات الأمن الغذائي التي يواجهها السودان نفسه[99]. وحتى إن كانت بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي تؤيّد مثل هذا الخيار، فلا يُعدّ مجدياً من منظور التكلفة بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى.

وكخيار نهائي، يمكن إنشاء مخزونات احتياطية من الحبوب لاستخدامها في حالة حدوث صدمة مفاجئة في الأسعار. ويذكر أن المملكة العربية السعودية تمتلك حالياً مخزونات احتياطية من القمح تكفيها لمدة ثمانية أشهر، كما تهدف إلى رفع حجم هذه المخزونات في المستقبل القريب بحيث تكفيها لمدة 12 شهراً[100]. ولو تمكّنت جميع البلدان العربية من إنشاء مخزونات احتياطية من الحبوب تكفيها لمدة ثلاثة أشهر فقط، قد يؤدي ذلك إلى الحد من آثار صدمة الأسعار بنسبة 30 إلى 50 في المائة[101]. ومرة أخرى، لا يحتمل أن تقوم دول عربية أخرى سوى بلدان مجلس التعاون الخليجي باتباع هذا النهج.

2. شحّ المياه

نظراً لطبيعتها الجغرافية وخصائصها المناخية، لطالما واجهت المنطقة العربية مشكلة شحّ المياه. ولكن هذه المشكلة باتت تهدد بالوصول إلى مستويات مُزعزِعة

للاستقرار بشكل خطير في العقود المقبلة، لا سيما وأن الأمن المائي يُعدّ قضية شاملة تؤثر على مجموعة من القطاعات المختلفة، بما فيها الزراعة والأمن الغذائي والصحة والمستوطنات البشرية.

وحالياً، يصنف 12 بلداً عربياً في خانة البلدان التي تعاني من شحّ حادّ في المياه، إذ تقلّ حصّة المياه للفرد الواحد فيها عن 500 متر مكعب في العام. كذلك فإن المعدلّ الإقليمي لحصة الفرد من المياه ليس أفضل بكثير، إذ بلغ 650 متراً مكعباً للفرد الواحد سنويّاً عام 2014. وفي المقابل، يبلغ المتوسط العالمي 6,000 متر مكعب من المياه للفرد الواحد[102].

وبحلول عام 2030، يُقدّر بأن يؤدي تغيُّر المناخ إلى تخفيض إضافي في موارد المياه المتجددة بنسبة تبلغ 20 في المائة[103]. كذلك سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة ونقص هطول الأمطار إلى إلحاق الضرر بنوعية وكمية إمدادات المياه، والتسبب في زيادة حالات الجفاف في جميع أنحاء المنطقة العربية[104].

وستتفاقم ندرة المياه بسبب النَهج الذي تتّبعه معظم بلدان المنطقة فيما يتعلق باستخراج المياه على نحو غير مستدام. ويُذكر أن المنطقة تستخدم 85 في المائة من إجمالي مياهها العذبة لريّ المحاصيل الزراعية، مع الإشارة في هذا السياق إلى أن المخزونات الاحتياطية للمياه الجوفية تُستخدم بغياب أية خطط متكاملة ذات صلة[105]. إن استخراج المياه الجوفية على نحو يفوق المعدلات الطبيعية لتجدّد مخزونها يؤدي إلى استنزاف المخزونات الاحتياطية للمياه الجوفية بسرعة. ويذكر في هذا السياق أنّ منسوب المياه الجوفية في المنطقة العربية قد انخفض بمقدار متر في السنة على مدى السنوات الثلاثين الماضية[106]. كذلك فإن المناطق التي تُعدّ غنية نسبياً بالموارد المائية السطحية تعتمد أيضاً بشكل متزايد على المياه الجوفية لتلبية الطلب على المياه، الذي يتوقّع أن يتجاوز العرض بمقدار 43 كيلومتراً مكعّباً بين عامي 2020 و2030.

وبالإضافة إلى ذلك، يساهم التوسّع الحضري بشدة في الاستهلاك المفرط للمياه في المنطقة العربية، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع عموماً بفائض في ميزانياتها. ويتم تلبية نسبة كبيرة من استهلاك المياه في هذه الدول عن طريق تحلية مياه البحر، وهي الوسيلة التي تؤدي إلى رفع تكلفة المياه وستساهم في زيادة عدم التكافؤ في توزيع المياه.

إن أقل البلدان العربية نموّاً معرّضة أكثر من سواها من البلدان العربية للتأثر بمشكلة شح المياه، إذ لا تستطيع حكوماتها عادة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلبية الطلب على المياه. كذلك فإن فقراء المدن والمجتمعات الزراعية وغيرهم من الفئات المهمشة، الذين يعجزون أصلاً في الغالب عن الوصول إلى مياه الشرب النظيفة ومرافق الصرف الصحي المُحسنة، سيتضررون بشدة من شحّ المياه. ونتيجة لذلك، ستنتشر الأمراض المنقولة بواسطة المياه على نطاق واسع. وكما سبق ذكره، يتوقّع أن تكون صنعاء أول مدينة في العالم تستنفد مخزوناتها الاحتياطية من المياه الجوفية بين عامي 2030 و2040، علماً أن المناطق الأخرى في اليمن معرّضة لهذه المخاطر تقريباً بنفس الدرجة.

سيشكّل شحّ المياه مصدراً رئيسيّاً للنزاعات بين البلدان العربية وداخل كل بلد عربي على حد سواء، إذ يعتمد كل بلد عربي تقريباً على الأنهار أو طبقات المياه الجوفية التي يتقاسمها مع جيرانه، بينما تهدد الحوكمة السيئة للموارد المائية المشتركة استقرار المنطقة العربية، ولا سيما في حوضي النيل ونهر الأردن.

ويمثّل بناء مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير على النيل الأزرق مبعث قلق رئيسيً لمصر، إذ يهدد بالحدّ من تدفّق مصادر المياه التي تغذّي هذا النهر. وتحصل

مصر على 90 في المائة من احتياجاتها من المياه العذبة من النيل، وترى في المشروع الإثيوبي تهديداً منطقياً لأمنها القومي. وبالمقابل، يدعم السودان هذا المشروع، إذ يأمل أن يتمكّن بواسطته من توسيع إنتاجه الزراعي وتأمين الطاقة الكهربائية بأثمان زهيدة. وبينما تم إحراز بعض التقدم باتجاه حل النزاع على مدى السنوات الأخيرة، تبرز الحاجة المستمرة لبناء الثقة بين البلدان الثلاثة المعنية لتجنب عودة التوتر إلى العلاقات فيما بينها[107].

وبغية الحد من أثر شحّ المياه، ينبغي أن تركّز الحوكمة الرشيدة على استخدام المياه بطريقة مستدامة، واستخدام الطاقة بفعالية، والاستثمار في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المياه. ومع ذلك، تميل الحكومات العربية إلى التركيز على التدابير القصيرة الأجل والحلول غير المستدامة بيئياً واقتصادياً، بما فيها تحلية مياه البحر؛ ويذكر أن 70 في المائة من محطات تحلية مياه البحر في العالم تقع داخل المنطقة العربية[108]. ولا تحظى مساعي الحد من فرط استخراج المياه بشعبية سياسية، ورغم أن المستويات العليا في الوزارات المعنية تدرك غالباً مخاطر شح المياه، فذلك نادراً ما يُترجم إلى اتخاذ تدابير عملية على المستوى السياسي العام[109].

3. الحوكمة والسياسات الاقتصادية

يمكن للسياسات الحكومية أن تقوم أيضاً دون قصد بدور المحرّك للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار. وحسبما تمّت مناقشته في الفصل الثاني، تعاني بعض المؤسسات الحكومية في المنطقة العربية من عدد من أوجه الخلل التي تساهم في زيادة مخاطر نشوب النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، بما فيها انعدام المساءلة، وارتفاع معدلات الإقصاء وانخفاض المشاركة فيها، وتدني مستويات الفعالية الإدارية والجودة التنظيمية، وعدم احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والفساد. ونتيجة لذلك، ستظل معدّلات الاستياء الشعبي من المؤسسات السياسية مرتفعة، وستستمر في لعب دور المحرّك المحتمل للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، كما حدث مؤخراً في الجزائر والسودان في أوائل عام 2019.

إن انعدام التحوّل الهيكلي يُعدّ سبباً رئيسياً لتقلّب النموّ الاقتصادي والعلاقة الضعيفة بين النموّ والتوظيف والفقر في معظم البلدان العربية. ولم يؤدّ معدّل النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً في المنطقة على مدى العقود التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، والانتعاش البطيء الذي تلا هذه الأزمة في السنوات التالية، إلى تحسّن كبير في مداخيل الفقراء، ولا إلى خلق فرص عمل كافية ولائقة للشباب المتعلمين الذين يتزايد عددهم باستمرار. لقد أسفرت عملية النمو سابقاً عن خلق وظائف معظمها غير رسميّ ومنخفض الأجور. كذلك لم تتحسّن إنتاجية اليد العاملة إلا بشكل طفيف، واتّسم النموّ الاقتصاديّ بالبطء، ولم يتم تقاسم الفوائد على نحو متكافئ. وفي هذا السياق، فإن تطوّر التباينات في الأجور واتجاهات الإنتاج في عمليات النمو الاقتصادي، وأثر السياسات المالية التي تقوم على إعادة توزيع الموارد، يعدّان قضيتين هامّتين ينبغي التوقّف عندهما.

ومن منظور واسع، لم تقم حكومات البلدان العربية بوضع سياسات تهدف إلى إدرار دخل كافٍ لمواطنيها من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، وينشأ خطر الاستياء المحتمل من التباعد المتزايد بين اتجاهات اليد العاملة وحصة رأس المال في الدخل.

كذلك يميل عبء الضرائب المباشرة التي تفرضها البلدان العربية على السكان ذوي الدخل المتوسط إلى أن يكون أعلى مقارنة بالشريحة السكانية العشرية الأكثر ثراء. ويتضاعف هذا العبء ضمناً بفعل الحقيقة التي مفادها أن موظفي القطاع العام يستفيدون من التأمينات الاجتماعية، التي تقوم في جزء منها على

المساهمات المادية التي يدفعها المشتركون مقابل الخدمات، وفي جزء آخر على الموارد الضريبية. إنّ الضريبة غير المباشرة التي تُستخدم في الدول النامية عموماً، تتسم بطابعها التنازلي (نسبة الضريبة تتناقص كلما تعاظم الدخل)، وتشكل مع ذلك المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية بالنسبة لمعظم البلدان العربية متوسطة الدخل، وقد ارتفعت حصة هذه الضرائب غير المباشرة مع مرور الزمن. ويُذكر أن الإصلاحات الضريبية التي أجرتها مؤخراً دول مجلس التعاون الخليجي وعدة بلدان عربية أخرى، تركّز بشكل متزايد على الضريبة على القيمة المضافة لجني الإيرادات الضريبية.

إنّ منطقة الشرق الأوسط تتميّز عموماً بتركيبة اجتماعية ثنائية، تقوم على مجموعة ثرية جداً في القمة، تضاهي مستويات دخلها إلى حد بعيد مثيلاتها في البلدان المرتفعة الدخل، وأكثرية من السكان الأكثر فقراً من ذوي الدخل المحدود. ويمكن تفسير التفاوت الشديد بين السكان الأكثر ثراء والشرائح المتبقية من السكان من خلال الطابع الريعي الذي يغلب على اقتصادات البلدان العربية، والذي تقوم على الاستئثار بالريوع النفطية. وتُعدّ الطبقة المتوسطة، التي تشكّل 40 في المائة من السكان في بلدان الشرق الأوسط، أكثر فقراً مقارنة بمثيلتها في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إذ تقل حصتها من الدخل عن 30 في المائة، بينما تبلغ 40 و45 في المائة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على التوالي.

يبقى أن التحديات الاقتصادية المذكورة والاستياء الناجم عنها، تمثّل فرصة يمكن الاستفادة منها، إذ يمكنها، وقد فعلت ذلك في السابق، أن تخلق الزخم اللازم لإجراء الإصلاحات المؤسسية التي تُجهّز المنطقة العربية للانخراط في الثورة الصناعية القادمة. وحاليّاً، يُرجح أن تستفيد بلدان الخليج فقط، ومصر بدرجة أقل، من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وغيرها من الابتكارات التكنولوجية، ولكن هناك بلدان عربية أخرى يمكنها أن تستفيد من هذه التكنولوجيات أيضاً. ولعلّ الأمر الأكثر أهمية يتمثّل في النظر إلى الأداء الاقتصادي لا بوصفه نتيجة رقمية فحسب، بل عاملاً يسهم بشكل إيجابي في تعزيز الهوية الوطنية وتحسين رفاه مواطني البلدان العربية.

4. التشدُّد والتطرُّف العنيف

رغم أن عناصر التشدّد والتطرُّف العنيف على حد سواء قائمة في المنطقة العربية منذ عقود من الزمن، إلا أن هذه المشكلة تفاقمت على مستويَي النطاق والاتّساع منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003. ومع ذلك، لا يُعدّ التشدّد والتطرُّف العنيف مشكلة ملازمة للبلدان العربية التي تعاني من النزاعات والاحتلال فحسب، إذ واجهت بلدان بما فيها المملكة العربية السعودية ولبنان المشاكل المتعلقة بالتشدد رغم أنها اختبرت قدراً ضئيلاً نسبياً من النزاعات العنيفة خلال الفترة عينها.

إن نجاح ما يسمى بالدولة الإسلامية في تجنيد المقاتلين في المنطقة العربية يعدّ مؤشراً قويّاً على أن خطر التشدّد ما يزال حقيقياً: ذلك أن التنظيم المذكور لم ينجح فقط في تجنيد مواطنين سوريين وعراقيين يشكلون حوالي نصف عدد منتسبيه، بل تمكن أيضاً من اجتذاب أكثر من 12,000 مواطن من بلدان عربية أخرى (من ضمنهم 7,000 من منطقة الشرق الأوسط و5,000 من المغرب العربي)[110]. ويعني ذلك أنه، رغم هزيمة التنظيم رسميّاً، فإن عمليّة التجنيد لم تنضب، بل أدت إلى إنشاء تنظيمات جديدة.

5. الجريمة المنظمة والشبكات غير المشروعة عبر البلدان في المنطقة العربية

في السنوات الأخيرة، برز عدد من المخاطر الجديدة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا، التي ترتبط بالاتجار بالبشر والتهريب والجريمة المنظمة. وتلعب قضايا الحوكمة وانعدام الأمن والنزاعات والفقر والتفاوت الاقتصادي جميعُها دوراً هاماً في ظهور الاتجار غير المشروع بالمهاجرين والمخدرات والأسلحة والأموال. إنّ المخاطر ذات الصلة تنشأ جزئياً لأسباب جغرافية: ذلك أن المنطقة العربية تقع على مفترق طرق بين المورّدين الرئيسيين للأسلحة والمخدرات والأيدي العاملة المهاجرة من جهة، وبين أسواقهم الاستهلاكية النهائية من جهة أخرى. وذلك مردّه جزئياً إلى أن النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة قد أوجدت ممرات للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. وفي بعض الحالات، تؤدي النزاعات بحد ذاتها إلى إنتاج الطلب على المخدرات والأسلحة والعمالة غير المشروعة. وفي المحصلة، تتقاطع طرق التهريب والاتجار الرئيسية، إحداها مع الأخرى داخل المنطقة العربية، ما يسهم في إذكاء نار النزاعات المحلية والأزمات وعدم الاستقرار.

إن نطاق هذه الظواهر عبر الوطنية واسع جدّاً. لقد قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه في عام 2016 وحده، تم تهريب حوالي 480,000 مهاجر برّاً من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا، ما مكّن المهرّبين من جني أرباح تتراوح قيمتها بين مليار و1.5 مليار دولار أمريكي[111]. كذلك تم تهريب 117,000 مهاجر من القرن الأفريقي إلى شبه الجزيرة العربية عبر الطرق البحرية عام 2016، ما مكّن أيضاً المهرّبين من جني أرباح تتراوح قيمتها بين 9 و22 مليون دولار. ويتوقّف العديد من المهاجرين في المنطقة العربية ليقيموا فيها بصورة دائمة، بينما يمضي آخرون في طريقهم باتجاه أوروبا. وعام 2016، تم تهريب حوالي 375,000 مهاجر إلى أوروبا عبر الطرق الرئيسية الثلاثة التي تمرّ في البحر الأبيض المتوسط، ما مكّن المهرّبين من جني أرباح تتراوح قيمتها بين 320 و550 مليون دولار.

إنّ الاتجار غير المشروع بالمخدرات يمثّل مشكلة أخرى مُلحّة عابرة للحدود الوطنية في المنطقة العربية. وتُعدّ شمال أفريقيا منطقة عبور ذات أهمية متزايدة لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. ووفقاً لتقرير المخدرات العالمي لعام 2018 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تضاعفت كمية الكوكايين المضبوطة في أفريقيا عام 2016، حيث ارتفعت بمقدار ستة أضعاف في بلدان شمال أفريقيا لتبلغ ما نسبته 69 في المائة من جميع مضبوطات الكوكايين في أفريقيا لِعام 2016[112]. كذلك يتم تهريب المخدرات إلى المنطقة العربية لأغراض الاستهلاك المحلي، الذي يبدو أنه آخذ في الارتفاع، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدامات غير الطبية للمستحضرات الصيدلانية الأفيونية، والمنشطات الأمفيتامينية، والقنب.

ويُهرَّب الهيرُوين إلى أوروبا أساساً عبر ما يسمى بطريق البلقان، الذي يمتد من أفغانستان مروراً بإيران وتركيا وبلدان البلقان، والذي يَصُبُّ في أسواق أوروبا الغربية والوسطى[113]. ورغم أن طريق البلقان لا يمرّ مباشرة داخل البلدان العربية، فإن مروره بمحاذاة هذه البلدان يؤدي إلى خلق مخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار فيها.

وعلى سبيل المثال، شكّل الاتجار بالمخدرات مصدراً رئيسيّاً لتمويل الجماعات المسلحة غير الحكومية العاملة على طول المناطق الحدودية في العراق والجمهورية العربية السورية وتركيا منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي[114]. وتقدّر قيمة تجارة الهيروين على طول طريق البلقان وحده بعشرات مليارات الدولارات الأمريكية سنويّاً.

كذلك تشهد المنطقة العربية استهلاكاً متزايداً للأدوية التي تسبب الإدمان، بما فيها أقراص الكابتاغون. ويبدو أن هناك سوقاً متنامية في الشرق الأوسط للأدوية التي تحتوي على مادة الأمفيتامين، إذ تزايدت الكميات

المضبوطة من هذه الأدوية في المنطقة العربية على مدار السنوات القليلة الماضية[115]. ويسعى المورّدون في المنطقة العربية عادة إلى تلبية الطلب المحلي على هذه المواد، إذ تشير التقارير المتعلقة بتهريب الأدوية إلى أن الأدوية الأمفيتامينية تُهرَّب غالباً بين بلدان منطقة الشرق الأوسط، ويُعتقد أن غالبية هذه الأدوية التي يتم ضبطها داخل منطقة الشرق الأوسط تأتي من لبنان والجمهورية العربية السورية[116]. ويبدو أن أسواق الأدوية الأمفيتامينية آخذة في التوسع في شمال أفريقيا أيضاً، سيّما أن مضبوطات هذه الأدوية شهدت ارتفاعاً حادّاً في الآونة الأخيرة، ما يشير إلى تزايد القدرة على تهريبها بين شمال أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط[117].

ويشكل الاتجار بالأسلحة عبر الوطنية أحد أبرز عوامل الخطر الأخرى في المنطقة العربية. ذلك أن النزاعات في ليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن وغيرها، أدّت إلى زيادة الطلب على الأسلحة والذخائر بجميع أنواعها؛ وتقوم الشبكات العابرة للحدود الوطنية بسرقة هذه الأسلحة، أو الاستيلاء عليها، أو شرائها من السوق السوداء، وبيعها من ثم إلى العملاء. وحسبما تمّت مناقشته أعلاه، نتج عن انهيار سلطة الدولة في ليبيا قيام جماعات محلية بنهب ترسانة الأسلحة الهائلة التابعة للرئيس الليبي السابق معمّر القذافي؛ وقد انتشرت هذه الأسلحة على نطاق واسع، وتدفقت على سبيل المثال إلى جهات غير حكومية عنيفة في شمال مالي، ما أدّى إلى تأجيج النزاع وعدم الاستقرار السياسي في تلك المنطقة. ومن منظور إقليمي، يُعتقد أنه يتم تهريب الأسلحة عبر نفس الطرق المستخدمة لتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات، وفي الغالب من جانب الجماعات عينها.

وفي الإجمال، تؤدي هذه الظواهر عبر الوطنية إلى تحديد شكل مخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية عبر ثلاث طرق على الأقل: أولاً، تشارك الجماعات غير الحكومية العنيفة غالباً كجهات فاعلة رئيسية في هذه الأنشطة غير المشروعة المربحة. وهناك ميليشيات كثيرة في ليبيا مثلاً، تعد إما متورطة بشكل مباشر في تهريب النفط والمهاجرين، أو تقوم بفرض ضرائب على إيرادات شبكات التهريب، لتموّل نفسها جزئياً من خلالها[118]. وثانياً، تنخرط العديد من الشبكات الإجرامية عبر الوطنية في الفساد المنهجي عند المعابر الحدودية، وفي المرافق الجمركية، والأجهزة المعنية بإنفاذ القوانين، وتسعى أيضاً إلى كسب ودّ السياسيين الفاسدين. وعليه، يؤدي وجود هذه الشبكات عبر الوطنية في المنطقة العربية إلى تقويض الحوكمة الرشيدة، ويحول دون توفير الخدمات الأساسية بشفافية، ما يعزز بدوره مخاطر نشوب نزاعات عنيفة وأزمات إنسانية وعدم استقرار سياسي. وأخيراً، سرعان ما تتطور هذه الأسواق المدرّة للأرباح الوفيرة إلى اقتصادات حرب، تكتسب بواسطتها الجهات الفاعلة حوافز قوية لإدامة النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، أو تعزيزها بوصفها ظروفاً مواتية لتطوير مؤسساتها الإجرامية المربحة للغاية. وفي أسوأ الحالات، تقع الدولة بأسرها تحت وطأة الجريمة المنظمة، ما يؤدي إلى إفراغ المؤسسات، وجعل الحكومة غير فاعلة، وتعزيز عدم الاستقرار. وعندها، تتحول الدولة نفسها إلى عامل خطر.

6. التغيُّرات الجغرافية والاقتصادية

إن الأهمية الجيوستراتيجية لاقتصاد المنطقة النفطي، والثروة التي تنتج عنه، ستتغيران في المستقبل المنظور. وبينما سيظل الطلب الإجمالي على النفط شديداً على مدى العقد القادم بسبب التصنيع المتزايد، وخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، يحتمل أن ينخفض الطلب الأوروبي على النفط بنفس الوتيرة تقريباً التي يُتوقع أن ينمو بها الطلب على النفط من الصين والهند[119]. وسيتراجع عدد سكان أوروبا التي يرجّح ألا تشهد نموّاً اقتصادياً كبيراً،

والتي تسعى إلى تأمين مصادر بديلة للطاقة تكون خالية من الكربون. كذلك يتوقع أن تستهلك المنطقة العربية نفسها كمية أكبر من النفط لتلبية احتياجات سكانها الذين ينمو عددهم باستمرار، ما يساهم في تقليص حجم الموارد النفطية المتاحة للتصدير؛ وستؤدي خطوط أنابيب الغاز الجديدة التي يخطط لمرورها عبر روسيا وتركيا إلى المزيد من خفض صادرات النفط إلى أوروبا.

وفي الوقت نفسه، فإن النمو الاقتصادي في الصين ومنطقة جنوب شرق آسيا الكبرى سيجعل المنطقة العربية عرضة لمزيد من الانكشاف السياسي والتبعية للصين تحديداً. وقد أشارت الصين فعلاً إلى أن الشرق الأوسط يُعدّ حلقة وصل هامّة في مبادرة طريق الحرير الجديدة التي أطلقتها، وتعهّدت بضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية، وتقديم قروض ضخمة للمنطقة العربية. وبينما لا يبدو أنها تنوي إنشاء وجود عسكريّ لها في هذه المنطقة، يرجح أن تتجاوز واردات الصين من الطاقة مثيلاتها الأوروبية بحلول عام 2040. وبالتالي، ستظل المنطقة العربية عرضة للتأثر بالصراعات الجيوستراتيجية الدولية على النفوذ فيها خلال السنوات المقبلة.

ورغم أنه لا يُحتمل أن تستنفد البلدان المنتجة للنفط في المنطقة العربية مخزونها النفطي في العقد القادم، لا بد لهذه البلدان من الانتقال إلى اقتصاد لا يعتمد على النفط، وذلك لسببين: أولاً، يمكن أن يحدث التحول في أوروبا نحو مصادر للطاقة خالية من الكربون بوتيرة أسرع مما هو مخطط له حالياً، ما يجعل البلدان العربية المصدّرة للنفط عرضة للتضرر من اعتمادها المفرط على الصادرات النفطية. وثانياً، سيتطلب التحوّل بوتيرة منتظمة نحو اقتصاد خال من الكربون إجراء تغييرات في أنظمة التعليم والاستثمار وأنماط التفكير، قد تستغرق عقوداً من الزمن. وفي حال عدم حدوث هذه التغييرات، فإن البلدان العربية ستعاني من نوع من عدم الاستقرار، وستعجز عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها.

الشكل 10. نصيب الفرد من ريوع الموارد الطبيعية بين 2004 و2030

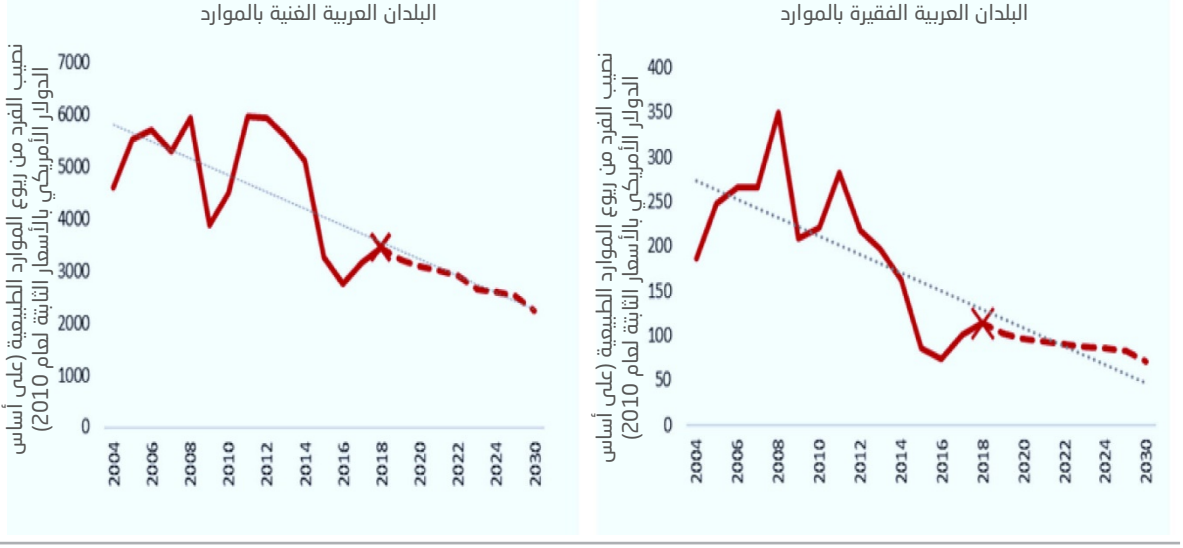

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

7. انحسار الريوع النفطية

أدّت عائدات الموارد الطبيعية وتبعاتها الاقتصادية إلى تحديد شكل جزء كبير من مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية. كذلك أدّى ارتفاع نصيب الفرد من ريوع الموارد الطبيعية، وتحديداً في البلدان العربية الـ 9 الأكثر تصديراً للنفط، إلى تمكين الدولة من تقديم إعانات حكومية، كما سمح بخفض معدلات الضرائب وأفضى إلى توظيفات غير متناسبة في القطاع العام. وأثّرت ثروة الموارد على مسار التنمية بالنسبة للبلدان الأكثر تصديراً للنفط، جنباً إلى جنب مع الاستثمارات والتحويلات المالية والسياحة.

ومع ذلك، تتّسم الموارد الطبيعية غير المتجددة بطابعها المتناهي والمحدود، وستستتبع انخفاضاً كبيراً في نصيب الفرد الواحد من الريوع في الأجلين المتوسط والطويل، كما ستجعل الاقتصادات الإقليمية شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط. وحسبما يتبيّن من الشكل 9، يُتوقّع أن ينخفض نصيب الفرد الواحد من الريوع النفطية في البلدان الغنية بالنفط وتلك الفقيرة بالنفط على حد سواء[120]. ويعزى هذا الاتجاه إلى انخفاض أسعار النفط بعد عام 2008، وارتفاع النمو السكاني في معظم بلدان المنطقة العربية. وسيؤثر ذلك أيضاً بطريقة غير مباشرة على البلدان الفقيرة بالنفط، التي يعتمد الكثير منها بشكل مكثّف على المصادر الخارجية للعملات الأجنبية، من خلال انحسار التحويلات المالية التي يرسلها العمّال المغتربون إلى وطنهم الأم، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك البلدان، وغيرها من السُبُل.

هاء. خلاصة

تواجه البلدان العربية في العقد المقبل تحديات صعبة، ونتيجة لذلك، ستكون عرضة لمخاطر كبيرة فيما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وترتبط جميع هذه الأخطار الوشيكة مباشرةً بمشاكل قائمة أصلاً تُعدّ بمثابة مخاطر أساسية. ويُحتمل أن يؤدي تأجيل الإصلاحات، وانعدام الرؤية الطويلة الأجل، والنُهُج القائمة على التصدّي لقضايا مفردة بعينها لمعالجة المشاكل الاقتصادية، على سبيل المثال، إلى جعل الوضع أكثر سوءاً في الأجلين المتوسط والطويل.

وفي المقابل، يمكن النظر إلى هذه التحديات بوصفها فرصاً سانحة يمكن للمنطقة العربية الاستفادة منها. ذلك أنه يمكن تحويل الإصلاحات الاقتصادية وخلق فرص العمل إلى زخم يحقق التغيير؛ كما يمكن أن يشكّل تغيُّر المناخ والتحديات الأمنية المشتركة والترابط منطلقاً لمزيد من التعاون الذي يمكنه أن يولّد بدوره ثقة متبادلة. وبعبارة مبسّطة، لا يهدف الوعي بالمخاطر إلى خنق العمل، بل على العكس من ذلك، إلى تعزيزه.

4. الاتجاهات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمخاطر في المنطقة العربية

4. الاتجاهات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمخاطر في المنطقة العربية

ألف. مقدمة

هناك مؤلفات نظرية وتجريبية تؤكد بصورة متزايدة وجود عدد من الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الديناميات السائدة بشأن العلاقة بين الجنسين في المنطقة العربية من جهة، والنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار من جهة أخرى. وتعمل هذه الروابط في اتجاهات متعدّدة ومعقّدة: فقد أدّت النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار إلى تآكل وضع النساء والفتيات في المنطقة العربية، ما تسبّب في زيادة معدلات زواج الأطفال والخصوبة، والوفيات غير المتناسبة، وتدهور النتائج الصحية، وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، وانحسار الوصول إلى سوق العمل، وتفشّي الاتجار بالجنس والرقّ، وابتعاد المواقف العامة عن المساواة بين الجنسين. وفي المقابل، يُعتقد أنّ المواقف الراسخة التي تقوم على هيمنة الرجل في المجتمع، وانعدام التمثيل السياسي للمرأة، وعدم كفاية مشاركة المرأة في عمليات السلام والحوار الوطني، وتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب استبعاد المرأة من النشاط الاقتصادي، تساهم بمجملها في تزايد مخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، وتحدّ من فعالية التسويات السلمية ومبادرات بناء السلام.

وعلى الصعيد العالمي، اعترفت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، من خلال عدد من القرارات والاتفاقيات، بالأبعاد الجنسانية للنزاعات والعنف. وعليه، ينبغي تضمين هذا الفصل مناقشة مستقلة للاتجاهات المستقبلية الحديثة والمحتملة ذات الصلة بنوع الجنس في المنطقة العربية. ويتوقّف تصنيف هذه الاتجاهات في خانة الاتجاهات العملاقة أو المحفزات وفقاً للتعريف المُعطى لها في الفصل السابق، على سرعة تطوّرها مع مرور الزمن. وبينما تتميّز المعايير المتعلقة بالجنسين بأنها تتطوّر عادة بتأنٍّ، شهد العالم وكذلك المنطقة العربية، فترات من التغيُّرات المتسارعة جداً في الحقوق الدستورية والقانونية للنساء والفتيات، وكذلك في أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل يهدف إلى توثيق مدى تعقّد الاتجاهات الأوسع نطاقاً ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة العربية، كما يبيّن عدداً من المكاسب الهامة التي تحققت في هذا الإطار، والتي تتوازى وتتفاعل مع آثار النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار.

وعلى غرار الاتجاهات العديدة التي تمت مناقشتها في الفصل السابق، قد يكون للاتجاهات المؤثرة على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية تأثيرات إيجابية وسلبية في الوقت عينه على عناصر الخطر الأساسية، وتحديداً على تواتر وشدّة النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار؛ وقابلية النساء والفتيات للتأثر بهذه المخاطر؛ وهشاشة النساء والفتيات إزاء آثار الأخطار؛ وقدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على منع هذه المخاطر والتخفيف من حدّة آثارها الضارّة، والتصدي لها بفعالية. وتلعب الإرادة السياسية في هذا الصدد دوراً بارزاً في ترجمة النصائح ذات الصلة بالسياسات المراعية لاحتياجات الجنسين إلى إصلاحات دائمة وتدخلات إنسانية وإنمائية فعالة.

يبدأ هذا الفصل باستعراض المشهد المعقد للاتجاهات المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين وحقوق المرأة في جميع أنحاء المنطقة العربية، وينتهي بالدعوة إلى الاهتمام عن قرب بالأبعاد الجنسانية للمخاطر، ويحاجج بأهميّة الدور المحوري للمساواة بين الجنسين في أيّة منهجية لتقييم للمخاطر.

باء. الاتجاهات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

خلال العقد الماضي، شهدت المنطقة العربية بشكل عام تقدّماً ملحوظاً فيما يتعلق بوضع المرأة على المستويين السياسي والاقتصادي. وبحسب التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الذي يُعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يهدف إلى قياس التقدم المُحرز على صعيد تحقيق التكافؤ بين الجنسين عبر أربعة أبعاد مواضيعية، استطاعت المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تسدّ 60 في المائة من إجمالي الفجوة بين الجنسين[121]. ومع ذلك، ورغم أنه لا يصحّ الانتقاص من أهمية بعض جوانب التقدم ذات الصلة التي تم إحرازها مؤخّراً، اتّسم التقدم العام نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بالبطء مقارنة بحجم التحديات ذات الصلة. وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن سدّ الفجوة بين الجنسين سيستغرق 153 عاماً إذا استمرت معدلات التقدم الحالية على وتيرتها. ولا يوجد ظاهريّاً سبب وجيه لتوقع حدوث تغيير إيجابي في هذا الاتجاه خلال العقد المقبل. وعلاوة على ذلك، ورغم أن التباينات في الأداء بين مختلف المؤشرات المتصلة بالعلاقة بين الجنسين قد تكون كبيرة نسبيّاً بين البلدان العربية، فلا توجد تباينات ملحوظة في الاتجاهات بين المناطق دون الإقليمية. ويمكن عن طريق المقارنة، وبحسب المؤشر المستخدم، تصنيف البلدان العربية إلى بلدان قدّمت أداءً مرتفعاً وأخرى قدّمت أداءً ضعيفاً ذي صلة في المغرب العربي والمشرق العربي، وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وحتى في أقل البلدان العربية نموّاً.

ورغم المعطيات آنفة الذكر، حدث تقدّم في هذا المجال، إذ نجحت المرأة في جميع البلدان العربية في توسيع رقعة تمثيلها في المؤسسات السياسية، بما فيها البرلمانات والحكومات والإدارات الرسمية والهيئات القضائية والمجالس المحلية[122]. كذلك تمّ إلى حد بعيد سدّ الفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية بالنسبة للأجيال الجديدة في معظم البلدان العربية[123]. كذلك قامت عدة بلدان عربية بإزالة القيود المفروضة على عمل المرأة، بما في ذلك تلك المفروضة على تحرّكاتها، والأنشطة والوقت المسموح لها به، كما اتخذت بلدان أخرى خطوات فعّالة لتشجيع مشاركة المرأة في أسواق العمل، بما في ذلك وضع برامج لرفع مستوى مهارات المرأة ومطابقتها مع متطلبات سوق العمل[124].

ومع ذلك، لا يزال حضور المرأة في المؤسسات السياسية والعامة ضعيفاً وغير متكافئ، وحتّى هذا الحضور الضعيف وغير المتكافئ يمكن عزوه إلى استخدام نظام الحصص (الكوتا النسائية) في مؤسسات محددة، بما فيها البرلمانات، وليس إلى اعتراف تامّ بقيمة مساهمة المرأة في الحياة العامة. وناهيك عن التمثيل العددي للنساء، لا توجد أيضاً أدلة ثابتة على قيام المرأة بدور متساوٍ مع الرجل في صنع السياسات، أو قدرتها على التأثير الجوهري على هذه العملية[125]. وتمثل المشاركة المتدنية للمرأة في القطاعات الاقتصادية تحدّياً رئيسيّاً آخر ينبغي التصدّي له راهناً في معظم البلدان العربية. ورغم وجود تباينات ملحوظة بين البلدان العربية في هذا المجال، فإن متوسط المعدل الإقليمي لمشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية لم يتجاوز 20.9 في المائة عام 2017، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 48.7

في المائة، وبأقل من ثلث المعدل الذي سجّله الرجال، وهو 75 في المائة[126]. كذلك يبرز تباين واضح بين الجنسين على مستوى نوعية الوظائف ومتوسط الأجور[127]. ولم ينعكس ارتفاع معدّل تعليم المرأة زيادة في التمكين الاقتصادي لها، بسبب عدة عوامل، بما فيها التوزيع غير المتكافئ بين الجنسين لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[128].

ورغم جوانب التقدم المذكورة، تظل التباينات بين الرجل والمرأة كبيرة في المنطقة العربية، التي تبقى متخلّفة عن جميع المناطق الأخرى في العالم فيما يتعلق بمعظم المؤشرات العالمية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. ولا تزال المرأة في هذه المنطقة تواجه أشكالاً تمييزية متنوعة ومتعددة الأبعاد ومتقاطعة وذاتية التعزيز في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما يؤدي إلى التمييز بين الجنسين فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من المؤشرات. وبصفة عامة، فإنّ أشكال التمييز هذه تؤدي إلى إدامة الوضع المتدني للمرأة في المجتمعات العربية. وتظل الحكومات العربية، بشكل عام، غير راغبة، أو غير قادرة على تنفيذ إجراءات السياسة الشاملة المطلوبة لتحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال. وعليه، يُرجّح أن يظل الاتجاه السائد ذو الصلة قائماً على تحقيق تقدّم تدريجيّ يترافق مع اختراقات محددة. ويختلف نوع وحجم هذه الاختراقات باختلاف البلدان، تبعاً لسياق كل منها وأولوياته، ويمكن أن يشملا، على سبيل المثال، إلغاء الأحكام القانونية التمييزية، وتعزيز الامتثال للأطر الدولية ذات الصلة، والعمل الإيجابي الذي يهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسيّاً.

وفي المنحى الإيجابي، أصبح بالإمكان رصد إرادة سياسية أكثر صلابة في السنوات الأخيرة لتحسين حقوق المرأة والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في معظم البلدان العربية، حيث بات القادة المعنيون يدركون فعلاً أن تهميش المرأة يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويحتمل أيضاً أن تؤدي المكاسب التي تحققت سابقاً في هذا المجال، بما فيها تلك المتصلة بالحقوق القانونية والتعليم والتمكين السياسي والاجتماعي للمرأة، إلى إحداث أثر متضاعِف، وتعزيز الضغط الاجتماعي على الحكومات لإجراء المزيد من الإصلاحات. ومع ذلك، يرجح أن تستمر الأولويات الأخرى لصنع السياسات، وثقل المؤسسات الاجتماعية التقليدية والمعايير المحافظة، وتقلّص الحيّز الممنوح لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق المرأة (يرجى مراجعة القسم زاي) في إضعاف وتيرة التقدم في هذا المجال. ويمكن أيضاً ملاحظة عمليات رفض للمساواة بين الجنسين، لا سيما في حالات عدم الاستقرار والنزاعات.

جيم. مراعاة الالتزامات القانونية والدستورية والتعاهدية

منذ موجة الاحتجاجات العارمة عامي 2010 و2011، تمّ بذل جهود ملحوظة في المنطقة العربية للتأثير على الإصلاحات الدستورية والقانونية المراعية لاحتياجات الجنسين، ولإنفاذ الامتثال للأطر والمعايير الدولية، كما سعت الناشطات في مجال حقوق المرأة إلى التأثير على مثل تلك العمليات. ومع ذلك، اتّسمت الإصلاحات التشريعية ذات الصلة بأنها مجزّأة وغير مرتبطة بشكل جوهري بالإصلاح الشامل للسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التشريعات ضعيفة وكذلك إنفاذها. وفي بعض الحالات، أدت مثل هذه الإصلاحات إلى ردود فعل عكسية وتراجع في حقوق النساء والفتيات وغيرهن من الفئات السكانية المهمشة. ورغم الإصلاحات، لا تزال جميع البلدان العربية تعتمد شكلاً من أشكال التمييز القانوني في أحكامها الدستورية وفي قوانينها الجنائية أو قوانين العمل أو الجنسية أو الأحوال الشخصية[129].

وعلى مستوى الدولة، تقرّ الغالبية العظمى من دساتير البلدان العربية جِهاراً بالمساواة بين الرجل والمرأة بوصفهما مواطنين. ومع ذلك، تعلن دساتير بلدان عربية أخرى كثيرة أيضاً أن الشريعة الإسلامية هي أساس التشريعات الوطنية، وتركّز على النَهج التكميلي في العلاقة بين الجنسين (كما نصّت عليه معظم قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية)، ما يؤدي إلى إلغاء احتمالات تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تعترف سوى دساتير قليلة في المنطقة بالتزام الدولة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، والمشاركة السياسية للمرأة، والتصدي للعنف ضد المرأة، وتقديم الرعاية للنساء الضعيفات[130].

إنّ إصلاح قوانين العقوبات في البلدان العربية يتّسم بالتجزئة وعدم التكامل، ومع ذلك، تبرز إلى الواجهة في هذا المجال التعديلات التي أجرتها عدة بلدان عربية على المواد التي تلزم المرأة بالزواج من الرجل الذي اغتصبها. ففي عام 2014، ألغى المغرب المادة 475 من قانون العقوبات إثر حادثة انتحار الفتاة أمينة الفيلالي التي تبلغ من العمر 16 عاماً، والتي أُجبرت على الزواج من الرجل الذي اغتصبها. وتلا ذلك عام 2017 قيام الأردن ولبنان وتونس بإلغاء قوانين مماثلة، ثم لحقت بهم فلسطين بعد عام واحد، عبر إصدار القانون رقم 5 لعام 2018 ذي الصلة. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات أكثر شمولاً لقوانين العقوبات في البلدان العربية من أجل تعزيز مراعاة القوانين لاحتياجات الجنسين.

وقامت ست بلدان عربية فقط بسنّ قوانين مستقلة للعنف الأسري[131]، من ضمنها تونس التي يشتمل قانون العنف الأسري لديها على أنواع مختلفة من العنف، بما فيها العنف الجسدي والعنف المعنوي والعنف الجنسي والعنف السياسي والعنف الاقتصادي، ناهيك عن التمييز الشامل ضد النساء. وتعالج معظم هذه القوانين العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي بدرجات متباينة؛ وتدخل تعديلات على مواد قانون العقوبات التي تتعلق بالعنف؛ وتحدد الخطوات التي ينبغي اتخاذها من جانب منظومة العدالة الجنائية من خلال اعتماد نَهجٍ يقوم على مساعدة ضحايا العنف الأسري؛ وتنصّ على إصدار أوامر بتوفير الحماية المدنية والجنائية للضحايا[132]. ومع ذلك، فإنّ هذه القوانين تطبّق بصورة غير متكافئة، كما أن تأثيرها أو إنفاذها غير واضحين، إذ تقوم بعض البلدان العربية فقط بجمع بيانات شاملة ذات صلة في الوقت المناسب. وتحديداً، فإنّ القوانين المذكورة مشوبة ببعض الثغرات، إذ لا تسبغ قوانين العنف الأسري أو قوانين العقوبات في البلدان العربية بطريقة واضحة وصف الجرم على فعل الاغتصاب في إطار الزواج، رغم أن قوانين العقوبات تنزل غالباً عقوبات شديدة بحق الشخص الآخر سوى الزوج الذي يقدم على اغتصاب امرأة متزوجة. وتمتلك عدة بلدان عربية قوانين تعاقب على التحرش الجنسي في الأماكن العامة أو في أمكنة العمل[133]. وفي المقابل، اكتفت بلدان عربية أخرى بإدراج أحكام عامة عن التحرش الجنسي في قوانين العقوبات[134].

إنّ قوانين الأحوال الشخصية في جميع البلدان العربية تستند إلى نوع من التفسير للقوانين الدينية (الخاصة بالطوائف المسيحية والإسلامية بشكل أساسي)؛ وقد تم تدوين معظمها. وتهدف هذه القوانين إلى تنظيم القضايا المتعلقة بالأسرة، بما في ذلك الزواج والميراث والطلاق والنفقة، وهي مسائل تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب مقارنة بالرجال. وقد سعت المنظمات النسائية والناشطات على مدى عقود إلى إصلاح أو إلغاء قوانين الأحوال الشخصية المرتبطة بالقوانين الطائفية، لكن دون أي نجاح يذكر. وفي عدة بلدان عربية، عندما ينشأ تضارب بين قانون ما وقوانين الأحوال الشخصية، تُمنح الأفضلية في التطبيق للثانية.

ولا تزال قوانين الجنسية في المنطقة العربية تعتمد التمييز بين الجنسين، إذ تمنع المرأة المتزوجة من نقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي أو إلى زوجها الأجنبي وأطفالها في حالة وجود أطفال. وتستمر تسع دول في المنطقة في وضع تحفظات محددة على المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تطالب بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق الجنسية، ما يجعل المرأة مواطنة منقوصة الحقوق مقارنة بالرجل. ولا يُعدّ ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان فحسب، بل يعرّض للخطر أيضاً النساء المتأثّرات بالنزاعات وأطفالهن. فعلى سبيل المثال، أصبح الأطفال المولودون تحت حكم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية لنساء محليات ومقاتلين أجانب، عديمي الجنسية، إذ لم تتمكن أمهاتهم من نقل جنسيتهن إليهم. ويُعدُّ هؤلاء الأطفال الآن غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الضرورية، بما فيها تأمين أوراق الهوية الخاصة بهم والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، ما قد يؤدي إلى وضع مستقبل جيل كامل في مهب الريح.

إنّ قوانين العمل في البلدان العربية تتّسم بأنها أكثر تقدمية على هذا الصعيد، إذ تحمي المرأة من أن تُصرَف من عملها بطريقة تعسفيّة بسبب الحمل، وتؤكد حقّها في الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وذلك رغم عدم الالتزام بالضرورة بتوصية منظمة العمل الدولية، التي تنص على منح المرأة الحامل إجازة أمومة لمدة 14 أسبوعاً. كذلك تتضمّن قوانين عدد قليل من البلدان العربية فقط مواد تجيز للمرأة الحصول على أجرٍ متساوٍ مع الرجل عند قيامها بعمل متكافئ معه. وتفرض جميع البلدان العربية قيوداً قانونية على عمل المرأة، فيما يتعلق مثلاً بالمهن التي يجوز لهن ممارستها، وساعات العمل، ومكان العمل[135].

وعلى المستوى الدولي، انضمت غالبية البلدان العربية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأعلنت التزامها بعملية الإبلاغ التي تنص عليها هذه الاتفاقية. ومع ذلك، تستمر عدة بلدان عربية في وضع تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحديداً على المواد 2 و9 و16 و29، التي تتعلق بقضايا التمييز بين الجنسين، والأسرة، والجنسية، وسيادة الدولة[136].

وفي منطقة شديدة التأثر بالنزاعات، لم تنضم سوى خمس بلدان عربية فقط إلى نظام روما الأساسي الذي أُنشِئت المحكمة الجنائية الدولية على أساسه[137]، ما يجعل من الصعب ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية القائمة على التمييز بين الجنسين في البلدان العربية على الصعيد الدولي. وبناءً على المواقف الحكومية الحالية، يُستبعد أن تقوم بلدان عربية جديدة بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. كذلك يبدو أن الزخم قد تضاءل فيما يتعلق بوضع آلية للمساءلة القانونية على المستوى الإقليمي، كما تم تداوله بعد الانتفاضات العربية عامي 2010 و2011. وبالتالي، يُرجّح أن تظل خيارات المساءلة الإقليمية والوطنية معدومة إلى حد بعيد، ما يؤدي إلى خطر الإفلات من العقاب وحرمان الناجين من حوادث العنف من تحقيق العدالة، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي تعرضن للإساءة والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والإكراه على الزواج.

دال. المشاركة في الحوكمة الرشيدة وعمليات السلام والحوارات الوطنية

يستمر تهميش دور المرأة في عمليات السلام والحوارات الوطنية في المنطقة العربية. وبشكل عام،

تُعدّ الأمم المتحدة، من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1325 وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، الإطار الملائم لترشيد مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام وبناء السلام، ومواجهة العنف ضد النساء في النزاعات، ولا سيما العنف الجنسي. ومع ذلك، يبدو أن قلّة من البلدان العربية تنخرط بشكل مباشر في هذا الإطار، ولا تزال قوى المجتمع المدني المؤيدة للمرأة تشكّك في مدى قابلية الإطار لأن يُطبّق بنجاح على النزاعات في المنطقة العربية. وتشير بعض الناشطات في مجال حقوق المرأة وقوى المجتمع المدني المؤيدة للمرأة إلى أن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن لا يعالج بدقة قضايا الاحتلال والتشرد طويلة الأمد. وتُعدّ التوصية العامة رقم 30 بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات، التي أصدرتها لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بمثابة الرابط بين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وقد قامت جامعة الدول العربية عام 2015، بصياغة خطة العمل التنفيذية بشأن الاستراتيجية الإقليمية المعنونة "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام". ولكن لم يتّضح بعد حجم أثر هذه الاستراتيجية على البلدان العربية. وبحسب الإطار الاستراتيجي، فإن خطة العمل التنفيذية المذكورة تهدف إلى تحديد الأولويات بالنسبة للسنوات المقبلة، وضمان تنفيذ القرارات الإقليمية والدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتأمين مشاركة المرأة في صنع القرار، ومكافحة العنف القائم على التمييز بين الجنسين. ولا توجد دلائل واضحة على أن البلدان العربية تتفاعل مع الإطار الاستراتيجي أو خطة العمل التنفيذية المذكورين، أو ما إذا كان لهذا الإطار وتلك الخطة أيّ تأثير على خطط العمل الوطنية -- إن وجدت -- بشأن قرار مجلس الأمن 1325 وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وفي الوقت الراهن، تمتلك خمس بلدان عربية فقط خطط عمل وطنية ذات صلة[138]، لكن يبدو أن هذه الخطط تستند إلى توجيهات مانحين أجانب وليس إقليميين.

كذلك يظلّ تمثيل المرأة في بعثات حفظ السلام في المنطقة العربية منقوصاً بامتياز. وبحسب بيانات شهر أيلول/سبتمبر 2019 الصادرة عن إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، تضمّ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) 589 عنصراً نسائياً فقط، بينما تضمّ هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة 16 عنصراً نسائياً فقط (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 2019)[139]. وفي المقابل، اتّسمت أعداد النساء العربيات اللواتي يشاركن بصفة رسمية كمراقبات عسكريات أو ضابطات أركان في بعثات وهيئات الأمم المتحدة اعتباراً من شهر نيسان/أبريل 2018 بالانخفاض أيضاً، حيث بلغ معدّل مشاركة النساء فيها مقارنة بالرجال من تونس 10.5 في المائة، ومن المغرب 4.5 في المائة، ومن مصر 2.4 في المائة، ومن الأردن 2 في المائة[140].

وقد كافحت البلدان العربية في مراحل ما بعد النزاعات أو المراحل الانتقالية لضمان مشاركة المرأة بطريقة جوهرية في الحياة العامة، وكذلك لإجراء إصلاحات قانونية تراعي احتياجات الجنسين. وبينما يستمر الاعتقاد النمطي عن النساء بأنهن صانعات للسلام وبانيات للسلام، يظلّ إدماجهن بشكل رسمي في عمليات السلام والحوارات الوطنية محدوداً أو معدوماً. وبشكل خاص، تتطرق 32 اتفاقية للسلام فقط (من أصل 119 اتفاقية تمت فهرستها) في المنطقة العربية من عام 1990 حتى الآن، إلى العنف ضد المرأة أو العنف القائم على التمييز بين الجنسين أو العنف الجنسي، أو تتضمّن أحكاماً ذات صلة[141]. ولا توجد قياسات كميّة دقيقة لمشاركة المرأة في الاتفاقيات أو العمليات الإقليمية. وفيما يتعلق بالعمليات الانتقالية، اعتمدت بعض البلدان العربية بصورة مبدئية نظام توزيع الحصص بين الجنسين (الكوتا النسائية)، بحيث يمكنها أن تنسحب منها عند

فشل العمليات المذكورة. وفي حالات أحدث عهداً، تم استبعاد النساء من هذه العمليات أو تهميشهن تماماً. وعندما يتم إشراك المرأة في هذه العمليات، يحدث ذلك غالباً بفضل الناشطات في مجال حقوق المرأة والقوى النسائية في المجتمع المدني، أو تالياً، نتيجة الضغوط التي تمارسها قوى خارجية، بما فيها الجهات المانحة أو الأمم المتحدة (الإسكوا، يصدر قريباً)[142].

وفي الظاهر، تبدو إمكانيات انخراط المرأة في الآليات الرسمية لصنع السلام وبناء السلام محدودة، إذ يسود الاعتقاد بأن النساء يشكّلن مجموعة هامشية ذات مصالح ترتبط بقضية بعينها. وقد حاجج بعض المراقبين بأن مشاركة النساء كوسيطات صلح قد تكون أكثر وضوحاً، وممكنة أكثر على الصعيد المحلي، وذلك نظراً للروابط التي تجمع النساء بمجتمعاتهن المحلية، وإمكانية حصولهن على مكاسب من القادة المحليين. ويلاحظ المراقبون أيضاً أن صلات المرأة بعشيرتها أو بعائلتها المباشرة قد تيسّر هذه المشاركة، وإن كانت الفرص المتاحة في هذا المجال تظلّ محدودة.

هاء. حقوق المرأة ذات الصلة بالصحة الإنجابية والجنسية والرفاه، والعنف ضد المرأة

بشكل عام، تشهد مؤشرات صحة المرأة تحسّناً في المنطقة العربية. وعلى المستوى الإقليمي، ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث، وانخفضت معدلات إصابتهن بالأمراض المعدية، وارتفعت معدلات صحة الأم والطفل بشكل ملحوظ. ومع ذلك، لا تزال هناك تباينات كبيرة بين البلدان العربية على هذا الصعيد، فضلاً عن أن النزاعات أدّت إلى عرقلة التقدم ذي الصلة في عدّة بلدان عربية، ولا سيما في البلدان الأقل نموّاً التي تأثرت بالنزاعات، بما فيها الصومال والسودان واليمن.

وفيما يتعلق بحقوق الصحة الإنجابية والجنسية للمرأة، تركز البلدان العربية على الحقوق الإنجابية المتصلة بالأمومة أكثر من تركيزها على الحقوق الصحية الأخرى للمرأة. ويُذكر أن إجمالي معدل الخصوبة لعام 2017 في المنطقة العربية بلغ 2.8 طفل لكل امرأة[143]. وقد أصبحت معدلات الخصوبة مقياساً هاماً للمساواة بين المرأة والرجل في المجتمع وللفرص المتاحة للمرأة خارج نطاق الأمومة؛ وقد ترتبط معدلات الخصوبة المرتفعة بزيادة احتمالات نشوب نزاعات داخلية[144]. وقد انخفض معدل وفيات الأمهات في العقود الأخيرة ضمن بلدان المشرق العربي والمغرب العربي بشكل تدريجيّ، ويُعدّ هذا المعدل في بلدان مجلس التعاون الخليجي من بين الأدنى في العالم. ويبلغ متوسط معدل وفيات الأمومة في المنطقة العربية 81 وفاة لكل 100,000 ولادة حية، بينما يبلغ معدل خطر تعرض المرأة للوفاة أثناء الولادة طيلة فترة حياتها امرأة واحدة من كل 400 امرأة[145]. وعام 2013، تم تسجيل 8,000 حالة وفاة نفاسية في المنطقة، مقابل 8,200 عام 2014، و8,000 عام 2015[146]. وتسجّل معدلات وفيات الأمومة أعلى مستوياتها في جيبوتي، حيث تبلغ أكثر من 200 وفاة لكل 100,000 ولادة حية، وفي اليمن حيث تبلغ 100 وفاة لكل 100,000 ولادة حية[147]. وتحظر جميع البلدان العربية الإجهاض باستثناء تونس.

والعنف ضد النساء والفتيات له آثارٌ مدمرةٌ على صحة المرأة وتعليمها وقدرتها على العمل وممارسة دورها كمواطنة؛ ويؤثر هذا العنف بالتالي على رفاه المجتمع ككل، ويؤدي إلى إدامة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ولا تقوم معظم البلدان العربية بجمع بيانات شاملة وفي الوقت المناسب عن العنف ضد المرأة. ومع ذلك، تقدّر منظمة الصحة العالمية أن 37 في المائة من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعرّضن لشكل من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي أو كلا الشكلين معاً من جانب شريكهن أو

زوجهن؛ ويُعدّ هذا ثاني أعلى معدّل في العالم (منظمة الصحة العالمية، 2013)[148].

كذلك تبدو متباينة نتائج الإجراءات المتعلقة بالحد من الممارسات الضارّة بالمرأة أو القضاء عليها في المنطقة العربية. وبحسب اليونيسف[149]، أحرزت المنطقة العربية أسرع تقدّم على مستوى الحدّ من زواج الأطفال، الذي انخفضت معدّلاته من 34 في المائة إلى 18 في المائة على مدار العقود الثلاثة الماضية. وفي الوقت الراهن، تتزوّج فتاة واحدة من كل خمس فتيات في المنطقة العربية (أو يتم تزويجها) قبل سنّ الثامنة عشرة[150]. ومع ذلك، أدّت النزاعات الناشئة في المنطقة العربية إلى عرقلة التقدّم المذكور. وتستمر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في بعض البلدان العربية. وقد حاولت البلدان التي تنتشر فيها هذه الممارسة التصدّي لها عبر إقرار الإجراءات القانونية المناسبة. ويُذكر أن جيبوتي ومصر والسودان حظرت هذه الممارسة بشكل رسميّ، ولكنّها لا تزال تؤثر على حياة عدد كبير من الفتيات في المنطقة العربية[151].

لقد أحرزت الجهود التي تبذلها الدول العربية لمعالجة القضايا ذات الصلة بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة تقدّماً ملحوظاً، وذلك على الرغم من أن النزاعات الدائرة في عدد من البلدان تستمر في إعاقة مساعيها لتحقيق أهدافها في هذا المجال، أو تفاقم المشاكل القائمة لديها سابقاً. لقد نالت صحة الأم القسط الأكبر من الاهتمام، وفي المقابل لم تنل حقوق الصحة الجنسية للمرأة سوى القليل من الاهتمام. كذلك لم يتقدّم العمل باتّجاه توثيق ومعالجة العنف ضد المرأة بشكل جوهريّ أو منسّق، بل تركّزت الجهود بشكل رئيسي على إجراء إصلاحات قانونية من دون تغيير جذري في المواقف والممارسات. وعليه، لا يُتوقّع أن يتم إحراز تقدّم كبير ذي صلة في المستقبل القريب، ولا سيما في ظلّ التأثيرات السلبيّة للنزاعات.

واو. العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات

رغم الارتفاعات المتداولة ذات الصلة، تتّسم استجابة المنطقة العربية فيما يتعلق بتوثيق ومعالجة العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات، بطابع محدود. وبشكل عام، تسجّل المنطقة العربية أداءً ضعيفاً في مؤشر المرأة والسلام والأمن لعامي 2019 و2020، وذلك بسبب المستويات المرتفعة من العنف والنزاعات، والقوانين التمييزية، ومعدلات الإدماج المنخفضة للنساء فيها[152]. ويهدف هذا المؤشر إلى قياس الأبعاد الأساسية الثلاثة التالية لرفاه المرأة، وهي إدماج المرأة (اقتصادياً واجتماعيّاً وسياسيّاً)؛ ومعاملتها بإنصاف (عبر قياس التمييز في القوانين الرسمية والتمييز غير الرسمي)؛ ومدى شعورها بالأمان (على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع الأوسع نطاقاً). ويرمي هذا المؤشر إلى رصد وتقييم الأبعاد الثلاثة المذكورة من خلال 11 مؤشراً فرعياً، كما يقدّم مقياساً شاملاً لرفاه المرأة. وبحسب مؤشر المرأة والسلام والأمن لعامي 2019 و2020، حلّت ثمانية بلدان عربية ضمن البلدان المصنفة في المراتب السفلى العشرين، وجميع هذه البلدان العربية تأثرت بالنزاعات بشكل مباشر أو غير مباشر. كذلك أظهر مؤشر المرأة والسلام والأمن لعامي 2017 و2018 سيناريواً مماثلاً[153].

قد تؤدي حالات النزاعات وما بعد النزاعات والتشريد إلى مفاقمة العنف القائم، كما قد ينتج عنها أشكالٌ جديدة من العنف ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، يُعدّ العنف الجنسي والعنف القائم على التمييز بين الجنسين، اللذين ارتكبتهما جهات فاعلة حكومية وأخرى غير حكومية في العراق، سمة مركزية للنزاع الذي أدى إلى بروز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي إطار الترويج لأيديولوجيته، تباهى هذا التنظيم بنشر أشكال مختلفة من العنف الجنسي والعنف القائم

على التمييز بين الجنسين، بما فيها الاغتصاب والتحرش الجنسي؛ والزواج القسري والزواج المبكر وزواج الأطفال؛ والاسترقاق الجنسي؛ والاتجار غير المشروع. وبالمثل، قامت حركة الشباب في الصومال بجعل زواج الأطفال جزءاً من سياستها العسكرية.

لا تزال البلدان العربية تعاني من العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات، لا سيما وأن أشكالاً جديدة أو أخرى أُعيد تشكيلها من هذا العنف برزت إلى الواجهة من جديد. وتبذل الدول الأعضاء في الإسكوا جهوداً ضئيلة لتوثيق هذا النوع من العنف. وفي كثير من الحالات، يشكّل العنف المرتبط بالنزاعات امتداداً للعنف الذي تواجهه النساء في أوقات السلم أو الاستقرار، ولذا يتم التساهل معه غالباً. وتشكو النُظُم القانونية للدول الأعضاء في الإسكوا من الهشاشة، ما يجعلها غير قادرة على تحديد هذا النوع من العنف ومعالجته بطريقة تراعي احتياجات الجنسين، كما أنها نادراً ما تُبدي استعدادها للسماح للمجتمع الدولي بالتدخل لإحقاق العدالة في هذا المجال. وبالمثل، لم يتم تفعيل سوى قدر قليل جداً من آليات وعمليات العدالة الانتقالية، ما يُبقي تحقيق العدالة بعيد المنال بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء.

ويسعى قدر قليل من آليات وعمليات العدالة الانتقالية التي تم تطبيقها في المنطقة العربية، إلى تعويض الناجين والضحايا أو إعادة تأهيلهم أو إلى كلا الخيارين معاً. وفي أعقاب انتفاضات عامي 2010 و2011، تم تطبيق العمليات المذكورة في مصر وليبيا وتونس واليمن. ومع ذلك، فإن تونس لوحدها نجحت في تحقيق نتائج رسمية ذات صلة، من خلال إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة عام 2014. وفي إطار هذه الهيئة، أنيط بلجنة المرأة مسؤولية ترشيد مراعاة احتياجات الجنسين في عمل اللجنة، وإحقاق العدالة للنساء اللواتي عانين من العنف الجنسي على أيدي النظام السابق[154].

زاي. تقلّص الحيّز المتاح للمجتمع المدني وحقوق الإنسان

لطالما سعت القوانين التي تنظّم عمل المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية إلى فرض قيود على طريقة عمل المجتمع المدني. وفي الماضي، كانت منظمات غير حكومية عديدة تعمل غالباً بعيداً عن الأنظار، أو تهدف إلى تحديد الثغرات في التشريعات ذات الصلة، واستطاعت بالتالي لعب دور رئيسي في الدعوة إلى تمكين المرأة والقضاء على مختلف أشكال التمييز ضدّها. وقد ارتفع عدد المنظمات التي تُصنّف بوصفها جزءاً من المجتمع المدني، وتحديداً من قوى المجتمع المدني الداعمة للمرأة، بعد الانتفاضات العربية عامي 2010 و2011. واستجابة لذلك، عمدت عدّة بلدان عربية إلى تحصين وتشديد القوانين التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية، ما أدّى إلى فرض المزيد من القيود على عمل المجتمع المدني، وجعل من شبه المستحيل على المنظمات غير الحكومية العمل مع الجهات المانحة الدولية والوصول إلى المحافل الدولية.

كذلك تعرّضت المدافعات عن حقوق الإنسان لاستهداف مركّز[155]، حيث واجهن في بعض الحالات عقوبة السجن، أو تم فرض قيود على سفرهنّ، أو تجميد أصولهنّ أو إغلاق حساباتهن المصرفية أو تعرّضن لكلا الخيارين الأخيرين مجتمعَين. وقد ربطت بعض القوى النسائية في المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق المرأة بين تركيز الدولة على مكافحة تمويل الإرهاب والانحسار المتزايد للحيّز المتاح للمجتمع المدني في المنطقة العربية[156]. ونظراً لبروز عدد من منظمات المجتمع المدني الجديدة في السنوات الأخيرة والهامش المتاح للناشطات في مجال حقوق المرأة للتحدّث بحريّة أكبر، يبدو أن قوى المجتمع المدني تتعزّز في المنطقة العربية، ومع ذلك لا تستطيع سوى حَفنة من المدافعات عن حقوق المرأة إعلاء الصوت بوجه انتهاكات حقوق الإنسان.

كذلك تتضاءل باستمرار قدرة منظمات المجتمع المدني النسائية والمدافعات عن حقوق المرأة على الانخراط في المحافل الدولية، ما يؤدي إلى الحد من إمكانيات التمويل والمشاركة في العمل التضامني وتوسيع الشبكات وزيادة القدرات، الأمر الذي قد يتسبّب بركود وضع حقوق المرأة في المنطقة العربية، أو حتى بتقهقره.

حاء. أهمية البُعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين في تقييم المخاطر

تواجه المرأة العربية باستمرار أشكالاً متنوعة ومتعددة الأبعاد ومتقاطعة وذاتية التعزيز من التمييز ضدّها في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما يؤدي إلى تباينات قائمة على نوع الجنس. وعندما تشتد هذه التباينات، فإن آثارها لا تظهر على المستوى الشخصي والأسري والمجتمعي فحسب، بل أيضاً على المستويين القُطري والإقليمي. وذلك لأن بروز هذه التباينات أو تعزّزها أو كلا الأمرين معاً قد يؤدي إلى مفاقمة عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد لاحظ الباحثون أن ارتفاع مستويات المساواة بين الجنسين قد يترافق مع انحسار السلوكيات العدوانية على الصعيدين القُطري والدولي[157].

غالباً ما تشكّل التباينات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأسباب الجذرية للنزاعات، ما يجعل من تشجيع التنمية المستدامة والشاملة أمراً حيويّاً لمنع نشوب النزاعات. وفي المنطقة العربية، تعاني المرأة من التباينات المتجذرة بين الجنسين، تترافق مع انخفاض كبير في معدلات المشاركة الاقتصادية والسياسية. كذلك تواجه النساء قيوداً إضافية بارزة تمنعهن من تحقيق العدالة عندما تتعرّض حقوقهن الأساسية للانتهاك[158]. وفي كثير من الحالات، تُعدّ انتهاكات حقوق النساء والفتيات بمثابة مقدّمة لاحتمال حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق أوسع، أو نشوب نزاع[159]. وقد يشكّل وضع النساء والفتيات والتباينات المتزايدة في المساواة بين الجنسين مؤشّراً على حدوث نزاعات وشيكة بين البلدان العربية وداخلها أو على حدوث اضطرابات سياسية. وعلى سبيل المثال، قد تؤشّر الزيادة في حوادث العنف ضد المرأة إلى عجز المؤسسات الأمنية والقضائية في بلد ما. وبالمثل، فإن تدنّي معدلات التحاق الفتيات بالمدارس قد يدلّ على أن أسرهن يعتبرون البيئة التي يعشون فيها غير آمنة. كذلك يشير ارتفاع عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء إلى التجنيد الإجباريّ للرجال أو سجنهم أو قتلهم. وقد ولّدت مثل هذه الرؤى الثاقبة اهتماماً بإدماج منابع القلق المتعلقة بأمن النساء وسلامتهن في نُظُم الإنذار المبكر، لإبراز المخاطر المحددة التي يواجهنها قبل النزاعات وأثناءها وبعدها. ويمكن مثلاً للمعلومات الموثوقة والملائمة عن تحركات الجماعات المسلحة أو قربها من المراكز المدنية، أن تحول دون حوادث الاغتصاب الجماعي. كذلك يمكن لنُظُم الإنذار المبكر المراعية لاحتياجات الجنسين أن تعكس أيضاً وضع حقوق المرأة وفاعلية آليات المساءلة.

ويمكن تقييم نُظُم الإنذار المبكر المراعية لاحتياجات الجنسين على المستويات الكميّة والنوعيّة والقانونيّة. فمن الناحية الكميّة، يمكن للبيانات الاستراتيجية عن وضع النساء والفتيات أن تسلّط الضوء على اتجاهات هامّة. ومن الناحية النوعية، يمكن للتحليل ذي الصلة أن يحدد اتجاهات، مثل بروز بعض المعايير الاجتماعية المحافِظة في المجتمع أو تجارب النساء والفتيات، بما فيها تكاثر حوادث التحرش الجنسي في الشارع. وفيما يتعلق بالتحليل القانوني، قد يتبيّن أيضاً أن الاتجاهات المتعلقة بعملية إصلاح القوانين المراعية لاحتياجات الجنسين وتطبيقها، أو الاتجاهات المتعلقة بعدم إصلاح هذه القوانين وتطبيقها، تشكّل مؤشرات قيمة على إدماج المساواة أو عدم المساواة بين الجنسين في عمل المؤسسات. إنّ هذه المؤشرات،

عندما تؤخذ جنباً إلى جنب مع عناصر نظام الإنذار المبكر الأخرى، قد تساعد في تسليط الضوء على خلل وشيك في عمل المؤسسات أو تقهقر الدولة. وبالتالي، فإن دراسة مؤشرات المساواة وعدم المساواة بين الجنسين تعتبر هامّة جداً عند تقييم المخاطر.

إنّ الاتجاهات المذكورة في هذا الفصل تسلّط الضوء على الدور البارز الذي يمكن أن تلعبه النساء والفتيات في منع نشوب النزاعات وإدامة السلام. وتشير أدلة متزايدة إلى أن إدماج المرأة في المجتمع بطريقة مجدية يُعدّ عاملاً رئيسيّاً في منع نشوب النزاعات وإضعاف أسبابها الجذرية، إذ تميل المجتمعات الأكثر احتراماً للمساواة بين الجنسين والمؤسسات الأكثر مراعاة لاحتياجات الجنسين إلى أن تكون أكثر قدرة على تحمّل الضغوط. وفي الوقت نفسه، أثبتت المرأة بأنها تشكّل عاملاً ممتازاً في صنع السلام، إذ تؤدي مشاركتها في عمليات السلام إلى تعزيز جودة نتائج تلك العمليات واستدامتها، ما يساعد على تجنب الانزلاق مجدداً في دوامة النزاعات[160]. كذلك فإنّ إشراك المرأة في عمليات السلام قد يؤدي إلى تعزيز شرعية هذه العمليات ونتائجها ودعم التصوّر السائد عن نزاهتها لدى عامة السكان. وقد قدّمت النساء في عدة بلدان عربية، بما فيها العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، مساهمات إيجابية في عمليات بناء السلام على المستوى القُطري في السنوات الأخيرة، رغم أن دورهن لا يزال مهمّشاً في المفاوضات الرسمية ذات الصلة. كذلك تتزايد الأدلة على مساهمة المرأة بفعالية في نزع فتيل التوترات. وعلى سبيل المثال، بيّنت دراسة أجريت في الأردن قدرة المرأة على إحباط عمليات نشر التطرف[161].

إن وضع النساء والفتيات في مجتمع ما يشكّل مؤشراً على أوجه عدم المساواة البنيوية التي قد تؤدي بدورها إلى تعزيز النزاعات وحالات عدم الاستقرار. وعليه، يجب على الدول الأعضاء في الإسكوا أن تنظر بجديّة إلى القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إنّ ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يُعدّ قضيّة تتعلّق بحقوق الإنسان فحسب، بل يسهم أيضاً في تقدّم الدولة وسكانها بصفة عامة، ما يساعد على صيانة حقوق الإنسان وتعزيز الأمن والاستقرار للجميع.

5. استخدام نَهج التعلُّم الآلي للتنبّؤ بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار

5. استخدام نَهج التعلُّم الآلي للتنبّؤ بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار

ألف. مقدمة

لا يمكن توفير وقاية فعّالة من دون التوصل إلى فهم صحيح للمخاطر الحالية والمستقبلية للنزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي. ولتحقيق هذه الغاية، يهدف هذا الفصل إلى تطوير أداة لتقييم المخاطر الكمية في المنطقة العربية. ومن أجل التثبّت من صحة هذه الفكرة، سيتم تقديم أداة لتقييم المخاطر قائمة على البيانات وذات سمة إحصائية بحتة، استناداً إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية والجغرافية وغيرها من المؤشرات المتاحة على نطاق واسع. ويطلق على الطريقة المستخدمة تسمية نموذج الغابة العشوائية، وهي تقنية للتعلم الآلي مفيدة بشكل خاص لأغراض التنبّؤ وتقييم المخاطر. ويهدف نموذج الغابة العشوائي إلى توقّع متغيّر الاستجابة، أي النزاعات في هذه الحال، باستخدام شجرة القرار وبعض متغيّرات التوقّع. وقد ثبت أن مثل هذه الأدوات الكمية تنتج تقييمات مخاطر دقيقة إلى حد معقول للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار. وبينما ينصب التركيز على تطوير هذه الأداة الكمية، لا بد من الإشارة إلى أن هذه ليست سوى واحدة من عدة أدوات تُعدّ ضرورية لتقييم المخاطر بشكل فعال ودقيق. وبالحد الأدنى، ينبغي أن تؤدي المعلومات النوعية والسياقية العميقة ذات الصلة إلى تعزيز هذه الأداة الكمية، على المستويات الإقليمية والقُطرية والمحلية.

يقدّم هذا الفصل تفاصيل مُستقاة من بعض المؤلفات القائمة عن نماذج المخاطر الكمية، أو التنبّؤ بالنزاعات، التي يتم الاستشهاد بها غالباً في الأدبيات ذات الصلة[162]. بعدئذ، يتطرق الفصل إلى بعض البحوث عن عوامل الخطر المؤدية إلى النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، ثم يناقش اتجاهات وعوامل محددة للنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. ويسعى الفصل فيما بعد إلى تعليل النموذج الإحصائي، مفسّراً جوانبه التقنية وعارضاً نتائجه. وأخيراً، يناقش الفصل بعض الآثار المترتبة على هذه الأداة والعمل المستقبلي الذي ينبغي القيام به لجعلها تحقق الأهداف المرجوّة منها.

باء. استعراض الأدبيات المتعلقة بتوقّع النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار

تناولت بحوث السلام والنزاعات منذ زمن بعيد وبشكل مسهب مسألة التنبّؤ بالنزاعات والأزمات وعدم الاستقرار. وأشار ديفيد سينغر، أحد مؤسسي البحوث الحديثة عن النزاعات، في مستهلّ الخطاب الذي وجّهه إلى جمعية علوم السلام بمناسبة تولّيه منصب رئيس الجمعية، أن المهمة الأساسية للبحوث الحديثة عن النزاعات تقوم على "تقديم تنبّؤات ذات مصداقية مرتفعة عن النتائج التي يُحتمل على الأرجح ظهورها من مجموعة محدّدة من الأوضاع الأساسية والأحداث السلوكية"[163]. وأشار سنغر أيضاً بوضوح إلى أن ذلك يهدف إلى "مساعدة أولئك الذين يمسكون الآن بزمام القرار في قضايا الحرب والسلام، ودعمهم، أو تجاوزهم وكفّ يدهم"[164]. بعد هذا الحماس الأوّلي بشأن التنبّؤ وقدراتنا على التنبّؤ في الأيام الأولى من البحوث

الحديثة عن النزاعات، تراجعت شعبية التنبؤ بسرعة. وخلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم، اتّسمت المحاولات المنتظمة للتنبؤ بالنزاعات بقلّة عددها وتباعد المدد الزمنية التي تفصل بين الواحدة منها والأخرى. وقد تغيّر ذلك بشكل دراماتيكي في أواخر تسعينيات القرن المنصرم، حتى أصبح التنبؤ بالنزاعات يُعدّ اليوم مجالاً فرعيّاً مزدهراً في بحوث النزاعات. وتبني هذه الموجة الجديدة من البحوث عن النزاعات على المؤلفات ذات الصلة التي تم إنجازها في العقود السابقة، وتستقي منها إلى حد بعيد. إن هذا القسم يهدف إلى مراجعة المؤلفات المذكورة وتنظيمها في ثلاثة أجيال متمايزة نوعاً ما من التنبؤ بالنزاعات[165].

ولكن قبل الخوض في التفاصيل، تجدر الإشارة إلى أن أنظمة التنبؤ أو الإنذار المبكّر الموثوقة التي تُعدّ قادرة على الإشارة إلى المخاطر قبل اندلاع النزاعات أو تفاقمها، اعُتبرت لفترة طويلة بمثابة وسيلة تُمكّن من التحضير لمواجهة النزاعات القاتلة، أو التدخّل فيها، أو تطوير القدرة على التصدّي لها[166]، ولكن هذا الهدف يظل مع ذلك موضع جدل أكيد. فلطالما تمّ التشكيك بموثوقية التنبؤ، كما أنه أعتُبر غالباً غير عمليّ. وقد وجّه بعض المؤلفين نقداً محدداً للتنبؤ، إذ حاججوا بأن النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار تُعدّ، بحكم طبيعتها، أحداثاً نادرة، أو "بجعات سوداء"[167]، ولا يمكن بالتالي التنبؤ بها باستخدام التقنيات الإحصائية التي تُستخدم عادة لهذه الغاية. إن هذا القسم لا يتصدّى بشكل خاص لهذا النقد بعينه، ولكنه يبيّن أن هناك محاولات قائمة بالفعل لأخذ هذا النقد على محمل الجد، وخاصة من خلال التعامل مع العواقب الهائلة لهذه الظاهرة[168].

1. الجيل الأول من التنبّؤ بالنزاعات

يستلهم الجيل الأول من التنبؤ بالنزاعات كتابات الباحثَين ريتشاردسون[169] ورايت[170]، وقد تطوّر بشكل خاص بفضل البحث الأساسي الذي تقدّم به ديفيد سينغر ومشروع ارتباطات الحرب (Correlates of War). لقد شكّل هذا المشروع محاولة منهجية أولى لجمع المعارف العلمية عن الحرب[171]. وفي هذا الجيل الأول من التنبؤ بالنزاعات، أعتُبر الإنذار المبكر هدفاً واضحاً، ونُظِر إليه بوصفه غرضاً هامّاً في حد ذاته[172]. وقد شملت هذه الجهود المبكرة أيضاً المحاولات الأولى لاستخدام بيانات ملائمة لنوع الحدث، وهي بيانات تكون في الغالب شاملة جداً وتدرس المعلومة ذات الصلة من جميع جوانبها، فتجيب على السؤال التالي بشكل وافٍ "من الذي فعل ماذا لمن، وأين، ومتى"، وهي نوع من البيانات التي تُعدّ راهناً مفيدة بشكل خاص للإنذار المبكر قصير الأمد، وحتى للإنذار المبكر في الزمن الحقيقي. وقد قدّم البحث الرائد الذي ألّفه عازار وماكليلاند وهوغارد نماذج لجمع بيانات دقيقة تكون مجدية بما يكفي في الإنذار المبكر للنزاعات في الزمن شبه الحقيقي[173،174].

ولكن سرعان ما تلاشى هذا الحماس الأوّلي للتنبؤ بالنزاعات، إذ اتضّح جيداً أن النتائج المتوخّاة من هذا التنبؤ لم تتطابق مع الطموحات الكبيرة التي عُلّقت عليه في البدء، وطوال سبعينيات القرن المنصرم وأوائل ثمانينياته، نَدُرَت نسبيّاً الجهود الواضحة من أجل استخدام النماذج الإحصائية للتنبؤ بالنزاعات المسلحة أو التحذير منها[175].

2. الجيل الثاني من التنبّؤ بالنزاعات

شكّلت فترة أوائل ثمانينيات القرن الماضي موعد الانطلاق الفعلي للجيل الثاني من التنبؤ بالنزاعات. وهناك ابتكاران اكتسبا أهمية خاصة خلال هذه الفترة: يقوم الأوّل على الربط بشكل واضح بين النظرية والتنبؤ، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير نماذج قائمة على نظرية لعبة الربح والخسارة، تهدف خصّيصاً إلى إنتاج التنبؤات؛ ويقوم الثاني، الذي

يرتبط بعلم الاجتماع، على إدخال وتطوير أساليب حسابية تُعدّ غالباً أكثر ملاءمة للتنبؤ. وعلى مستوى الربط بين النظرية والتنبؤ، تُعدّ مؤلفات بروس بوينو دي ميسكيتا مُلفتة للانتباه. وقد ركّز الباحثون بوينو دي ميسكيتا ونيومان ورابوشكا على الرابط الذي يجمع بين النظريّة والتنبؤ بالنزاعات من خلال استخدام نماذج نظرية لعبة الربح والخسارة للتنبؤ بالنزاعات المسلّحة وأيضاً بأحداث السياسة الخارجية والداخلية الأخرى[176]. وفيما يتعلق بتطوير أساليب حسابية، تُعدّ مؤلفات شرودت وزملاءه ملفتة للنظر في هذا الإطار. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم، قام فيليب شرودت ببناء نماذج إحصائية تستند إلى بيانات شاملة قائمة على مصادر الأخبار للتنبؤ بالنزاعات المسلّحة.

وقد استخدم أساليب الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، بما فيها الشبكات العصبية، للتنبؤ بالنزاعات القائمة على الدول[177]. ويجري الآن استخدام هذه الأساليب على نحو متزايد للحصول على تنبؤات دقيقة ذات صلة. ومن أجل تحقيق إنذار مبكّر أكثر فعاليّة، اتّضح أيضاً أنّه يتعيّن على نظام التنبؤ بالنزاعات استخدام بيانات أكثر دقة[178]. كذلك يُعدّ شرودت رائداً على مستوى الابتعاد عن استخدام مجموعات البيانات واسعة الانتشار التي تقوم على بُعدَي البلدان والسنوات، والتي تستند إلى عملية جمع البيانات التابعة لمشروع العوامل المترابطة للحرب (COW) والمصادر الأخرى المماثلة، واللجوء، بدلاً من ذلك، إلى استخدام المزيد من محاولات الحصول على بيانات عالية الدقة من نوع الحدث لتتبُّع الفاعل والفعل والمفعول به ومكان الفعل وتوقيته، على المستويات المكانية والزمنية التي تتسّم بأكبر قدر ممكن من الدقّة.

وقد استحدث شرودت وديفيس وويدل خوارزميات لتصنيف الأحداث السياسية وترميزها بشكل تلقائي استناداً إلى كميات كبيرة من نصوص المواد الإخبارية[179]. ومنذ ذلك الحين تم تحسين هذه التقنيات التي باتت تسمح الآن لنماذج التنبؤ باستخدام المزيد من البيانات الأكثر دقّة لترميز المتغيّرات التابعة والمستقلة على حد سواء. وبينما أدى النسق القائم على بُعدي البلدان والسنوات إلى دفع نظام التنبؤ قُدُماً إلى الأمام[180]، يتم إجراء التحليلات التجريبية والتنبؤات معاً بشكل متزايد على المستوى اليومي أو الأسبوعي أو الشهري[181]. ويظهر ذلك من خلال الطلب المتزايد على بيانات الأحداث المصنفة مكانياً وزمنيّاً[182].

3. الجيل الثالث من التنبّؤ بالنزاعات

لقد أدى التركيز على الإنذار المبكر والطموح للحصول عليه، الذي ظهر في الجيل الثاني من التنبؤ بالنزاعات، إلى اهتمام كبير بالسياسات. ومن العلامات الفارقة في هذا المجال إنشاء فرقة العمل المعنية بفشل الدولة (المعروفة لاحقاً باسم فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسيّ) التي تموّلها حكومة الولايات المتحدة، والتي تلازمت مع ظهور الجيل الثالث من التنبؤ بالنزاعات. وقد هدفت فرقة العمل هذه إلى التنبؤ بمجموعة أكبر من أحداث عدم الاستقرار السياسي، بدءاً من الانقلابات والثورات وصولاً إلى النزاعات المسلحة، وذلك قبل عامين من تاريخ حدوثها. ويخلص غولدستون وآخرون إلى القول إنّ دراسات فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي "نجحت في تحقيق هذا الهدف بشكل جوهريّ"[183،184]

وتقوم إحدى الرؤى الجوهرية التي ابتكرتها فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي على أن النماذج البسيطة تقدّم، جنباً إلى جنب مع عدد قليل من المتغيّرات الفعّالة، أداءً يضاهي أداء النماذج المعقدة، على الأقل على مستوى بُعدَي البلدان والسنوات. وابتداءً من منتصف العقد الأول من القرن الحالي وحتى أواخره، تحوّل التنبؤ بالنزاعات إلى مجال فرعيّ نشِط جداً ضمن بحوث النزاعات، ويُعدّ

الآن بشكل متزايد مسعى ذا أهمية جوهرية تقوم به الأوساط العلمية الأوسع نطاقاً[185]. وقد شكّل هذا التطوّر نتيجة مباشرة للطموح إلى التنبّؤ بحدّ ذاته، ولكنّه اكتسب أيضاً قيمة أكاديميّةً مضافة من جرّاء الإدراك، الذي عبّر عنه بدقّة الباحثون وارد، وغرينهيل وباكه وشرودت،[186،187] والذي يقوم على أن التنبّؤ يُعدّ في الغالب طريقة فضلى لتقييم البحوث مقارنة بالنُّهُج الأكثر تقليديّة القائمة على الدلالة والقيمة الاحتمالية. وباختصار، يتيح إطار التنبّؤ للباحثين تقييم مدى قدرة نماذجهم، أو متغيراتهم الفردية، على إعادة إنشاء البيانات المرصودة. ويمكن القول إن هذا يُعدّ مقياساً أفضل لتقييم نقاط قوة أحد النماذج وجدواه مقارنة بالاختبار التقليدي لأهمية التقديرات.

إنّ هذا الإدراك لبعض مواطن الضعف الأساسية في نُهُج القيمة الاحتمالية يشكّل منعطفاً بارزاً في مسار الجيل الثالث من التنبّؤ بالنزاعات، كما يُعدّ نقلة نوعية بعيداً عن اختبار الفرضيات باستخدام القيم الاحتمالية نحو استخدام متزايد للأساليب التي تقوم على عينات افتراضية. ويشتمل التقييم القائم على عينات افتراضية على توزيع البيانات الخاصة بفرد محدد إلى عدة مجموعات فرعية، ومن ثم استخدام مجموعة فرعية واحدة لمحاكاة النموذج، والمجموعات الفرعية الأخرى لتقييمه. إن الأساليب القائمة على عينات افتراضية، التي قام بتطويرها تحديداً الباحثون هاستي وتيبشيراني وفريدمان[188]، تُعدّ ملائمة بشكل خاص لتلافي فرط التناسب، وهو الميل إلى مطابقة البيانات مع الضجيج الإحصائي بدلاً من قياس الإشارة. وفيما يتعلق بالعمل الذي يهدف فقط إلى اختبار النظرية، يُعدّ ضمان عدم وجود تناسب مفرط بين النماذج مصدرَ قلقٍ بارز. لكن بالنسبة للجهود التي تهدف بشكل مباشر إلى التنبّؤ والإنذار المبكر، يُعدّ مثل هذا الضمان أساسياً تماماً. وعليه، أضحت الأساليب القائمة على عينات افتراضية تُعدّ اليوم عنصراً أساسيّاً في المنهجية بالنسبة للباحثين في مجال التنبؤ بالنزاعات.

كذلك شهدت الفترة نفسها ظهور ابتكارات بارزة على المستوى المنهجيّ. وتتضمّن هذه الابتكارات، تحديداً، استخدام الأساليب ذات الخوارزميات المتعدّدة والنُهُج القائمة على نماذج الأشجار. وتقوم الأساليب ذات الخوارزميات المتعددة، التي تُستخدم بانتظام في توقّعات الأحوال الجوية، على الاستفادة من مجموعة من النماذج التي تُعدّ في حد ذاتها ملائمة بشكل خاص لنمذجة جانب محدّد من ظاهرة معقدة، والتي تؤدي جميعُها، عند تقديرها بشكل ملائم، إلى إنتاج توقّعات أكثر موثوقية للظاهرة الكليّة موضوع البحث مقارنة بأيّ نموذج فرديّ بحدّ ذاته. وتُستخدم هذه الأساليب في مشروع ViEWS مثلاً[189]. كذلك تبين أن النُهُج القائمة على الأشجار، التي يُطلق عليها غالباً تسمية أشجار القرار، تلعب دوراً مفيداً جدّاً في مهامّ التنبؤ، إذ تعتمد النتيجة النهائية لهذه المهامّ غالباً على مجموعة من التفاعلات بين المتغيّرات المختلفة. وقد ثَبُت أن نُهُج الغابات العشوائية، وهي عبارة عن نُهُج خاصّة قائمة على الأشجار للتنبؤ على الصعيد القُطري، تؤدي إلى تحسين الأداء التنبؤي بشكل كبير مقارنة بالنماذج الخطية العامة[190]. ولكن النُهُج القائمة على الأشجار تُعدّ ملائمة بدرجة أقل لتطوير النظرية، إذ يصعُب غالباً الإشارة إلى المتغيّر أو مجموعة المتغيّرات المحددة التي تُعدّ هامّة للتنبؤ بالنتيجة.

ويستخدم التنبّؤ راهناً في جميع أنحاء العالم نظام بحوث السلام والنزاعات. وبفضل التقدم الكبير الذي طرأ على الأساليب المكثفة حسابيّاً لجمع البيانات وتحليلها، بات الباحثون يتّبعون بشكل متزايد طريقة شرودت فيما يتعلق باستخدام البيانات المشفرة آليّاً للحدث، التي يستقونها من وكالات الأنباء، ليدرسوا مثلاً كيفيّة تأثير الرأي العام على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني[191]، أو ما إذا كان بالإمكان استخدام بيانات الأخبار للتنبؤ باندلاع الحرب العالمية الأولى[192]. ولا يقتصر تركيز نماذج التنبؤ على النزاعات المسلحة، بل يمتد إلى توقّع القضايا ذات

الصلة بانهيار الحوكمة، بما فيها عمليات نقل القيادة بطريقة غير شرعية[193]، والانقلابات العسكرية[194]، بالإضافة إلى العنف من طرف واحد[195]، والحركات الاجتماعية، والعديد من أشكال العنف السياسي الأخرى[196] وعواقبها[197].

هناك قاسم مشترك يجمع بين كل هذه الدراسات، وهو أنها تستخدم بيانات على المستوى الدقيق، تعتمد أحياناً على القياس بالأيام أو الأشهر بدلاً من السنوات، للتنبّؤ بالنزاعات على المدى القصير. وتستند دراسات أخرى إلى البيانات التي تقوم على بُعدَي البلدان والسنوات لإنتاج تنبؤات بعيدة المدى. واستطاع هيغري وآخرون التنبّؤ بالنزاعات الأهلية لعدّة عقود مقبلة[198]، وكذلك فعل ويتمر وآخرون[199]، كما نجحوا في استكشاف كيفية تأثير السيناريوهات المختلفة لعمليات نشر الأمم المتحدة لقوات حفظ السلام، على حدوث النزاعات المسلحة حول العالم[200].

جيم. بناء نموذج كمّي لتقييم المخاطر

لقد استعرض الفصل الثاني والثالث والرابع، بعض الدوافع الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية. وبالاستناد إلى هذه الخلفيّة، تهدف الخطوة التالية إلى بناء أداة كميّة لتقييم المخاطر، واختبار هذه الأداة لقياس دقّتها. هناك، في الأساس، طريقتان لبناء نموذج تنبؤي، أو نموذج لتقييم للمخاطر. تنطلق الطريقة الأولى من نموذج مفاهيمي أو نظري للظاهرة المعنية، لتحاول من ثمّ بناء نموذج يطابق هذا النموذج النظري أو المفاهيمي إلى أبعد حد ممكن. وبعبارة أخرى، تتبع هذه الطريقة نهجاً استنتاجياً صريحاً لبناء النماذج. وعندما يقوم الباحثون في مجال النزاعات ببناء نماذج إحصائية ليختبروا، على سبيل المثال، تداعيات النموذج النظري للعبة الربح والخسارة، فذلك يكون هدفهم عادة[201].

وتقوم الطريقة الثانية البديلة على اتباع نَهجٍ يستند إلى أسلوب أكثر استقرائيّة. وفي هذه الحال، يتم بناء النموذج من خلال سلسلة من تمارين الاختبار القائمة على عينات افتراضية[202]. وبدلاً من التركيز على أهمية هذه المجموعة من المتغيّرات أو تلك، يظلّ الباحث في هذا النهج لا يدري بشأن الشكل النهائي للنموذج، ويسمح بدلاً من ذلك بأن تسترشد عملية اختيار النموذج بتدابير قائمة على عينات افتراضية، أو أخرى مماثلة ذات دقة يمكن التنبّؤ بها. ولكن هاتين الطريقتين نادراً ما تتعارضان من الناحية العملية، ولا بد أن تنطوي معظم المشاريع العملية على مزيج من الطريقتين. ولا شكّ أن الباحثين سيتّبعون سوابق نظرية بشأن المتغيّرات التي ينبغي استخدامها في النموذج، ما سيوجّه عملية اختيار النموذج. ومع ذلك، ينبغي استخدام التمارين القائمة على عينات افتراضية لإثراء هذه العملية، إذا كان الهدف يتمثّل في مضاعفة الدقة التي يمكن التنبؤ بها.

ولأغراض تتّصل بهذه الدراسة، سيتم اعتماد ما يلي كنقطة انطلاق: (أ) المؤلفات القائمة بشأن التنبؤ بالنزاعات والأدبيّات المتعلقة بمحركات النزاعات آنفة الذكر ذات الصلة بالبلدان العربية؛ و (ب) نموذج مؤشر "إنفورم" لإدارة المخاطر التابع لمنظومة الأمم المتحدة الذي تمت مناقشته بالتفصيل في ورقة تقنية موازية[203]. وتحديداً، يستند هذا النموذج أيضاً إلى حد بعيد على نموذج قائم للتنبّؤ، وهو نموذج ViEWS[204]. ويُعدُّ هذا النموذج الجهد النشيط الأكثر طُموحاً للتنبؤ بالنزاعات، كما أن اتّخاذه كنقطة انطلاق يضمن جودة هذه التمارين. ولكن نموذج ViEWS لا يلائم المنطقة العربية على النحو الأمثل، إذ إنه لا يأخذ بعين الاعتبار الخصائص المُميِّزة للمنطقة العربية، وليس موجّهاً في الأساس لاستخدامه كأداة لصنّاع السياسات والقرار، ويصلُح بالتالي فقط كأساس للبدء في بناء نموذج لتقييم المخاطر. وبالتالي، سيتم الاعتماد على التقييم المستند إلى عينات افتراضية لزيادة تحديد النموذج، واختيار

سمات محددة، وبعبارة أخرى، اختيار متغيّرات محددة لإدراجها ضمن النموذج كمؤشرات أساسية.

1. النموذج الإحصائي

يُعدّ النموذج الإحصائي بمثابة العمود الفقري لنموذج تقييم المخاطر الكمّي. ويتمثل الاهتمام الرئيسي لهذا النموذج في متغيّر تبعيّ قاطع، وتحديداً وجود أو عدم وجود نزاع مسلح. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى نموذج إحصائي يتم تحسينه للتعامل مع مثل هذا المتغيّر. وقد اقترحت مجموعة من التقنيات الإحصائية وتقنيات التعلم الآلي لبناء نماذج تنبؤية للمتغيّرات القطعية، بما فيها نماذج الانحدار اللوجستي[205]، والشبكات العصبية[206]، والغابات العشوائية[207]. وتملك جميع هذه المقدّرات مواطن قوة ونقاط ضعف خاصّة بها، لكن برز مؤخراً إجماعٌ متنامٍ على أن الغابات العشوائية تُعدّ مفيدة بشكل خاص لأغراض التنبؤ وتقييم المخاطر[208]. ويستند نموذج الغابات العشوائي[209]، وهو تقنية للتعلم الآلي، إلى مزيج من أشجار التصنيف والانحدار واختيار المعالم العشوائية. ويهدف نموذج الغابات العشوائية إلى توقّع متغيّر الاستجابة، أي النزاع في هذه الحالة، باستخدام شجرة قرار وبعض متغيّرات التنبؤ. إنّ شجرة القرار تشتمل على عدد من الفروع، ويتمحور الشطر الرئيسي للنموذج حول كيفية تجزئة الشجرة إلى هذه الفروع. ويمكن العثور على هذه الأجزاء من خلال البحث عبر قيم متغيّرات التوقُّع حتى يتم إيجاد النقطة التي تفصل – بحسب أغراض البحث الخاصة بنا – بين النزاع أو السلام. ويتم تجزئة الشجرة باستمرار إلى فروع حتى وصولها إلى إنجازات محددة مسبقاً.

ويقوم نموذج الغابة العشوائية، وهو تقنية تركّز على المجموعات، على تقدير سلسلة من النماذج المتمايزة، ليتم دمجها بعد ذلك في نموذج متكامل[210]. وتستخدم تقنيات المجموعة هذه على نطاق واسع من أجل التنبؤ بالأحوال الجويّة، وقد تبيّن أنها تؤدي بشكل ملحوظ إلى تحسين الدقّة في التنبّؤ. إنّ نموذج الغابة العشوائية يتكوّن من مجموعة من أشجار القرار؛ وبالنسبة لكل شجرة منها، تسعى الخوارزمية إلى البحث عن الطريقة المثلى لتجزئة البيانات عبر قيم المؤشرات، وذلك بهدف تعظيم قدرتها على التنبؤ بالمتغيّر التابع. ويتم القيام بذلك عدة مرات، ما يسمح للنموذج بالتعامل مع التفاعلات بين المتغيّرات. كذلك تتميّز نماذج الغابة العشوائية بمرونتها وتعدُّد جوانبها، وبعدم حاجتها لكميات هائلة من القدرة الحاسوبية لكي تعمل. وبالتالي، يُستخدم نموذج الغابة العشوائية بوصفه نموذج 'حِصان العمل' (المُجهَز للتصدي للمهمات الشاقة) في أداة تقييم المخاطر هذه. كذلك ومن أجل ضمان فاعليتها، يتم التعامل مع جميع النماذج باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي القياسي؛ وبشكل عام، لا تتأثر النتائج باستخدام هذا النموذج أو ذاك، ولكن الاختلافات بين النتائج قد تحدث بشكل طبيعيّ.

من أجل بناء النموذج، يتم الاعتماد على التصديق المتقاطع القائم على تقنية البيانات الافتراضية. إنّ التصديق المتقاطع يتضمن تجزئة هيكل البيانات إلى عدة مجموعات أو ثنيات. ويهدف ذلك بشكل أساسي إلى تجزئة البيانات إلى قسمين على الأقل، يُستخدم الأول لبناء النموذج، بينما يُستخدم الثاني (الذي لم يسمح للنموذج الإحصائي بإلقاء نظرة خاطفة عليه -- إذا جاز التعبير -- أثناء بناء النموذج) لقياس قدرة النموذج على التنبؤ بدقة. ومن ثمّ، تصبح البيانات المخصصة للاختبار بمثابة بيانات افتراضية فعالة بالنسبة للنموذج، ويصبح من الأصعب على النموذج تقديم تنبؤات دقيقة لهذه البيانات التي ظلّت غير مرئية حتى الآن. ويكتسي مثل هذا التقييم للبيانات الافتراضية أهمية خاصة، بل ويُعدّ فعّالاً للوقاية من فرط التناسب[211]. وعند بناء نموذج إحصائي، يتمثل أحد مصادر القلق الرئيسية في أن إضافة السمات وتعزيز قدرة النموذج على التنبؤ،

لا تؤدي إلى جعله أكثر قدرة على اختيار الاتجاهات والمحرّكات الهامة والمركزية للنزاعات مثلاً. وبدلاً من ذلك، يقوم المرء من خلال إضافة المزيد من التفاصيل، ببناء نموذج يستند إلى مجموعة من التفاصيل والضجيج، التي ترتبط بالحالات الفردية نوعاً ما، والتي حدثت قبل نزاعات سابقة محدّدة. ومع ذلك، فهذه التفاصيل لم تشكّل محرّكات أساسية للنزاعات، ولا يُرجّح أن تتكرّر في المستقبل. وفي الجوهر، يصبح النموذج غير قادر على ملاحظة الغابة فيما يتعلق بجميع الأشجار. إن مثل هذا النموذج قد يحصل على علامات عالية جداً على مستوى الدقة في العينة، ولكن، ما إن يُجابَه ببيانات جديدة وغير مرئية ويسعى إلى الكشف عن الأنماط العشوائية عينها، تظهر قدرته الضعيفة أو المعدومة على إنتاج تنبؤات دقيقة. وللحيلولة دون الوصول إلى هذه النتيجة، سنتبع نَهج هاستي، وتيبشيراني وفريدمان، مستخدمين أسلوب التصديق المتقاطع القائم على عدد k من الثّنيات، وتشير k في هذه الدراسة إلى عدد الثنيات التي تم الحصول عليها من جراء تجزئة البيانات[212]. ونستخدم المقياس المعياري المؤلف من 10 ثنيات، ما يستتبع تجزئة البيانات بطريقة عشوائية إلى 10 ثنيات، على أن يتم تناول كل ثنية بمفردها على نحو متكرر لاختبار دقة النموذج.

2. مصادر البيانات ونهجها

من أجل التثبّت من صحة المفهوم، يتم اعتبار النزاعات المسلحة الداخلية كمتغيّر تابع في نموذج الغابة العشوائية، والتخطيط لاعتبار عدم الاستقرار السياسي كمتغيّر تابع في التجارب المستقبلية لهذا النموذج. ولإجراء تقييمات تنبؤية بشأن خطر نشوب نزاعات داخلية في المنطقة العربية، تم إنشاء قائمتين شاملتين لمختلف القطاعات، وتقعان ضمن تسلسل زمني مُحدد. وتضمّ القائمة الأولى 22 بلداً عضواً في جامعة الدول العربية من عام 1946 إلى عام 2018؛ بينما تضمّ الثانية الدول المتاخمة للبلدان آنفة الذكر. وقد تم تضمين الدول المجاورة للبلدان العربية في هذا التحليل، لأنه يُشتبه في وجود عوامل خطر قوية عابرة للحدود الوطنية والإقليمية تؤثّر على البلدان العربية. ومن الغرب إلى الشرق، تشتمل الدول المذكورة على السنغال، ومالي، والنيجر، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وتركيا، وإيران[213]. وقد تم اقتباس قائمة الدول المستقلة وتواريخ دخولها في النظام الدولي من الباحثين غليديتش ووارد[214].

وفيما يتعلق بالقائمة الأولى، يُستخدم مؤشر ثنائي التفرّع في حالات النزاع بوصفه متغيّراً تابعاً. ويُعدّ هذا المتغيّر مساوياً لواحد (1) في السنوات التي تشهد فيها البلدان المعنية نزاعات مسلحة داخليّة، ولصفر (0) في السنوات التي لا تشهد فيها البلدان المعنية أية نزاعات مسلحة داخليّة. وقد تم اقتباس قائمة النزاعات منذ عام 1946 وتواريخها المحددة من النسخة 19.1 من مجموعة بيانات النزاعات المسلحة التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (UCDP/PRIO)، التي تُعدّ قائمة النزاعات المسلحة المستخدمة على أوسع نطاق في مجال العلوم الاجتماعية. وبحسب مجموعة البيانات هذه، يُعرّف النزاع المسلح الداخلي بأنه تعارض شديد تنخرط فيه حكومة أو إقليم ما أو كلا الخيارين معاً، حيث يؤدي استخدام القوة المسلحة بين طرفين، أحدهما حكومي والآخر غير حكوميّ، إلى مصرع 25 شخصاً على الأقل في معارك تجري خلال سنة واحدة[215].

وبغية استكشاف الأنماط المصنّفة مكانياً لمخاطر النزاعات، تم إنشاء قائمة ثانية ذات صلة بالسنة الشبكية تستند إلى مجموعة بيانات PRIO-GRID. وتعدّ مجموعة البيانات هذه بنية شبكة مكانية موحّدة مع تغطية عالمية بدقة 0.5 × 0.5 درجة عشرية. وتوفر مجموعة بيانات PRIO-GRID بيانات

مصنفة مكانياً على مستوى الخلايا الشبكية بشأن العوامل الاجتماعية والديمغرافية والتضاريسية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة، وهي ترتبط مباشرة، وبشكل جوهري، بالبيانات المتعلقة بالنزاعات العنيفة التي يقدمها برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، وكذلك البيانات المتعلقة باستبعاد المجموعات الإثنية وغيرها من التفاوتات الأفقية. ويعدّ المتغيّر التابع في قائمة السنة الشبكية مؤشراً ثنائي التفرّع، في حال اختبار خلية شبكية لأحد حوادث النزاعات في سنة معينة. وقد تم اقتباس هذا المتغيّر من النسخة 19.1 لمجموعة بيانات الأحداث الجغرافية المصدر التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، التي تهدف إلى تقديم بيانات عن حوادث النزاعات على المستوى الشبكي لجميع البلدان، باستثناء الجمهورية العربية السورية، منذ عام 1989.

وقد تم دمج عدد من المؤشرات التي تعكس العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والبيئية وغيرها، والتي قد تؤثر على أنماط مخاطر النزاعات، ضمن القائمتين المذكورتين. كذلك تم إيلاء اهتمام خاص للعوامل التي يُعتقد أنها تختصّ بالمنطقة العربية، والتي تم استعراضها أعلاه. وتتضمّن هذه العوامل الريوع النفطية، والاعتماد على المساعدات، والاستبعاد العرقي، وحجم القوات العسكرية، وعدم تمكين المرأة، والاستبداد، والنموّ الديمغرافي، وبطالة الشباب، والركود الاقتصادي.

كذلك تم اقتباس هذه المؤشرات من مصادر البيانات المستخدمة على أوسع نطاق والخاضعة لاستعراض النظراء، والتي تتميّز بأنها الأكثر جودة، بما فيها تلك التابعة للأمم المتحدة، ولمؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي، ومشروع نظام الحكم (Polity project)، ومشروع أصناف الديمقراطية (Varieties of Democracy project)، ومشروع ارتباطات الحرب (Correlates of War)، وغيرها.

وقدّم مؤلفو هذه الدراسة قائمة كاملة بالمؤشرات ضمن كتاب مقتضب للرموز.

3. البيانات على المستوى القُطري

(أ) العوامل الاقتصادية

تم قياس مستويات الدخل بطريقتين، حيث تقوم الأولى على استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي، وتقوم الثانية على استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب قاعدة بيانات مشروع ماديسون لعام 2018. ويُقاس نمو الدخل بوصفه التغيُّر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، التي تقدّم أيضاً بيانات عن الريوع النفطية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وعن معدلات التضخم، والنسبة المئوية للإنتاج الزراعي في الاقتصاد. ويُرمز إلى ريوع البلدان النفطية بالرقم صفر بالنسبة إلى جميع السنوات التي سبقت أول عام تم في خلاله إنتاج النفط في تلك البلدان[216].

(ب) العوامل السياسية والعسكرية والأخرى المتعلقة بالنظام الحاكم

تمّ استقاء السمات السياسية وتلك المتعلقة بالنظام الحاكم للبلدان المعنيّة من مشروع نظام الحكم (Polity project) ومشروع أصناف الديمقراطية (Varieties of Democracy). كذلك تمّ تبيان مدى إبراز المؤسسات السياسية لبلد ما سمات تشاركية وشاملة وتنافسية من خلال مجموع النتائج الخاص بها في مشروع Polity2[217]. وتم إدراج قياسات بديلة لأبرز سمات المؤسسات السياسية، عن طريق استخدام بيانات مستقاة من مشروع أصناف الديمقراطية؛ كما تم قياس مستوى الديمقراطية الانتخابية من خلال مؤشر البوليارشية أو تعددية

مراكز القرار (polyarchy index)، وحجم المشاركة السياسية (باستثناء المشاركة الانتخابية) من خلال مؤشر المشاركة (participation index)، ومقدار التحرر السياسي من خلال المؤشر الليبرالي (liberal index)[218].

وتم قياس مدى تحكّم القوات المسلحة بعملية صنع القرار التنفيذي في بلد ما من خلال مؤشر النظام العسكري. كذلك تم قياس حجم القوات المسلحة على أساس نصيب الفرد من الدخل، استناداً إلى مجموعة البيانات الوطنية للقدرات المادية (National Material Capabilities dataset)[219]، وهي جزء من مشروع ارتباطات الحرب[220]، وكذلك إلى الأرقام الواردة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. وتم حساب قيم مستوى الدخل الفردي لأفراد القوات المسلحة باستخدام عدد أفراد القوات المسلحة وعدد السكان، كما وردا في كل مصدر من المصادر المذكورة. وأخيراً، تم قياس صلابة بلد ما (durability) بعمره بالسنوات، أي السنوات التي انقضت منذ استقلاله وحتى اليوم، والتي تُحسب، لأغراض تتعلق بالدقّة، استناداً إلى تواريخ الانضمام إلى النظام السياسي الدولي بحسب الباحثين غليديتش ووارد[221].

(ج) العوامل الاجتماعية والديمغرافية والأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

تم حساب أعداد السكان وطفرة الشباب بالاستناد إلى النسخة المنقّحة لعام 2017 من التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة. وتُحسب طفرة الشباب بوصفها النسبة المئوية من السكان الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة. وتم اقتباس النسبة المئوية للسكان المستبعدين أو المهمشين سياسيّاً من مجموعة بيانات علاقات القوة بين الإثنيات (Ethnic Power Relations dataset)، أما النسب المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ومعدلات وفيات الرضع، فتمّ أخذها من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ويستخدم في هذا التقرير مؤشر التكافؤ بين الجنسين في نظام التعليم الابتدائي الذي يصدره معهد اليونسكو للإحصاء لقياس الاستبعاد وعدم التمكين بين الجنسين. ويتم الحصول على نتيجة مؤشر التكافؤ بين الجنسين من حساب نسبة الفتيات إلى الفتيان المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي في المدارس العامة والخاصة. وعندما يبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين أقل من 1، فذلك يدلّ على أن الفتيات يحصلن على فرص تعلّم أقلّ من الفتيان، أما عندما يزيد هذا المؤشر على 1، فذلك يعني أن الفتيان يحصلون على فرص تعلّم أقلّ[222]. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بنشر العدد السنوي للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بعناية المفوّضية في كل بلد بعينه.

(د) العوامل البيئية والجغرافية

خلُص عدد من الدراسات البحثية إلى أن العوامل الجغرافية المحبّذة للتمرد تؤدي إلى تعزيز مخاطر نشوب نزاع مسلح في بلد ما[223]. وفي هذه الحال، تقاس العوامل التضاريسية المحبّذة للتمرد باعتبارها النسبة المئوية من الأراضي الجبلية في ذلك البلد، وفقاً لمنشور رصد الجبال الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مجموعة بيانات PRIO-GRID.

(ه) العوامل المتعلقة بالنزاعات وعدم الاستقرار

غالباً ما تمهّد التعبئة الشعبية والاحتجاجات الجماهيرية وغيرها من أشكال عدم الاستقرار السياسي لحدوث النزاعات المسلحة. إنّ النموذج الوارد أدناه يتضمّن متغيّرَين يهدفان إلى ضبط هذه المؤشرات الرئيسية المحتملة. ويرمي المتغيّر الأول إلى قياس عدد الاحتجاجات السلمية وأعمال الشغب

العنيفة في بلد ما سنوياً، بحسب إحصاء مجموعة بيانات أحداث النزاعات المسلحة وموقعها[224]؛ بينما يشير المتغيّر الثاني إلى عدد "التغييرات الشاذّة في القيادة" في بلد ما سنويّاً، بحسب الإصدار 4.1 من مجموعة بيانات أرشيغوس[225]. ويُرمز إلى التغييرات القيادية في مجموعة بيانات أرشيغوس بوصفها شاذّة "عندما تتم إقالة قائد ما بشكل يتعارض مع الأنظمة الواضحة والاتفاقيات الراسخة"[226]، وتتضمّن هذه التغييرات أحداثاً، بما فيها الانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية والاغتيالات. وبالنظر إلى هيكل التسلسل الزمني للبيانات واحتمال الترابط التسلسلي بينها، تم أيضاً استحداث عدد من متغيرات التحكم بالنزاعات والوقت، بما فيها المدة الزمنية التي انقضت منذ آخر نزاع، وتخلّف النزاعات، ودالّة اضمحلال النزاعات.

4. بيانات على مستوى الشبكة

تم الحصول على جميع المتغيّرات التالية على مستوى الشبكة من خلال الموقع الإلكتروني لقاعدة بيانات PRIO-GRID[227].

(أ) العوامل الديمغرافية والاجتماعية

تم استقاء عدد سكان خلية شبكية معيّنة من الإصدار 3 لمجموعة البيانات السكانية العالمية المشبّكة. إن عدد المجموعات العرقية المستبعدة في خلية شبكيّة، أي عدد المجموعات العرقية التي تتعرض للتمييز أو تعاني من العجز السياسي، مقتبس من التحديث 2 لمجموعة بيانات GeoEPR لعام 2014[228].

(ب) عوامل التنمية والعوامل المتعلقة باستخدام الأراضي

يقاس مستوى التنمية الاقتصادية لخليّة شبكية محددة بطريقتين. يتمّ قياس الناتج الإجمالي للخلية، الذي يماثل الناتج المحلي الإجمالي، بالدولار الأمريكي، ويستند إلى الإصدار 4.0 من مجموعة بياناتG-Econ، التي طوّرها ويليام نوردهاوس، عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، وزميله شي تشين[229]. ويهدف متغيّر الأضواء الليلية إلى قياس معدّل انبعاث الأنوار الليلية من خلية الشبكة، ما يُعدّ مؤشّراً على مستوى البيئة المبنية لتلك الخلية الشبكية ودرجة تطوّرها. وتمت معايرة قيم الأضواء الليلية تلك بحيث تتراوح بين 0 و1.

ويتمّ قياس النشاط الاقتصادي على مستوى الخليّة الشبكية من خلال متغيّرات أخرى أيضاً. إنّ توافر الموارد النفطية في بلد ما يُعدُّ بمثابة متغيّر وهميّ يشير إلى احتمال العثور على رواسب نفطية على الشاطئ ضمن الخلية الشبكيّة المحددة، استناداً إلى الإصدار 1.2 من مجموعة البيانات النفطية (Petroleum Dataset)[230]. ويتم قياس استخدام الأراضي، وبالتالي النشاط الاقتصادي واسع النطاق داخل خلية شبكية ما، عن طريق ثلاثة متغيّرات، وهي متغيّر النسبة المئوية لمساحة الخلية المشمولة بالأراضي الزراعية، ومتغيّر المراعي، ومتغيّر التجمعات الحضرية[231].

(ج) العوامل الجغرافية والتضاريسية

تقاس الخصائص الجغرافية والتضاريسية الوعرة واستحالة الوصول إلى أماكن محددة بأربع طرق مختلفة. يشتمل المقياس الأول على النسبة المئوية للخلية الشبكيّة التي تتضمّن تضاريس جبلية، بحسب قياس منشور رصد الجبال الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويشتمل المقياس الثاني على متوسط وقت السفر في الخلية الشبكية إلى أقرب مدينة رئيسية (ينبغي أن يتجاوز عدد سكانها 50,000 نسمة)؛ ويتم تقديم وقت السفر بالدقائق. ويشتمل المقياس الثالث على المسافة الكروية بالكيلومترات من النقطة المركزية في الخلية الشبكيّة إلى عاصمة

البلد؛ وتحسب مجموعة بيانات PRIO-GRID هذه المسافة بالاستناد إلى أزواج إحداثيات العواصم كما وردت في إصدار 2-0.4 لمجموعة بيانات cShapes[232]. وأخيراً، يتم حساب المسافة من الخلية الشبكية إلى حدود بلد ما بوصفها المسافة الكروية بالكيلومترات من مركز الخلية إلى الحدود المتاخمة لأراضي أقرب بلد مجاور، بالاستناد إلى بيانات الحدود القُطرية بحسب إصدار 2-0.4 من مجموعة بيانات cShapes. وقد يشتمل هذا المقياس الأخير على عوامل خطر النزاعات ذات الصلة بالحدود، بما فيها تداعيات مواقف البلدان المجاورة.

(د) العوامل البيئية

تُقاس شدة الجفاف من خلال عدد الأشهر من أصل 12 شهراً التي تشكل جزءاً من أطول فترة من أشهر الجفاف المتتالية. وتقتبس مجموعة بيانات PRIO-GRID الأرقام ذات الصلة من المعهد الدولي لبحوث المناخ والمجتمع التابع لجامعة كولومبيا[233].

ويقدّم متغير الحرارة متوسّط درجات الحرارة السنوية على مقياس سلسيوس، ضمن الخلية، بحسب إحصاءات الأرصاد الجوية الشهرية المستمدة من نظام تحليل ورصد المناخ التابع للشبكة العالمية لعلم المناخ التاريخي (GHCN/CAMS)، الذي طوّرته الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA) ومركز التنبؤ بالمناخ ودائرة الأرصاد الجوية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية.

دال. النتائج الأولية ومناقشة إطار تقييم المخاطر

بعد توصيف النموذج الإحصائي الذي يتعيّن استخدامه، وبعد تفصيل البيانات التي يجب أن يتضمنها هذا النموذج[234]، سيتناول البحث الآن مدى جودة النموذج وكيفية استخدامه كجزء من إطار أوسع نطاقاً لتقييم المخاطر.

1. النماذج

تبيّن أن هناك سلسلتين من النماذج التي يمكن الاعتماد عليهما للتوسّع في دراسة عوامل الخطر المرتبطة بالنزاعات في المنطقة العربية. تشتمل السلسلة الأولى على أربعة نماذج قُطرية موجهة نحو البحث في مجموعات مختلفة من عوامل الخطر المرتبطة بالنزاعات في المنطقة العربية. ويستند النموذج الأول، وهو النموذج الأساسي، إلى نموذج ViEWS. ويتضمن هذا النموذج عدداً من المتغيّرات التي تغطي في معظمها المسائل الهيكلية وتلك المتعلقة بتاريخ النزاعات. وبشكل أكثر تحديداً، تتضمّن النماذج المذكورة معلومات عمّا يلي:

(أ) تاريخ النزاع: تشتمل هذه المجموعة من المتغيّرات على مؤشر تخلّف النزاع، وعدد السنوات منذ اندلاع النزاع، ودالة انحسار المدّة الزمنية للسلام، فضلاً عن قياس السنوات التي انقضت منذ استقلال البلد؛

(ب) العوامل الديمغرافية: وتشمل مجموع السكان، والنسبة المئوية لسكان المدن، وطفرات الشباب؛

(ج) التنمية الاجتماعية والاقتصادية: تشتمل هذه المتغيّرات على الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والريوع النفطية، والإنفاق العسكري، والناتج المحلي الإجمالي الناشئ عن استخراج الموارد الطبيعية، وحجم القطاع الزراعي، والتضخم، ووفيات الرضع؛

(د) معالم الدولة: وتشتمل هذه المتغيّرات على حجم المؤسسات العسكرية، والنظام السياسي، والسكان المستبعدين، واللاجئين، والأشخاص المشردين داخلياً، والتضاريس الجبلية.

وتمّت إضافة ثلاثة نماذج إلى هذا النسق الأساسي، تتميّز بأنها أكثر جوهرية، وهي نموذج عدم الاستقرار السياسي، الذي يهدف إلى قياس التظاهرات والتغيّرات الشاذّة في القيادة؛ ونموذج الحوكمة الذي يشتمل على مقاييس لنوعية الحوكمة تم اقتباسها من مؤشرات الحوكمة التابعة للبنك الدولي؛ ونموذج مسح يشتمل على تدابير تتعلق بالمسح، تم اقتباسها من البارومتر العربي.

وبالنسبة لجميع النماذج، تم تأخير تاريخ جميع المؤشرات عاماً واحداً، بحيث يتم إجراء التنبؤات بشكل تكراري بعد عام في المستقبل.

وتتضمّن السلسلة الثانية من النماذج تحليلاً مبدئيّاً على مستوى مجموعة بيانات PRIO-GRID[235]. وتقوم مجموعة بيانات PRIO-GRID على نظام خلايا شبكية عشرية بقياس 0.5 في 0.5 تغطّي العالم بأسره. ويتيح استخدام مجموعة بيانات PRIO-GRID تجاوز التركيز الأولي على البلدان والاقتراب أكثر من مَكمَن الخطر الحقيقي. ومع ذلك، فإنّ توافر البيانات على مستوى الخلية الشبكية أصبح مقيّداً أكثر في الوقت الراهن. ويتألف التحليل على مستوى الشبكة من نموذج يتضمن متغيّرات النموذج الأساسي، ولكن مع قياس المتغيّرات على مستوى الشبكة عند الاقتضاء، بدلاً من المستوى القُطري.

2. القدرة على التنبّؤ بدقة

قبل الخوض في الجوانب الجوهرية لتقييمات المخاطر ذات الصلة بالنماذج الخمسة المذكورة، لا بد من مناقشة الأداء التنبؤي الفعلي للنموذج. ولتقييم الأداء التنبؤي، يتم اتّباع نظام التصديق المتبادل القائم على عدد k من الثنيات، الذي تم تبيانه أعلاه. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، واستناداً إلى الإدراك المتنامي على مدى السنوات القليلة الماضية في بحوث النزاعات، بأن الدلالة الإحصائية في حد ذاتها قد لا تصلح لتقييم جودة النموذج بدقّة[236]، وفق ما تمت مناقشته أعلاه، لا يبحث هذا التقرير في الآثار المحددة للبارامترات أو أهمية المتغيّرات الفردية[237]. وعوضاً عن ذلك، وتماشياً مع آراء عدد متزايد من الباحثين، ولا سيما أولئك الذين يدرسون النماذج من خلال متغيّرات النتائج غير المقيّدة، ينصب تركيز هذه الدراسة على التحقُّق من قدرة النموذج على التنبؤ وجعل ذلك جزءاً من تقييم النموذج.

لكي يكون نموذج المخاطر مُجدياً، ينبغي عليه بالضرورة أن يكون قادراً، وبأعلى مستوى ممكن من الدقة، على تصنيف البلدان القابلة للتعرُّض بشدّة وتلك القابلة للتعرُّض بدرجة أقل، في الحالة التي بين أيدينا، لخطر نشوب نزاعات مسلحة. وبالتالي، فإن السؤال الرئيسي هنا لا يتعلّق بماهيّة المتغيّرات المحددة الأكثر ارتباطاً بالنزاع، بل بالنموذج الذي يقدّم بالإجمال أفضل أداء على مستوى تصنيف المخاطر. ولهذه الغاية، لا تركّز هذه الورقة البحثية إطلاقاً على الدلالة الإحصائية، بل تستخدم، بدلاً من ذلك، مقاييس الأداء التنبؤي لمُجمل النموذج بوصفها معياراً لما يشكّل نموذجاً مجدياً، أو غير مجدٍ تماماً، للمخاطر.

ولا غرابة في أن هناك عدداً من الطرق التي يمكن من خلالها قياس قدرة النموذج على التنبؤ. واستناداً إلى البحوث الرائدة التي أجراها كينغ وتسنغ في هذا المجال[238]، تتمثّل إحدى أبرز الطرق باستخدام منحنى خاصية التشغيل المتلقي (ROC). وتهدف هذه الخاصية إلى رصد العلاقة بين المعدل الإيجابي الحقيقي (TP) والمعدل الإيجابي غير الحقيقي (FP) فيما يتعلق بجميع توليفات هذه القيم في البيانات. إن النموذج المثالي هو ذاك الذي يستطيع إنتاج مخطط تبلغ فيه قيمة المنطقة الواقعة تحت منحنى خاصية التشغيل المتلقي 1. كذلك فإن خط العلاقة في منحنى خاصية التشغيل المتلقي المثالي ينبغي أن يتجه من الركن السفلي الأيسر للمنحنى إلى أعلى

اليسار، وبعدئذ مباشرة إلى ركنه العلوي الأيمن. وبشكل جوهري، فإن المنطقة الواقعة تحت منحنى خاصية التشغيل المتلقي تفيد بأن احتمال قدرة النموذج على التنبؤ بحالة إيجابية تم اختيارها عشوائياً أكبر من احتمال قدرته على التنبؤ بحالة سلبية تم اختيارها عشوائياً. وفي سياقنا، فإنّ ذلك يعكس احتمال أن يكون خطر نشوب نزاع متوقع في عام نزاع تمّ اختياره عشوائياً أكبر من خطر نشوب نزاع متوقع في عام سلام تمّ اختياره عشوائياً. ومع ذلك، فإن المناطق الواقعة تحت منحنى خاصية التشغيل المتلقي تشكو من شائبتين، فهي متفائلة بإفراط عند التعامل مع متغيّرات شديدة الانحراف مثل النزاعات، كما أنها تُغفل الأهمية النسبية للموجبات الحقيقية مقارنة بالموجبات الكاذبة.

وعليه، يتم الإبلاغ عن دقة وحساسية وخصوصية النماذج بشكل فردي (الجدول 4).

وتُعرّف الحساسية، أو المعدل الإيجابي الحقيقي، بأنها حصيلة قسمة المعدلات الإيجابية الحقيقية على المعدلات الإيجابية الحقيقية زائد المعدلات السالبة غير الحقيقية [الحساسية = (المعدلات الإيجابية الحقيقية)/(المعدلات الإيجابية الحقيقية + المعدلات السالبة غير الحقيقية)]، بينما تُعرّف الخصوصية بأنها حصيلة قسمة المعدلات السالبة الحقيقية على المعدلات السالبة الحقيقية زائد المعدلات الإيجابية غير الحقيقية [الخصوصية = (المعدلات السالبة الحقيقية)/(المعدلات السالبة الحقيقية + المعدلات الإيجابية غير الحقيقية)]. وبينما تُعدّ حساسية النموذج مقياساً جيّداً لمدى حُسن أداء النموذج في اكتشاف النزاعات الفعلية وجمعها، تهدف الخصوصية إلى تقديم معلومات عن مدى إنتاج النموذج للإنذارات الكاذبة.

وتُعرّف الدقّة بأنها حصيلة قسمة المعدلات الإيجابية الحقيقية زائد المعدلات السالبة الحقيقية على المعدلات الإيجابية الحقيقية زائد المعدلات السالبة الحقيقية زائد المعدلات الإيجابية غير الحقيقية زائد المعدلات السالبة غير الحقيقية [الدقة = (المعدلات الإيجابية الحقيقية + المعدلات السالبة الحقيقية)/(المعدلات الإيجابية الحقيقية + المعدلات السالبة الحقيقية + المعدلات الإيجابية غير الحقيقية + المعدلات السالبة غير الحقيقية)، ويغلب عليها طابع القياس الشامل. وتهدف الدقة إلى تبيان كيفية أداء النماذج عبر عدد محدد من التكرارات المختلفة، وبعبارة أخرى، مدى قرب النماذج من إعادة إنتاج المعدلات الملحوظة للنزاع والسلام.

وترد في الجدول الرابع مقاييس الأداء التنبؤي هذه للنماذج الأربعة التي تستند إلى بُعدي البلد والسنة. وتجدر الإشارة إلى أنه وبينما تمّ تقدير جميع نماذج القاعدة وعدم الاستقرار والحوكمة بالاستناد إلى نفس مجموعة وعدد الملاحظات، فإنّ كمية البيانات المتاحة لنموذج المسح تعدّ أضيق نطاقاً. ولذلك، ينبغي توخي الحذر عند مقارنة نموذج المسح بالنماذج الأخرى.

وبالإجمال، فإنّ جميع النماذج الأربعة تقدّم أداءً جيّداً في التنبؤ بالنزاعات المسلحة الداخلية. ويحرز خط الأساس المقيَّد للغاية معدلات مرتفعة فيما يتعلق بالمنطقة الواقعة تحت منحنى خاصية التشغيل المتلقي، والحساسية، والخصوصية. كذلك تُعدّ مقاييس الدقّة عبر عدد محدّد من الشطور جيّدة بدورها. وفي المتوسّط، يقدّم نموذج خط الأساس أسوأ أداء مقارنة بالنماذج الثلاثة الأخرى، ولكنّ الاختلافات في أداء النماذج الأربعة ضئيلة وليس لها أية قيمة فعلية.

الجدول 4. القدرة على التنبؤ بدقة

النموذج	الدقة	منطقة واقعة تحت منحنى خاصية التشغيل المتلقي	الحساسية	الخصوصية
الأساس	0.717	0.932	0.873	0.884
عدم الاستقرار	0.713	0.933	0.869	0.888
الحوكمة	0.719	0.937	0.871	0.886
المسح	0.905	0.955	0.936	0.897

المصدر: حسابات المؤلف.

ومن بين النماذج الثلاثة التي تم تقويمها من خلال مجموعة الملاحظات عينها، وهي خط الأساس وعدم الاستقرار والحوكمة، يتبيّن أن نموذج الحوكمة يقدم الأداء الأفضل. هناك قدر هامّ من البحوث حول عجز الحوكمة في العالم العربي، وبالتالي فإن قدرة هذا النموذج على تقديم أداء جيّد تؤكد أهمية المحاور ذات الصلة. وبحسب هيغري ونيغارد[239]، فإن متوسط جودة نظام الحكم في منطقة بلدان الإسكوا أدنى من مثيله في المناطق النامية الأخرى حول العالم؛ ذلك أن بعض بلدان المنطقة تُعدّ من أكثر الدول قمعاً في العالم، وذلك نتيجة لاستمرار انعدام المشاركة والمنافسة السياسية فيها، واشتمال هذه المنطقة على مقدار غير متناسب من النزاعات المسلحة مقارنة بالمناطق الأخرى حول العالم، رغم ثرائها النسبي وتمتُّع مواطنيها بقدر جيّد من التعلم. كذلك، يتّسم أداء المنطقة بالنسبة لمعظم هذه المؤشرات، إما بالجمود أو باتخاذ منحى سلبي. إن البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة في الماضي معرّضة أكثر من سواها لمخاطر تجدد النزاعات. ومع ذلك، فإنّ خطر تجدّد النزاعات في البلدان التي تتمتع بنظام حكم رشيد ينخفض بسرعة بعد انتهاء النزاعات[240]. وفي المقابل، تستغرق عملية انحسار خطر تجدّد النزاعات وقتاً أطول في البلدان التي تتّسم بضعف الحوكمة. وعليه، يلعب تحسين نظام الحكم دوراً هامّاً في الحدّ من النزاعات في منطقة الإسكوا، لا سيما وأنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات نشوب النزاع. في المقابل، تؤدي النزاعات بدروها إلى تراجع جودة الحوكمة بشكل مطّرد. ويبدو أنّ "فخّ الصراع السياسي" هذا أكثر صلابة في منطقة بلدان الإسكوا مقارنة بالبلدان النامية الأخرى[241].

وقد يبعث على الدهشة ربّما أن إضافة سمات عدم الاستقرار السياسي إلى النموذج لا تؤدي إلى تحسين أداء هذا النموذج بشكل جوهري. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تبحث إلا في مجموعة محدودة جداً من متغيّرات عدم الاستقرار والتغييرات الشاذّة في القيادة والتظاهرات. لذا، قد يؤدي إجراء بحث أكثر منهجية عن هذه المتغيّرات إلى الكشف عن سمات هامة تعزز قدرة النموذج على التنبؤ. كذلك قد يؤدي تضمين نموذج المزيد من المعلومات عن طريقة عمل الأنظمة السياسية من الداخل إلى تحسين الأداء التنبؤي.

وأخيراً، من الواضح أن نموذج المسح يقدّم أفضل أداء مقارنة بجميع النماذج الأخرى. وقد يكون ذلك ناجماً إلى حد ما عن ندرة البيانات، لا سيما أن بيانات المسوح متاحة فقط لعدد محدود من البلدان[242]. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي مفادها أن النموذج بشكله الحاليّ يقدّم أداءً جيّداً، تشير على أقل تقدير إلى الفائدة المحتملة لإدراج المقاييس المستندة إلى المسح والتصوّر في نماذج المخاطر الكمية، وكذلك إلى فوائد الاستمرار في استكشاف مثل هذه النماذج.

وسيتم التوسّع في مناقشة نتائج النماذج الأربعة القائمة على بُعدَي البلد والسنة في ورقة بحث تقنية ستُنشر عبر الإنترنت.

3. التحليل على مستوى مجموعة بيانات المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (PRIO-GRID)

تتّسم نتائج التحليل على مستوى مجموعة البيانات PRIO-GRID بطابعها التجريبي،

الجدول 5. الدقة في التنبؤ بالنسبة للنموذج على مستوى مجموعة البيانات PRIO-GRID

النموذج	الدقة	المنطقة الواقعة تحت منحنى خاصية التشغيل المتلقي	الحساسية	الخصوصية
خط الأساس	0.789	0.902	0.843	0.824

المصدر: حسابات المؤلف.

وينبغي إجراء المزيد من البحوث من أجل جعل هذه النتائج موثوقة. ومع ذلك، تشير النتائج بوضوح إلى إمكانية بناء نموذج مفيد لتقييم المخاطر على مستوى الخلايا الشبكية. ويبيّن الجدول 5 المجموعة نفسها من الأرقام ذات الصلة بالقدرة على التنبؤ بدقة بالنسبة للنموذج على مستوى الشبكات. وفيما يتعلق بالدقّة، يقدّم هذا النموذج أداءً أسوأ نوعاً ما، مقارنة بالنماذج على المستوى القُطري، لكن بفارق بسيط. ويبعث ذلك على التعجّب في الواقع، لا سيما أنه بدلاً من الاكتفاء بالتنبؤ بمستوى النزاع لعدد محدود من البلدان، يتعين على هذا النموذج أن ينتج تقديرات لما يقرب من 180,000 خلية شبكية.

كذلك سيتم التوسّع في مناقشة نتائج النموذج على مستوى الشبكات في ورقة بحث تقنية ستُنشر عبر الإنترنت.

هاء. خلاصة

لقد بيّن هذا الفصل كيفية إنشاء نموذج كمي لتقييم المخاطر في العالم العربي، كما ناقش قضايا مختلفة تتعلق بطريقة إنشاء مثل هذا النموذج، والأهم من ذلك كلّه أنه بيّن أنه يمكن تطوير نموذج لتقييم المخاطر يتسم بالفعالية والدقة إلى حد معقول. وقد فرض نطاق هذه الدراسة أن يتم استبعاد العديد من القضايا والمحاور ذات الصلة. وبالتالي، ينبغي أن تُعدّ هذه الدراسة بمثابة خطوة أولى في سياق الجهود الرامية إلى وضع نموذج كمي متكامل لتقييم المخاطر في العالم العربي. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به في هذا الصدد، ولكن هذه الدراسة بيّنت، من خلال جدواها المُثبتة، أن الجهود المذكورة ينبغي أن تستمر، وأنه ينبغي تخصيص الموارد لمواصلة تطوير هذا الإطار.

ومن المنظور الكمّي والتقنيّ، ينبغي القيام بعمل إضافيّ في المجالات الثلاثة التالية: أولاً، ينبغي زيادة صقل النموذج بشكل جوهري فيما يتعلق بطريقة تعامله مع ديناميات النزاعات والحوكمة وعدم الاستقرار السياسي؛ وثانياً، ينبغي مواصلة استكشاف الطريقة المثلى لإدماج بيانات المسوح والتصورات في النموذج؛ وثالثاً، من الضروري إجراء المزيد من التحليلات واستكشاف كيفية إدراج آراء الخبراء في النموذج. ويمكن، من ضمن الخيارات المتاحة، استخدام نموذج بايزي، حيث يمكن من خلاله إثراء السوابق المستنيرة بآراء الخبراء[243].

وتتمثل إحدى المسائل المتكررة في جميع العمليات المنظمة لتقييم المخاطر في كيفية الانتقال من نموذج لتقييم المخاطر إلى إطار يمكن من خلاله لتقييمات المخاطر إثراء السياسات، وتستخدم فيه تقييمات المخاطر بطريقة فعلية للقيام بتدخلات ملائمة في مجال السياسات. وهناك الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به في هذا المجال، والذي تتمتع الإسكوا، من خلال بنيتها وحضورها في المنطقة العربية، بالقدرة على تقديم مساهمة هامّة فيه.

6. الطريق إلى الأمام

6. الطريق إلى الأمام

ألف. تطوير إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية

تتّسم المخاطر ومحرّكاتها في المنطقة العربية بتعدد أبعادها وتداخلها، فَقَد تكون محليّة أو وطنية أو إقليمية؛ كما قد يغلب عليها الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاستراتيجي؛ وقد تتميز بأنها غير متغيّرة مع الزمن، أو بطيئة الحركة، أو متغيّرة بسرعة؛ أو بأنها قابلة للقياس بسهولة؛ أو بأنها نوعية بالكامل. وينبغي أن يتم بانتظام رصد عوامل الإجهاد العديدة للنزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي، بما فيها التشرد والاعتماد على المعونة، وانعدام الأمن المائي والغذائي، وأوجه القصور في الحوكمة، والعنف ضد النساء والفتيات، وتحليل مضاعفاتها في ظلّ سياق إقليمي متشابك وغير مستقر إطلاقاً، تفسده المصالح الجيوسياسية المتنافسة. وفيما يتعلق بمخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، فإن بعض المحركات الهامة لتواتر الأخطار وشدتها ستؤدي أيضاً إلى تحريك أنماط الهشاشة والقدرة. وعلى سبيل المثال، إنّ انخفاض مستوى الدخل الفردي سيؤثر بشكل متوازٍ على معدل خطر نشوب النزاعات، وقابلية تضرّر السكان من النزاعات، وقدرة الحكومات على التصدّي للنزاعات.

لقد حاجج هذا المنشور من أجل تطوير إطار شامل لتقييم المخاطر في المنطقة العربية. ولكي تتمكن البلدان العربية من بلوغ أهدافها الإنمائية، يتعيّن على واضعي السياسات والجهات المعنية فهم المخاطر الحالية والمستقبلية للعنف وعدم الاستقرار، ومحرّكات هذه المخاطر، ليتمكنوا من ملاءمة سياساتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وسياسات الحوكمة والأمن بطرق تعزز الوقاية، وتخفف من الآثار الضارة للمخاطر المحتملة، وتحسّن القدرة على التحمّل وسرعة الاستجابة. إنّ فهم المخاطر يُعدّ بمثابة الخطوة الأولى لمعالجة تلك المخاطر، وهذا الفهم يحتاج إلى إطار إقليمي لتقييم المخاطر يشكّل منهجية متكاملة لفهم مخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وإدراك مصادر هذه المخاطر ودوافعها واتجاهاتها المستقبلية المحتملة، والإبلاغ عنها. ويهدف هذا الإطار إلى مساعدة الدول الأعضاء في الإسكوا على تخصيص مواردها بطريقة أكثر فاعلية، واتخاذ الإجراءات الملائمة للوقاية والتخفيف من الآثار الضارة للمخاطر المحتملة، وإعطاء الأولوية للأشخاص والأصول الأكثر تعرّضاً، ما يمكّنها من تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة في الوقت المحدد. وينبغي أن يستند الإطار المقترح إلى أفضل الممارسات القائمة في أدبيات المخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، كما ينبغي أن يتمحور حول العناصر الرئيسية الأربعة للمخاطر، وهي الأخطار والتعرض والهشاشة والقدرة على التحمّل والتكيّف.

يهدف الشكل 11 إلى إدماج المحاور البحثية التي تناولها هذا المنشور ضمن إطار واسع النطاق لفهم المخاطر في المنطقة العربية، مع الإشارة إلى القضايا والدوافع والمفاهيم التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة. ويقدّم هذا النموذج، كنقطة انطلاق للمناقشات والتنقيحات المستقبلية، إطاراً تم نقله بتصرّف عن نموذج INFORM، ليتلاءم مع سياقات المنطقة العربية[244].

الشكل 11. إطار فهم المخاطر في المنطقة العربية

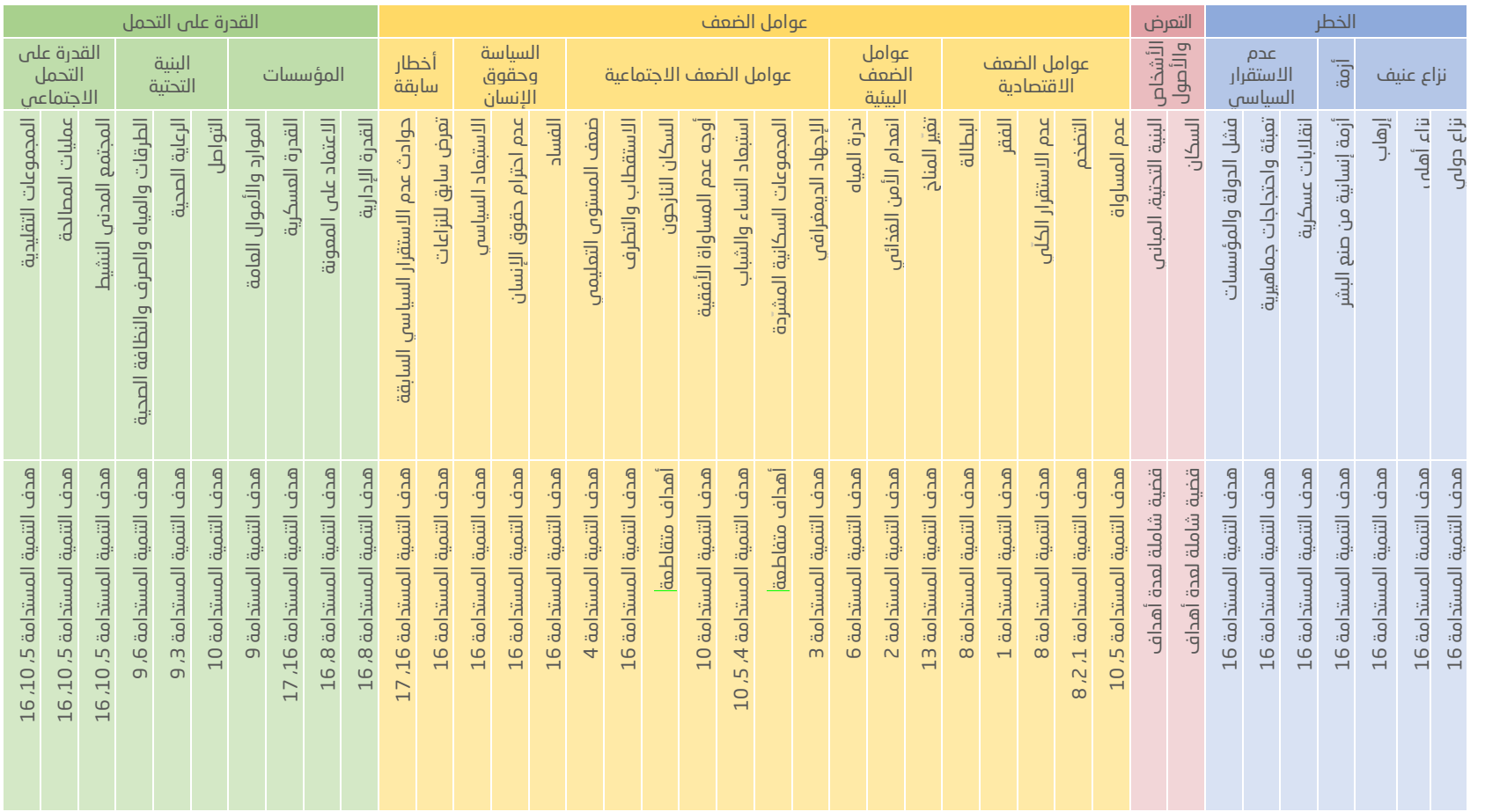

المصدر: اقتبس المؤلفون هذا الشكل من نموذج INFORM.

ويحدد الشكل 11 كيفية ارتباط كل مكوّن فرعي من مكوّنات الخطر بأهداف التنمية المستدامة، كما يبيّن أن الروابط القائمة بين إطار المخاطر هذا وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال عام 2030، قوية ومتعددة الأوجه. ونظراً لتعقد وترابط النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، حسبما تم تبيانه بالتفصيل في الفصول من الثاني إلى الخامس، فلا بد لأي إطار أن يتناول أيضاً الأبعاد الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية للمخاطر.

عند تطبيقه، سيؤدي هذا الإطار إلى استحداث عدة نواتج رئيسية. أولاً، ينبغي أن يفضي هذا الإطار إلى إنتاج تقييمات يتم تحديثها بانتظام لمخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء المنطقة العربية، التي تتّسم بأنها مفصّلة مكانياً وزمنياً إلى أقصى حد ممكن. وثانياً، ينبغي أن يؤدي هذا الإطار إلى إنتاج سلسلة منتظمة من التحليلات الموضوعية الأكثر شمولاً التي يتم نشرُها كل سنتين لتقييم الاتجاهات الناشئة التي تسود في المنطقة العربية. وأخيراً، ينبغي أن تتّسم المنهجية آنفة الذكر بما يكفي من المرونة، ما يتيح للإسكوا وشركائها والدول الأعضاء فيها استخدامها في المنتجات التحليلية المُخَصَصة، وعلى سبيل المثال يمكن للإسكوا استخدامها من أجل الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء فيها لإجراء تقييمات للمخاطر ذات الصلة بالقضايا الناشئة.

باء. الخطوات الأساسية لتقييم المخاطر

استناداً إلى أفضل الممارسات والتعاريف السائدة، ينبغي أن تشكل العناصر الفرعية التالية النواة الجوهرية لتقييم شامل ومتكامل للمخاطر في المنطقة العربية.

1. تقييم المخاطر

يشتمل تقييم المخاطر على احتمال اندلاع حوادث العنف وعدم الاستقرار المستقبلية في جميع أنحاء المنطقة العربية، كما يهدف إلى تحديد مواقعها وشدتها ومدتها المحتملة. وينبغي أن يَستخدم تقييم المخاطر منهجيات كمية مبتكرة، بما فيها تقنية التعلّم الآلي التي تم استعراضها في الفصل الخامس، وأن يستخدم البيانات العالية الجودة والمصنّفة مكانياً التي يتم إنتاجها في المنطقة العربية، بما فيها تلك التي تقدّمها الإسكوا، بشأن المناخ والنشاط الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية وغيرها. وينبغي أن يتضمّن تقييم المخاطر أيضاً مُدخلات نوعية من الخبراء. وتبيّن الأوراق البحثية التقنية ذات الصلة تقييماً للمخاطر على مستوى الشبكات يقدّم معلومات عملية عن المخاطر المستقبلية.

2. تقييم التعرّض

يشتمل التعرّض على حالة الأشخاص والبنية التحتية والإسكان والقدرات الإنتاجية، وغير ذلك من الأصول البشرية الملموسة التي تقع ضمن المناطق المعرّضة للخطر. وقد تتضمّن مقاييس التعرّض عدد الأشخاص أو أنواع الأصول في منطقة محددة. ويهدف تقييم التعرّض إلى تقدير موقع وكثافة وقيمة الأشخاص والأصول المعرّضة للخطر في جميع أنحاء المنطقة العربية. ويمكن الاستفادة من هذا التقدير ليس فقط في تقييم النزاعات والمخاطر السياسية ولكن أيضاً في تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ ومخاطر انعدام الأمن الغذائي، والمخاطر المتعلقة بنوع الجنس، وغيرها من القضايا الإنمائية الهامة في المنطقة العربية. ويهدف التقييم البسيط للتعرّض على مستوى

الشبكات المُبيّن في الشكل 12، إلى إثبات جدوى مثل هذا التمرين في المراحل المقبلة من المشروع. وفي هذه الخريطة، يُعدّ التعرّض دالّة على عدد سكان خلية الشبكة، ومن زاوية البنية التحتية الحالية، يُعدّ دالّة على متوسط الانبعاثات الضوئية ليلاً، كما تقاس بالسواتل المدارية[245]. ويُمثّل التظليل الأكثر قتامة المناطق الأكثر تعرّضاً. ونظراً لكثافة سكانهما والتوسّع الحضري فيهما، لا غرابة في أن تعدّ منطقتا المشرق العربي ودلتا النيل، أكثر المناطق تعرّضاً للمخاطر المحتملة، بينما تتسم الصحراء الكبرى وأجزاء من شبه الجزيرة العربية بمستوى متدنٍّ جداً من التعرّض، بسبب انخفاض كثافتها السكانية ومحدودية الهياكل الأساسية فيها.

3. تقييم جوانب الضعف

يهدف تقييم جوانب الضعف إلى تقدير الظروف الناجمة عن العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تعزّز قابلية تعرّض الأفراد أو المجتمعات المحلية أو الأقاليم لآثار النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار. وقد تنشأ جوانب الضعف هذه عن الأنماط القائمة للتهميش، وعدم تمكين المرأة والشباب، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، وحالة التوظيف، وغيرها. وبشكل خاص، ينبغي أن يؤدي تقييم أوجه الضعف إلى تحديد الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضين لمخاطر كبيرة، مثل الجماعات العرقية أو الطائفية والنساء والشباب والفقراء والمعوّقين والمهاجرين والمشردين الأقل حظًا.

ويشتمل الشكل 13 على خريطة افتراضية لعوامل الضعف على مستوى الشبكة، تستند إلى دالّة بسيطة وهي التعرّض للجفاف، وكذلك إلى عدد الفئات الإثنية المستبعدة، ومعدل وفيّات الرضع. وفي هذه الخريطة المخصصة حصراً لأغراض المناقشة، يمثل التظليل الأكثر قتامة المناطق الأكثر هشاشة.

الشكل 12. الأشخاص والأصول المعرّضون للخطر في المنطقة العربية

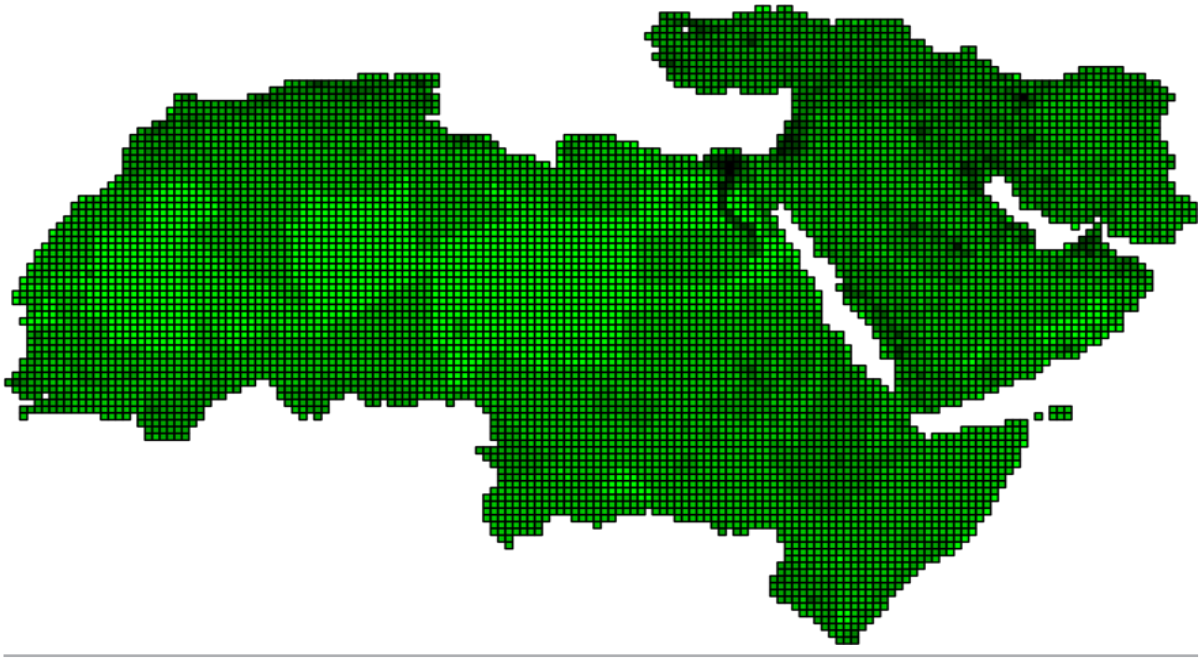

المصدر: المؤلف.

وبالمقارنة مع البيانات المتعلقة بالأخطار والتعرّض، تُعدّ البيانات ذات الصلة بعوامل الضعف شحيحة بالأحرى ومتاحة بشكل عام على الصعيد الوطني فحسب. وبإمكان الإسكوا وشركائها تقديم مساهمة قيّمة في هذا المجال من خلال القيام بجمع ومعالجة بيانات مُحسّنة ذات صلة من مصادر إقليمية ووطنية. ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات تمكين الجنسين وعدم المساواة، والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية (وتتضمّن على سبيل المثال مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، ومعاملات جيني، والاتّكال على المساعدات الإنسانية)، والفئات والأقاليم الهشّة (مثل الأشخاص المشردين، والمجموعات السكانية الشابة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وانتشار السل، ومعدل الوفيات بسبب الملاريا، ونقص الوزن لدى الأطفال، ومعدل وفيات الأطفال، وانعدام الأمن الغذائي، والمخاطر المتصلة بالمناخ).

الشكل 13. الهشاشة في المنطقة العربية

المصدر: المؤلف.
ملاحظة: يدلّ التظليل الخفيف في جنوب السودان على نقص البيانات ذات الصلة.

الشكل 14. مؤشر التنمية البشرية في المنطقة العربية (بالمقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان المتأثرة بالنزاعات)

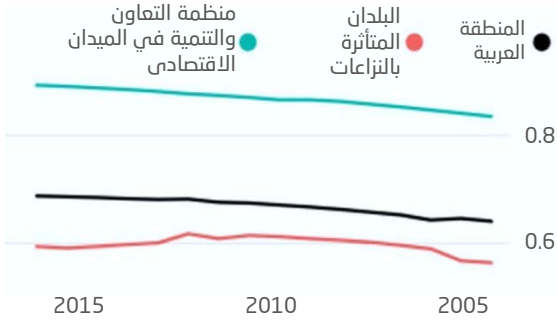

المصدر: حسابات المؤلف بالاستناد إلى مؤشرات التنمية البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4. تقييم القدرة على التحمُّل وسرعة التكيُّف

ينبغي أن يؤدي تقييم المخاطر أيضاً إلى تحليل القدرات المؤسسية ومصادر سرعة التكيف. وتتكوّن القدرة على التحمّل وسرعة التكيف من جميع مَواطن القوّة والسمات والموارد المتاحة داخل مجتمع ما، التي تهدف إلى إدارة النزاعات والمخاطر السياسية والحدّ منها. ويمكن للقدرة على التحمّل أن تشتمل على الهياكل الأساسية والمؤسسات والمعارف والمهارات البشرية والسمات الجماعية، بما فيها العلاقات الاجتماعية والقيادة والإدارة. ويهدف هذا التقييم إلى تقويم قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمصادر غير الحكومية لسرعة التكيّف في المجتمع المدني، بما فيها النُظُم التقليدية والمؤسسات غير الرسمية والتماسك الاجتماعي، وذلك بغية التصدّي للنزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار. وسيتعيّن على هذا التقييم أيضاً معالجة التدخلات الدولية الراهنة، ولا سيما تلك التي تقوم بها مؤسسات الأمم المتحدة، وتحديد الثغرات الرئيسية في البرامج ذات الصلة. وينبغي أن تسعى هذه التقييمات إلى تحديد قدرات الحوكمة، وتقديم الخدمات، والموارد المالية، والاتّكال على المساعدات، والقدرات العسكرية والأمنية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والموارد السياسية، وغيرها، ومحاولة وضع رسوم بيانية لها.

وهناك عدد من الطرق التي يمكن استخدامها لقياس قدرة جميع الدول الأعضاء في الإسكوا على تلبية احتياجات مواطنيها.

(أ) مؤشر التنمية البشرية

مع مرور السنوات، تم رصد معدلات متدنية للتنمية البشرية في المنطقة العربية. وقد بلغ المعدّل الإقليمي لمؤشر التنمية البشرية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 0.89 عام 2017، مقابل 0.69 فقط للبلدان العربية في العام نفسه. كذلك فإن اتجاه هذا المؤشر في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات أسوأ من نظيره في البلدان العربية غير المتأثرة بالنزاعات؛ ففي الأولى، سُجل تدهور في الظروف المعيشية، مع انخفاض مؤشر التنمية البشرية من 0.62 عام 2012 إلى 0.59 عام 2017.

(ب) الفئات السكانية المحتاجة واتجاهات التمويل

بعد سنوات عدّة من الأزمات، ارتفع بشكل كبير حجم الاحتياجات الإنسانية للأفراد في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، كما لا يتوافر تمويل كاف من جانب الجهات المانحة لتلبية هذه الاحتياجات. ورغم تراجع الاحتياجات الإنسانية المقدرة عام 2019 بشكل طفيف، فقد شهد العام نفسه انخفاضاً حاداً في الموارد المالية المتاحة.

(ج) المؤشرات العالمية للحوكمة

عند مقارنتها مع بقية البلدان في مناطق أخرى حول العالم، تقدّم البلدان العربية أداء ضعيفاً فيما يتعلق

بالأبعاد المختلفة للمؤشرات التي تهدف إلى قياس الحوكمة، بما فيها إحدى خصائص العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلدان العربية، ألا وهي انعدام القدرة على التعبير عن الرأي ومحاسبة الموظّفين العامين، والاستقرار السياسي. وعام 2017، سجّل بُعدا القدرة على التعبير عن الرأي ومحاسبة الموظّفين العامين والاستقرار السياسي في المنطقة العربية (1.05-) و(1.01-)، على التوالي. وفي المقابل، سجّل هذان البُعدان مستوى أعلى بشكل ملحوظ في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث بلغ مؤشر القدرة على التعبير عن الرأي 1.07 ومؤشر الاستقرار السياسي 0.60 في هذه البلدان. كذلك تقدّم البلدان العربية التي تعصف بها الأزمات أداءً أسوأ من ذلك حتّى، حيث تسجّل جميع الأبعاد الستة للحوكمة معدّلاً أضعف من المعدّل الإقليمي.

(د) احتياجات المساعدة التعليمية والأداء المنخفض للطلاب

عام 2019، بلغ عدد الأطفال في سن المدرسة الذين احتاجوا إلى مساعدة تعليمية لمواصلة دراستهم في البلدان العربية السبعة التي تعاني من أزمات، وهي العراق وليبيا وفلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن، 16,163 مليوناً. ومع ذلك، يُعدّ ضعف الأداء التعليمي مشكلة مستمرة في جميع أنحاء المنطقة العربية. ويبيّن الشكل 16 ضعف معدّل الأداء التعليمي في مهارات الرياضيات لدى الطلاب في المنطقة العربية مقارنة بمثيله لدى الطلاب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2018[246]. وتقدّم بلدان المغرب العربي أسوأ أداء في هذا المجال على مقياس يمتد من النقطة الدنيا 1 إلى النقطة العليا 1000.

الشكل 15. الاحتياجات الإنسانية والتمويل

المصدر: حسابات المؤلف بالاستناد إلى أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

الشكل 16. إجادة الرياضيات لدى الطلاب الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً في البلدان العربية

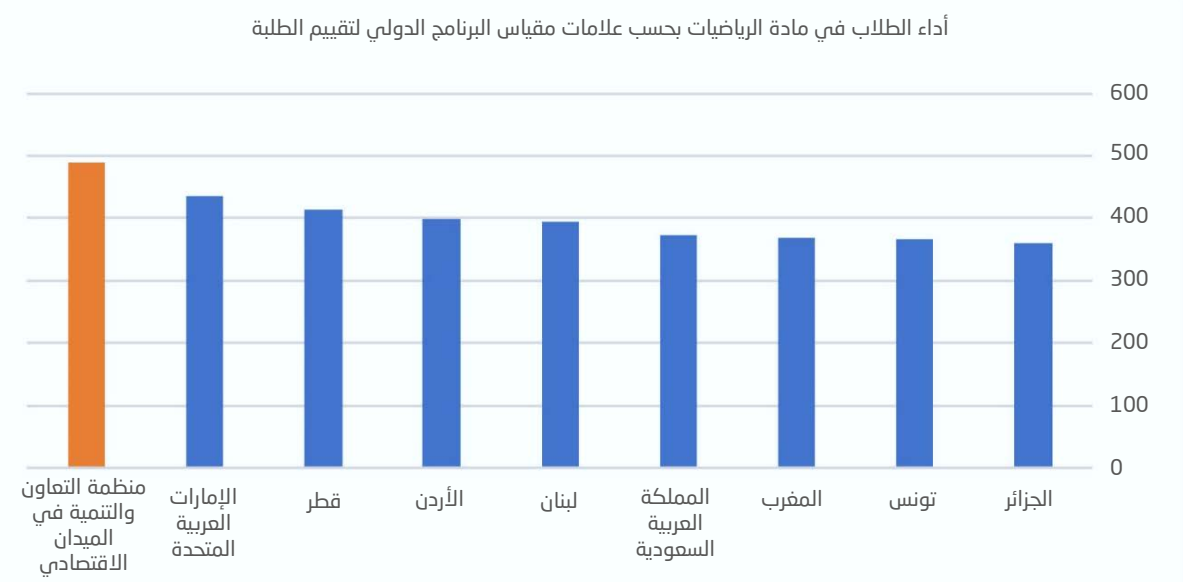

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل 17. إجادة القراءة لدى الطلاب الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً في البلدان العربية

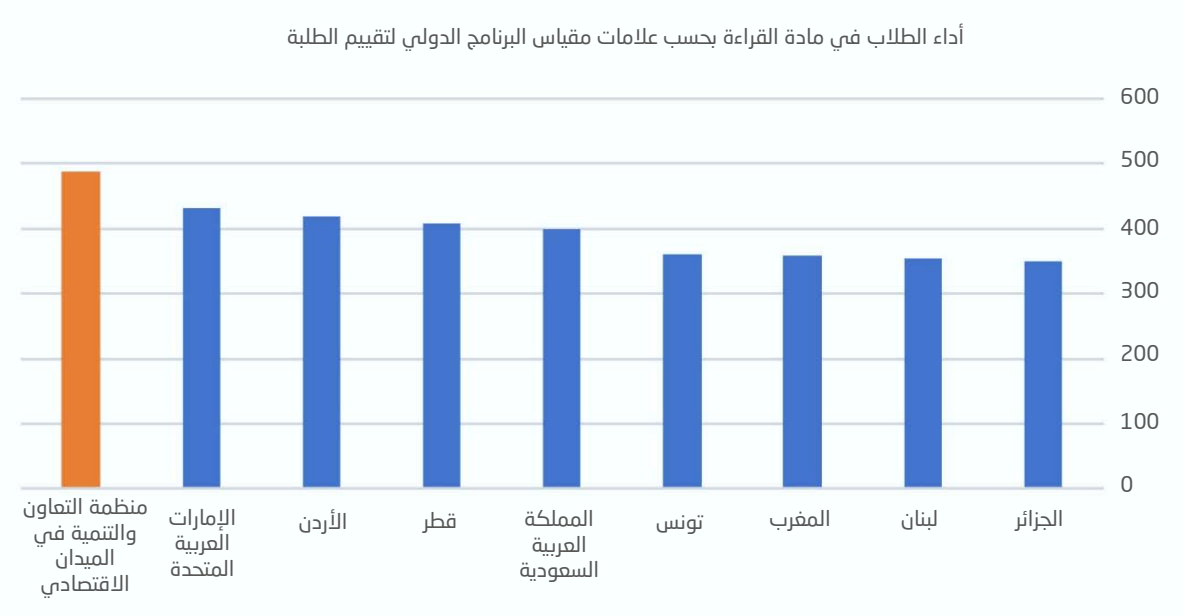

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويبيّن الشكل 17 أداء الطلاب بعمر 15 عاماً في مادة القراءة على مستوى قُطري، الذي يُعدّ مماثلاً لأداءهم في مادة الرياضيات.

(هـ) قياس القدرة على التحمُّل ووضع الرسوم البيانية ذات الصلة

قد يسعى المشروع أيضاً إلى قياس القدرة على التكيُّف في المستويات دون الوطنية. ويشتمل الشكل 18 على خرائط افتراضية ترصد القدرة على التكيُّف على مستوى الشبكات لعام 2014؛ وهذا الشكل مخصص فقط لإثبات أنّ وضع رسوم بيانية للقدرة على التكيُّف قد يكون مجدياً بوصفه الخطوة القادمة في المشروع. وفي الشكل أدناه، تُعدّ القدرة على التحمُّل بمثابة دالة على القوة العسكرية (عدد الجنود لكل فرد حسب أرقام البنك الدولي)، وفعالية الحكومة (حسب أرقام البنك الدولي) وإمكانية الوصول أو عدم الوصول إلى خلية شبكية (كما تم قياسها حسب وقت السفر إلى أقرب مدينة يبلغ عدد سكانها 50,000 نسمة). وتمثل خلايا الشبكة الأكثر قتامة المناطق الأقل قدرة على التحمُّل، بينما تمثل خلايا الشبكة الأكثر إضاءة المناطق الأكثر قدرة على التحمل. وفي هذا السياق أيضاً، يمكن للإسكوا وشركائها تعزيز الفهم المكاني للقدرة على التحمّل وسرعة التكيّف في المنطقة العربية، من خلال تطوير مصادر جديدة للبيانات موجّهة إلى المستوى المحلي.

ويبرز تحسين القدرات المؤسسية على التكيّف في بيروقراطيات البلدان المتأثرة بالنزاعات بوصفه عنصراً حاسماً في التصدي للمخاطر. ومن أجل تعزيز القدرة على التكيّف، يتم التأكيد على أهمية وأثر التقييمات الذاتية للمؤسسات والبيروقراطيين، ما يحضّ على اكتساب فهم أفضل للمقترحات المتعلقة بالسياسات وملكيتها، وذلك بخلاف النَهج الذي يفرضه المانحون، والذي يتجه أكثر من أعلى إلى أسفل. ويؤكد ذلك من جديد على النَهج الذي يركز على الجهات الفاعلة في تعزيز القدرات الإدارية ذات الصلة.

الشكل 18. القدرة على التكيّف في المنطقة العربية

المصدر: المؤلف استناداً إلى بيانات من مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها، يناير 2020.

جيم. التنظيم لإجراء تقييم ناجح

بغية ضمان نجاح عملية تقييم المخاطر على المستوى الإقليمي، ينبغي أن يوفر إطار تقييم المخاطر في المنطقة العربية عدة نواتج في إطار العمل التعاوني مع مؤسسات أخرى، بما فيه إنشاء منصة للدول الأعضاء في الإسكوا وللخبراء لمناقشة المعلومات وتبادلها، ودراسة خيارات السياسات التحليلية الدورية، وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء لتطوير خطط وبرامج تراعي عملية تقييم المخاطر والوقاية منها. وتكتسي التقييمات المنتظمة للمخاطر أهميّة خاصة نظراً للطبيعة غير الجامدة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية. ذلك أن الإنسان يتصدّى للتحديات ويتكيّف معها، ما يؤدي إلى تغيير المخاطر الأساسية باستمرار. وبشكل مثالي، ينبغي أن يراعي إطار تقييم المخاطر الجوانب التالية:

- أن يندرج في سياق أهداف التنمية المستدامة؛
- أن يؤدي إلى حصر المقايضات الممكنة عن طريق السياسات؛
- أن يؤدي إلى تحديد ماهية المخاطر وتوقيتها؛
- أن يكون مرتبطاً بعمليات صنع القرار؛
- أن يؤدي إلى إطلاق نقاش حول مسبّب الخطر.

ومع وضع هذه الجوانب في الاعتبار، يُعدّ تقييم المخاطر تحليلاً يتضمّن العوامل الأكثر أهميّة؛ إنه متكامل وتفاعلي، ويتسم بموازاة ذلك بالدينامية، ما يعني أنه يهدف إلى إبراز الأحداث والصدمات عند حدوثها. وفي الجوهر، يُعدّ تقييم المخاطر عملية تستند إلى جميع العوامل المذكورة، وهو ما يتعذّر على أيّ نموذج كمي القيام به. وفي هذا الصدد، لا يمكن الاستعاضة عن الذكاء البشري، أو بالأحرى القدرة على التحليل، بصرف النظر عن مستوى تطور المنهجية الكمية المُتّبعة. وبدلاً من ذلك، ينبغي على المنهجية مراعاة السياق والنظر إلى المسائل بطريقة منهجية. وفيما يتعلق بسياق المنطقة العربية تحديداً، تحتاج الوتيرة المرتفعة من الأحداث والتطورات المتسارعة فيها إلى إعادة تقييمها باستمرار. وفضلاً عن ذلك، وعلى غرار مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يتعيّن على الإسكوا إيجاد فضاء سياسي لمناقشة تقييمات المخاطر. وينبغي عليها أيضاً أن تضمن قابلية تكرار منهجية تقييم المخاطر وقدرتها على تعزيز التفكير الجماعي بين صنّاع السياسات بشأن الأخطار وجوانب الضعف، من أجل تعزيز القدرات والسياسات ذات الصلة بالحد من الآثار الضارة المحتملة.

ونظراً إلى الدور الهامّ الذي تلعبه الاتجاهات العملاقة والعوامل الحفّازة في تحديد شكل المخاطر، يجب أن يتّسم إطار تقييم المخاطر بمرونة كافية للتعامل مع أبعاد زمنية متفاوتة، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون قادراً على إنتاج مجموعة متنوعة من النواتج تبعاً للأفق الزمني الذي يسعى العملاء إلى تقييمه. وحسبما ذُكِر في الفصل الثالث، تُعدّ الاتجاهات العملاقة مختلفة من حيث المفهوم عن المحفّزات الأقصر أجلاً. وتُعرّف هذه الاتجاهات العملاقة بأنها أنماط تغيير تحدث على مدى عقود وأكثر. وتُضْحِي الاتجاهات العملاقة أكثر إنتاجاً للمخاطر عند تأثرها بمحفّزات أقصر أجلاً. ويمكن للمحفّزات أن تتفاعل مع الاتجاهات العملاقة بطُرقٍ معقدة، ما يؤدي إلى تضخيم الاتجاهات العملاقة حيناً، وإعادة توجيه مسارها أحياناً. وبالنسبة للمنطقة العربية، تشكل الاتجاهات العملاقة والمحفّزات على حد سواء جوانب ذات أهمية حاسمة في تقييم المخاطر، وينبغي رصد كليهما وتقييمهما بانتظام في ضوء دوافع الخطر الأخرى، بما فيها محرّكات النزاعات وآثارها غير المباشرة. إن لمثل هذه الصدمات أثراً مباشراً، وبالتالي يجب على التقييم أن يركز بانتظام على المحفّزات التي تولّد الصدمات.

1. الاعتبارات الكمية

في سبيل التثبّت من صحة المفهوم، اقترح الفصل الخامس نهجاً للتنبؤ الكمي، وهو التعلم الآلي، من أجل

تقييم نوع واحد من الأخطار، ألا وهو النزاعات المسلحة الداخلية، في جميع أنحاء المنطقة العربية على مستوى البلدان والشبكات. وقد بيّن الفصل المذكور أن نماذج التنبؤ تلك يمكنها أن تقدّم رؤى دقيقة وذات صلة بالسياسات بشأن الأخطار في المنطقة العربية، أقلّه على المدى القريب؛ وبالإمكان الاستفادة هذا النَهج بوصفه أحد المدخلات الرئيسية للولوج إلى عملية تقييم للمخاطر تتسم بأنها أوسع نطاقاً وتَستخدم أساليب مختلطة. ولتحقيق أقصى فائدة ممكنة من عملية التنبؤ، يجب أن تتضمن النسخة القادمة منها ما يلي:

- إدماج بيانات الإسكوا مباشرة في النموذج، بما في ذلك البيانات الجغرافية المصدر، والبيانات المتسلسلة زمنيّاً عن تغير المناخ في المنطقة العربية، ومؤشرات الفقر متعددة الأبعاد، وبيانات المستوى الجزئي عن الصحة والرفاه والتعليم. ويمكن للإسكوا إنشاء فريق عمل داخلي لتنسيق مصادر البيانات تلك مع الشركاء الخارجيين؛
- إدماج التصوّر وبحوث الرأي العام في النموذج، وتحديداً الموجات المتعددة لمسح البارومتر العربي والمسح العالمي للقيم، التي تشمل عدّة بلدان؛
- إدماج البيانات المتعلقة بالاحتجاجات الشعبية في النموذج، ولا سيما تلك المستقاة من مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED). ويمكن للاحتجاجات الشعبية أن تشكّل على حدّ سواء مؤشراً على النزاعات، وفي نموذج منفصل، متغيراً تابعاً يهدف إلى قياس عدم الاستقرار السياسي. وبالنتيجة، سيتم الحصول على نموذجين للتعلم الآلي، أحدهما يتنبأ بالنزاعات المسلحة الداخلية، والآخر يتنبأ بالاحتجاجات الشعبية، وكلاهما يؤدي إلى إثراء إطار تقييم المخاطر؛
- إدراج التحليلات القائمة على الجهات الفاعلة في العنصر الكمي لتقييم المخاطر. وقد ينطوي ذلك على إضافة مجموعة قائمة على الجهات الفاعلة إلى تقنية التعلم الآلي التي ذُكِرت في الفصل الخامس، أو قد ينطوي على إنشاء نماذج موازية، ولكن تكميلية، قائمة على الانحدار.

2. الاعتبارات النوعية

كما يلاحظ في ثنايا هذا التقرير، تُعدّ الاعتبارات النوعيّة بنفس أهمية الجوانب الكمّية لإطار تقييم المخاطر، إن لم تكن أكثر أهمية منها. لذا، من الضروري أن يتم بإسهاب استكشاف المنهجيات النوعية للمرحلة التالية من المشروع. ويقدّم الاختصاص الناشئ بشأن التوقّع عدداً من هذه الأساليب النوعية وقد يشمل، على سبيل المثال، ما يلي:

- أساليب السيناريو، وهي تهدف إلى وضع تصوّرات عن السيناريوهات المستقبلية البديلة وتحديد الأحداث والتطورات والاتجاهات التي فد تؤدي إلى مثل هذه السيناريوهات المحتملة؛
- أساليب دلفي التي تهدف إلى إنتاج توافق في آراء الخبراء بشأن مسائل بحثية محددة. وتستخدم أساليب دلفي جولات متكررة ومستقلة من الاستبيانات المنظمة أو مجموعات المناقشة، يتم في خلالها جمع آراء كل مجموعة وإبلاغها للمشاركين بعد كل جولة من المقابلات. وتهدف هذه الأساليب إلى التقريب بين الخبراء للوصول إلى أضيق مجموعة ممكنة من الآراء المتعلقة بالمستقبل، التي يمكن استخدامها بعدئذ لأغراض التخطيط؛
- ينبغي بانتظام عقد حلقات عمل ومؤتمرات، يُتاح من خلالها للخبراء والممارسين توليد ونشر المعرفة بشأن تطور المخاطر في المنطقة العربية، واستعراض نتائج النشرة الرئيسية التي تصدرها الإسكوا كل سنتين بعنوان "الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها". وينبغي أن يؤدي هذا الإطار إلى إنتاج تقييمات إقليمية يتم تحديثها بانتظام، لإثراء عملية صنع القرار في المقر الرئيسي

وفي المراكز الإقليمية للأمم المتحدة. وأخيراً، ينبغي أن يتّسم إطار تقييم المخاطر بمرونة كافية، ما يتيح نشره عبر عددٍ من السياقات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، بحيث يمكن استخدامه للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء من أجل الحصول على المساعدة التقنية بشأن المسائل المتصلة بالنزاعات والحوكمة.

وبوصفه منطلقاً لإطار التقييم، ينبغي على المشروع تعيين لجنة من الخبراء والممارسين لتطوير نَهج نوعي نظامي، ومراجعة نواتج التقييم عن طريق استعراض النظراء، وتقديم آراء الخبراء النوعية بشأن المخاطر ومحرّكاتها في المنطقة العربية. ولا بد أن يأتي الخبراء من خلفيات منهجية ونظامية متنوعة، تغطي على الأقل المواضيع المذكورة في النموذج الوارد في الشكل 11. وينبغي أن يكون فريق الخبراء هذا بمثابة الجهة المؤتمنة على استحداث الأداة المنهجية المركزية في الإطار، وهي عبارة عن مذكرة توجيهية جديدة بشأن تقييم مخاطر النزاعات في المنطقة العربية، تصدر باللغتين العربية والانكليزية، مُعَدّة لاستخدامها من الدول الأعضاء في الإسكوا ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة العربية. وينبغي أيضاً إنشاء منصّة كمّية لجمع ومعالجة تيارات متنوعة من البيانات المتصلة بالمخاطر، وتطبيق منهجيات صارمة عليها، وإنتاج تقييمات للمخاطر تتسم بأنها مصنّفة مكانياً وزمنيّاً، على غرار المقترح الذي ذُكر في الفصل الخامس.

3. أوجه التآزر مع العمليات الحالية للأمم المتحدة

يجب الأخذ بعين الاعتبار ركائز الاستعراضات الشهرية الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يقدّمها المقرّ الرئيسيّ للأمم المتحدة. وتُعدّ هذه الاستعراضات عنصراً رئيسيّاً في جهود الأمم المتحدة لاستخلاص السياسات الرامية إلى تقييم المخاطر ومنع نشوب النزاعات، وهو ناتج عملي وموجّه حصراً للإدارة العليا في الأمم المتحدة. وتشتمل الاستعراضات الشهرية الإقليمية على ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: (أ) الاتجاهات التاريخية التي تغطي ثلاث سنوات مضت؛ و (ب) التنبؤات المستقبلية بالاستناد إلى المؤشرات المستمَدة من مصادر خارجية؛ و (ج) آراء الخبراء استناداً إلى المقابلات التي أجراها هؤلاء داخل المؤسسات التابعة للأمم المتحدة. وتنشأ عن الاستعراضات الشهرية الإقليمية، التوصيات التالية لبناء إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية:

- ينبغي تكييف الإطار من أجل إثراء البحوث الجديدة عن منع نشوب النزاعات الإقليمية؛
- كذلك ينبغي أن يؤدي تقييم المخاطر الإقليمية إلى إثراء عملية الاستعراضات الشهرية الإقليمية، والعكس صحيح؛
- ستتمثّل القيمة المضافة للإطار في تقديمه توصيات سياسية يتم تصميمها حسب احتياجات كل من الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الإسكوا.

وقد أطلقت الإسكوا عام 2018 إطاراً للتقييم المؤسسي، تم تنفيذه لغاية الآن مع حكومات ثلاثة بلدان عربية، وهي العراق وفلسطين واليمن. ويهدف إطار التقييم المؤسسي إلى تلبية احتياجات تقييم القدرات المؤسسية التي تُعدّ بالغة الأهمية في حالات الطوارئ وبما يتوافق مع الأولويات المحددة والرائجة بشأن الهشاشة.

وعلى الرغم من أنه يستهدف ترشيد استخدام الموارد إلى الحدود القصوى، ونظراً للحاجة الماسة لذلك في مثل هذه الحالات، يُؤمل في أن يشكّل إطار التقييم المؤسسي أيضاً استراتيجية للتأهب الوقائي، حيث قد يثبت أن استباق الكوارث المتزايدة من خلال إجراء تقييم للثغرات المؤسسية، يلعب دوراً بالغ الأهمية في التخفيف من أثرها المحتمل؛ وقد أكد المشاركون في حلقات العمل السبع ذات الصلة

التي عقدتها الإسكوا على أهمية هذا البعد. وعلاوة على ذلك، تبيّن أن التنسيق مع الإدارات العامة الأخرى والمنظمات المدنية والجهات المانحة الدولية يساعد إلى حد بعيد في تعزيز الاستجابة والتأهب الشاملين في أوقات الأزمات.

وبما أنّه تم تصوّر إطار التقييم المؤسسي وصياغته من خلال التنفيذ التجريبي والمشجع له حتى الآن للبلدان العربية التي تعاني من أزمات، فَقَد تُشكّل الاستنتاجات والسمات التالية لإطار التقييم المؤسسي، منصة صلبة تَصلُح لإنشاء إطار واعد لتقييم المخاطر في المنطقة العربية:

- تقوم فلسفة إطار التقييم المؤسسي على سعيه، بطريقة عملية، إلى تعزيز فرضية بناء الفعالية المؤسسية للإدارة العامة فيما يتعلق بالتأهّب للمخاطر والتعامل معها. وبذلك يمكن للدولة أن تستعيد أصولها، بما فيها الشرعية وحماية المجتمع المحلي ورفاهه؛
- إن تنفيذ منهجية إطار التقييم المؤسسي يساعد، بطريقة مباشرة وعملية، على صياغة مثل هذا التوافق في الآراء، وتعزيز مَلَكات التنسيق والتخطيط بفعاليّة، والتي تُعدّ ذات أهمية بالغة في التعامل مع الأخطار؛
- تشير طبيعة إطار التقييم المؤسسي التي تتطور بشكل ذاتي داخل الإدارة العامة لمؤسسة ما أو حول مجال أزمة محددة إلى استثمار ضئيل ولكن عالي الكفاءة للتدريب والارتقاء بالقدرات، من أجل بناء القدرات باستمرار وقياس التعرّض والضعف، وبالتالي تعزيز مشاريع التنبؤ بالأخطار والتعامل معها؛
- يكفل اتّساق المنهجية ومرونة أدواتها وجود آلية متينة للتنسيق عبر الإدارة وعبر الحدود، ويشيران إلى وجود بُعد إقليمي عملي لإطار التنفيذ.

دال. خلاصة

بناءً على ما تقدّم، ينبغي على التدخلات في مجال السياسة العامة أن تركّز على معالجة المحرّكات الكامنة وراء المخاطر، بدلاً من الاكتفاء بتحسين آثار هذه المحرّكات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه التدخلات اتّباع نُهُجٍ شاملة لبناء شراكات واسعة النطاق من أجل تحقيق السلام، استناداً إلى تحالفات واسعة النطاق. وينبغي أن يبدأ تقديم الدعم قبل نشوء الأزمة، وألا يتوقف إلا بعد انحسار حدة النزاع. إنّ المؤسسات التابعة للأمم المتحدة تتمتع بأفضلية جوهرية لاتّباع مثل هذه الاستراتيجية، إذ تُعدّ الوحيدة التي تتمتّع بتفويض في جميع مجالات السياسة العامة على المستويات الحكومية المركزيّة. كذلك هناك هامش خطر ضئيل فيما يتعلق باحتمال التحيُّز في مجالات السياسة العامة التي تتمتع فيها الحكومات والمنظمات الدولية بخبرة أقل. وينبغي أن تهدف نتائج تقييم المخاطر والعملية المرتبطة بهذا التقييم، إلى الضغط باتجاه التنفيذ، كما ينبغي أن تحفّز صنّاع القرار على الانتقال إلى مرحلة الفعل لتجنُّب وقوع الكارثة.

مصادر البيانات

Aboul-Enein, Sameh (2017). Cybersecurity Challenges in the Middle East. Research Series 22/17. Geneva Centre for Security Policy, Geneva. Available at https://www.gcsp.ch/publications/cybersecurity-challenges-middle-east.

Abumoghli, Iyad (2018). Water Security in the Arab World. Available at https://www.ecomena.org/water-arab/.

Adger, W. Neil and Juan M. Pulhin (2014). Chapter 12. Human Security. Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability.

Ahmed, Masood, Dominique Guillaume and Davide Furceri (2012). Youth Unemployment in the MENA Region: Determinants and Challenges. In *Addressing the 100 Million Youth Challenge: Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012*. World Economic Forum.

Azar, Edward E. (1980). The Conflict and Peace Databank (COPDAB) Project. Journal of Conflict Resolution, vol. 24(1), pp. 143-152.

Banerjee, Aditi, Rakhi Bhavnani, Catherine H. Burtonboy, Osama Hamad, Alejandra Linares-Rivas Barandiaran, Sahar Safaie, Deepali Tewari, and Andrea Zanon (2014). Natural disasters in the Middle East and North Africa: A regional overview. Technical Report 81658. The World Bank. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/211811468106752534/Natural-disasters-in-the-Middle-East-and-North-Africa-a-regional-overview.

Barrett, Richard (2017). Beyond the Caliphate: Foreign Fighters and the Threat of Returnees. The Soufan Centre. Available at http://thesoufancenter.org/wp-content/uploads/2017/11/Beyond-the-Caliphate-Foreign-Fighters-and-the-Threat-of-Returnees-TSC-Report-October-2017-v3.pdf.

Barton, Alexandra (2019). Water in Crisis - Middle East. Available at https://thewaterproject.org/water-crisis/water-in-crisis-middle-east.

Beck, Nathaniel, Gary King and Langche Zeng (2000). Improving Quantitative Studies of International Conflict: A Conjecture. American Political Science Review, vol. 94(1), pp. 21-35.

Beger, Andreas, Cassy L. Dorff and Michael D. Ward (2014). Ensemble forecasting of irregular leadership change. Research & Politics, vol. 1(3). Available at https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177.8014557511.

Bell, Curtis (2016). Coup d'état and Democracy. Comparative Political Studies, vol. 49(9), pp. 1167-1200.

Bellin, Eva (2004). The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective. Comparative Politics, vol. 36(2), pp. 139-157.

Bellin, Eva (2012). Reconsidering the robustness of authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring. Comparative Politics, vol. 44(2), pp. 127-149.

Blattman, Christopher and Edward Miguel (2010). Civil War. Journal of Economic Literature, vol. 48, pp. 3-57.

Bloom, David E., David Canning and Günther Fink (2011). Implications of Population Aging for Economic Growth. Working Paper 16705. National Bureau of Economic Research. Available at http://www.nber.org/papers/w16705.

Bowlsby, Drew, Erica Chenoweth, Cullen Hendrix, and Jonathan D Moyer (2019). The Future is a Moving Target: Predicting Political Instability. British Journal of Political Science, pp. 1-13.

Brandt, Patrick, Michael Colaresi and John Freeman (2008). The Dynamics of Reciprocity, Accountability and Credibility. Journal of Conflict Resolution, vol. 52(2), pp. 343-374.

Brandt, Patrick T., John. R. Freeman and Philip A. Schrodt (2011). Real Time, Time Series Forecasting of Inter- and Intra-State Political Conflict. Conflict Management and Peace Science, vol. 28(1), pp. 41-64.

Breiman, Leo (2001). Random Forests. Machine learning, vol. 45(1), pp. 5-32.

Bressan, Sarah, Håvard Mokleiv Nygård and Dominic Seefeldt (2019). Working Paper setting out WP2's methodologies". EU-Listco Working Paper Series, D 2.1.

Bromley, Mark, Giovanna Maletta and Kolja Brockmann (2018). Arms transfer and SALW controls in the Middle East and North Africa: Mapping capacity-building efforts. SIPRI Background Paper.

Brückner, Markus and Antonio Ciccone (2010). International Commodity Prices, Growth and the Outbreak of Civil War in Sub-Saharan Africa. The Economic Journal, vol. 120(554), pp. 519-534.

Bueno de Mesquita, Bruce (1981). The War Trap. New Haven & London: Yale University Press.

Bueno de Mesquita, Bruce (1985). The War Trap Revisited: A Revised Expected Utility Model. American Political Science Review, vol. 79(1), pp. 157-176.

Bueno de Mesquita, Bruce, David Newman and Alvin Rabushka (1985). Forecasting political events: The future of Hong Kong.

Buhaug, H., J. Nordkvelle, T. Bernauer, T. Boehmelt, M. Brzoska, J.W. Busby, A. Ciccone, H. Fjelde, E. Gartzke, N.P. Gleditsch, J.A. Goldstone, H. Hegre, H. Holtermann, J.S.A. Link, P.M. Link, P. Lujala, J. O'Loughlin, C. Raleigh, J. Scheffran, J. Schilling, T.G. Smith, O.M. Theisen, R.S.J. Tol, H. Urdal, and N. von Uexkull (2014). One effect to rule them all? A comment on climate and conflict. Under review.

Buhaug, Halvard, Scott Gates and Päivi Lujala (2009). Geography, Rebel Capability, and the Duration of Civil Conflict. Journal of Conflict Resolution, vol. 53(4), pp. 544-569.

Cammett, Melani, Ishac Diwan, Alan Richards, and John Waterbury (2015). The Political Economy of the Arab Uprisings. In *A Political Economy of the Middle East*. Fourth edition. Boulder, CO: Westview Press.

Caprioli, Mary (2000). Gendered Conflict. Journal of Peace Research, vol. 37(1), pp. 51-68.

Caprioli, Mary (2003a). Gender Equality and Civil Wars. CPR Working Papers, Paper No. 8. World Bank. Available at documents.worldbank.org/curated/en/989601468762305507/pdf/270910Gender0e1PROWp0no10801public1.pdf.

Caprioli, Mary (2003b). Gender Equality and State Aggression: The Impact of Domestic Gender Equality on State First Use of Force. International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations, vol. 29(3), pp. 195-214.

Caprioli, Mary (2005). Primed for Violence: The Role of Gender Inequality in Predicting Internal Conflict. International Studies Quarterly, vol. 49, pp. 161-178.

CARE (2018). Syrian refugees in Lebanon eight years on: What works and why that matters for the future. Technical report. CARE International in Lebanon. Available at https://reliefweb.int/report/lebanon/syrian-refugees-lebanon-eight-years-what-worksand-why-matters-future.

Cederman, Lars-Erik and Kristian S. Gleditsch (2009). Introduction to Special Issue on Disaggregating Civil War. Journal of Conflict Resolution, vol. 53(4), pp. 487-495.

Cederman, Lars-Erik, Kristian Skrede Gleditsch, Idean Salehyan, and Julian Wucherpfennig (2013). Transborder Ethnic Kin and Civil War. International Organization, vol. 67(2), pp. 389-410.

Cederman, Lars-Erik, Luc Girardin and Kristian Skrede Gleditsch (2009). Ethnonationalist Triads: Assessing the Influence of Kin Groups on Civil Wars. World Politics, vol. 61(2), pp. 403-437.

Cengiz, Mahmut (2017a). Amped in Ankara: Drug trade and drug policy in Turkey from the 1950s through today. Brookings Institution.

Cengiz, Mahmut (2017b). Turkey has a major drug problem—here's how to get a handle on it. Brookings. Available at https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/04/05/turkey-has-a-majordrug-problem-heres-how-to-get-a-handle-on-it/.

Chadefaux, Thomas (2014). Early warning signals for war in the news. Journal of Peace Research, vol. 51(1), pp. 5-18.

Charmes, Jacques (2015). Time Use across the World: Findings of a World Compilation of Time Use Surveys. Background Paper. UNDP Human Development Report Office.

Chatterton, Brian (2011). The Politics of Water Scarcity in Egypt. Available at https://www.mei.edu/publications/politics-water-scarcity-egypt.

Chenoweth, Erica (2011). Nonviolent and Violent Campaigns and Outcomes (NAVCO) data set, v. 1.1. Technical report, Wesleyan University Waterbury, CT.

Chenoweth, Erica and Orion A. Lewis (2013). Unpacking nonviolent campaigns. Introducing the NAVCO 2.0 dataset. Journal of Peace Research, vol. 50(3), pp. 415-423.

Chenoweth, Erica and Jay Ulfelder (2017). Can Structural Conditions Explain the Onset of Nonviolent Uprisings? Journal of Conflict Resolution, vol. 61(2), pp. 298-324.

Chenoweth, Erica, Jonathan Pinckney and Orion Lewis (2018). Days of rage: Introducing the NAVCO 3.0 dataset. Journal of Peace Research, vol. 55(4), pp. 524-534. Available at https://doi.org/10.1177/0022343318759411.

Colaresi, Michael and Zuhaib Mahmood (2017). Do the Robot: Lessons from Machine Learning to Improve Conflict Forecasting. Journal of Peace Research, vol. 54(2), pp. 193-214.

Collier, Paul and Anke Hoeffler (1998). On the Economic Causes of Civil War. Oxford Economic Papers, vol. 50(4), pp. 563-573.

Collier, Paul and Anke Hoeffler (2004). Greed and Grievance in Civil War. Oxford Economic Papers, vol. 56(4), pp. 563-595.

Coppedge, Michael, John Gerring, Staffan I. Lindberg, Svend-Erik Skaaning, Jan Teorell, David Altman, Frida Andersson, Michael Bernhard, Steven M. Fish, Adam Glynn, Allen Hicken, Carl Henrik Knutsen, Kyle L. Marquardt, Kelly McMann, Valeriya Mechkova, Pamela Paxton, Daniel Pemstein, Laura Saxer, Brigitte Seim, Rachel Sigman, and Jeffrey Staton (2017). V-Dem Codebook v7.1. Varieties of Democracy (V-Dem) Project.

Crisis Group (2019). Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute. Africa Report No. 271.

Cunen, Celine, Nils Lid Hjort and Håvard Mokleiv Nygård (2019). Statistical Sightings of Better Angels: Analysing the Distribution of Battle Deaths in Interstate Conflict over Time. Mimeo, PRIO and UiO.

De Groeve, Tom, Karmen Poljansek and Luca Vernaccini (2016). Index for Risk Management INFORM: Concept and Methodology. Joint Research Centre Scientific and Policy Reports: European Commission.

DeRouen, K., M. J. Ferguson, S. Norton, Young Hwan Park, J. Lea, and A. Streat-Bartlett (2010). Civil war peace agreement implementation and state capacity. Journal of Peace Research, vol. 47(3), pp. 333-346.

Diamond, Larry (2010). Why Are There No Arab Democracies? Journal of Democracy, vol. 21, pp. 93-112.

Doyle, Michael W. and Nicholas Sambanis (2000). International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis. American Political Science Review, vol. 94(4), pp. 779-801.

Doyle, Michael W. and Nicholas Sambanis (2006). Making War & Building Peace: United Nations Peace Operations. Princeton: Princeton University Press.

d'Amour, C. Bren, Leonie Wenz, Matthias Kalkuhl, Jan Christoph Steckel, and Felix Creutzig (2016). Teleconnected food supply shocks. Environmental Research Letters, vol. 11(3).

El-Swais, Maha (2015). Ten facts you didn't know about women in the Arab world. Arab Voices. World Bank Blog.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2015). Status of Arab Women Report: Access to Justice for Women and Girls in the Arab Region: From Ratification to Implementation of International Instruments. E/ESCWA/ECW/2015/1.

ESCWA (2016). Demographic Profile of the Arab Region: Realizing the Demographic Dividend. E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper.3.

ESCWA (2017a). Harnessing the Demographic Dividend. Social Development Bulletin, vol. 6 (2). E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.6.

ESCWA (2017b). 2017 Situation Report on International Migration: Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development. Technical report Economic and Social Commission for Western Asia. E/ESCWA/SDD/2017/1. Available at https://www.unescwa.org/publications/2017-situation-report-international-migration.

ESCWA (2017c). Water Development Report 7: Climate Change and Disaster Risk Reduction in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2017/3.

ESCWA (2017d). Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2017/1.

ESCWA (2017e). Women's Political Representation in the Arab Region. E/ESCWA/ECW/2017/3.

ESCWA (2017f). Women in Numbers (ECW information kit).

ESCWA (2017g). Policy Brief on Arab Women's Economic Empowerment. E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.6.

ESCWA (2017h). The State of Gender Justice in the Arab Region. E/ESCWA/ECW/2017/4.

ESCWA (2018). Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region. E/ESCWA/SDD/2017/3.

ESCWA (2019). Beyond Boundaries: Utilizing Protection Orders to Cultivate a Holistic Response to Domestic Violence in the Arab Region. E/ESCWA/ECW/2019/1.

ESCWA (forthcoming). Policy Brief: A Gendered Approach to Post-conflict and Transitional Justice in the Arab Region: A Potential Role for National Women's Machineries.

Fagen, Patricia Weiss (2011). Refugees and IDPs after conflict: Why they do not go home. Special Report 268. United States Institute of Peace.

Fair, C. Christine and Bryan Shepherd (2006). Who Supports Terrorism? Evidence from Fourteen Muslim Countries. Studies in Conflict & Terrorism, vol. 29(1), pp. 51-74.

Fearon, James D. (2005). Primary Commodity Export and Civil War. Journal of Conflict Resolution, vol. 49(4), pp. 483-507.

Fearon, James D. (2011). Governance and Civil War Onset. In *Background Paper for the World Bank's World Development Report*. New York, NY: The World Bank.

Fearon, James D. and David D. Laitin (2003). Ethnicity, Insurgency, and Civil War. American Political Science Review, vol. 97(1), pp. 75-90.

Ferrant, Gaell, Luca Maria Pesando and Keiko Nowacka (2014). Unpaid Care Work: The missing link in the analysis of gender gaps in labour outcomes. OECD Development Centre.

Forsberg, Erika (2014). Transnational Transmitters: Ethnic Kinship Ties and Conflict Contagion 1946-2009. International Interactions, vol. 40(2), pp. 143-165.

Fortna, Virginia Page (2004). Interstate Peacekeeping: Causal Mechanisms and Empirical Effects. World Politics, vol. 56, pp. 481-519.

Fortna, Virginia Page (2008). Does Peacekeeping Work?: Shaping Belligerents' Choices After Civil War. Princeton: Princeton University Press.

Forum on Religion & Public Life (2011). The Future of the Global Muslim Population: Projections for 2010-2030. Technical report. Pew Research Center.

Frontex (2015). Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report 2015. Frontex Luxembourg. Available at https://data.europa.eu/euodp/en/data/dataset/AFIC-2015.

Gates, Scott, Håvard Hegre, Håvard Nygård, and Håvard Strand (2010). Consequences of Conflict in the MENA Region. Background Paper for the World Bank Flagship Report on the Middle East and North Africa.

Klugman, Jeni, Amie Gaye, Patty Chang, Arjun Krishnan, Marianne Dahl, and Roudabeh Kishi (2017). Women, Peace, and Security Index 2017/18: Tracking Sustainable Peace through Inclusion, Justice, and Security for Women. Washington, D.C.: GIWPS and PRIO.

Klugman, Jeni, Amie Gaye, Marianne Dahl, Kelly Dale, and Elena Ortiz (2019). Women, Peace, and Security Index 2019/20: Tracking Sustainable Peace through Inclusion, Justice, and Security for Women. Washington, D.C.: GIWPS and PRIO.

Gaub, F. (2012). Understanding Instability: Lessons from the "Arab Spring". Report for the 'History of British Intelligence and Security' research project. Art and Humanities Research Council, Swindon, UK.

Gaub, F. (2019). Arab Futures 2.0: The Road to 2020. Chaillot Paper/154. European Union Institute for Security Studies, p. 22.

Gill, Jeff (1999). The Insignificance of Null Hypothesis Significance Testing. Political Research Quarterly, vol. 52(3), pp. 647-674.

Gilligan, Michael J. and Ernest J. Sergenti (2008). Do UN Interventions Cause Peace? Using Matching to Improve Causal Inference. Quarterly Journal of Political Science, vol. 3, pp. 89-122.

Girls Not Brides (2019). Online Dashboard.

Gleditsch, Kristian S. and Michael D. Ward (1999). A Revised List of Independent States since the Congress of Vienna. International Interactions, vol. 25(4), pp. 393-413.

Gleditsch, Nils Petter, Peter Wallensteen, Mikael Eriksson, Margareta Sollenberg, and Håvard Strand (2002). Armed conflict 1946-2001: A new dataset. Journal of Peace Research, vol. 39(5), pp. 615-637.

Goemans, Henk, Kristian S. Gleditsch and Giacomo Chiozza (2009). Introducing Archigos: A Dataset of Political Leaders. Journal of Peace Research, vol. 46(2), pp. 269-283.

Goldstone, Jack A., Robert H. Bates, David L. Epstein, Ted R. Gurr, Michael B. Lustik, Monty G. Marshall, Jay Ulfelder, and Mark Woodward (2010). A Global Model for Forecasting Political Instability. American Journal of Political Science, vol. 54(1), pp. 190-208.

Gurr, Ted Robert (1970). Why Men Rebel. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gurr, Ted R. and Mark Irving Lichbach (1986). Forecasting Internal Conflict: A Competitive Evaluation of Empirical Theories. Comparative Political Studies, vol. 19(1), pp. 3-38.

Gurr, Ted R. and Will H. Moore (1997). Ethnopolitical Rebellion: A Cross-Section Analysis of the 1980s with Risk Assessments for the 1990s. American Journal of Political Science, vol. 41(4), pp. 1079-1103.

Guttman, N.B. (1999), Accepting the standardized precipitation index: a calculation algorithm. Journal of the American Water Resources Association, No. 35, pp. 311-322.Hamanaka, Shingo (2017). Demographic change and its social and political implications in the Middle East. Asian Journal of Comparative Politics, vol. 2(1), pp. 70-86. Available at https://doi.org/10.1177/2057891116636490.

Harff, Barbara (2003). No Lessons Learned from the Holocaust? Assessing Risks of Genocide and Political Mass Murder since 1955. American Political Science Review, vol. 97(1), p. 57-74.

Harff, Barbara and Ted Robert Gurr (1998). Systematic Early Warning of Humanitarian Emergencies. Journal of Peace Research, vol. 35(5), pp. 551-579.

Hastie, Trevor, Robert Tibshirani and Jerome Friedman (2009). The Elements of Statistical Learning: Data Mining, Inference, and Prediction. New York, NY: Springer.

Hegre, Håvard and Håvard M. Nygård (2011). The Governance-Conflict Trap in the ESCWA Region. Typescript, Consultancy paper for the study The Governance Deficit and Conflict Relapse in the ESCWA Region.

Hegre, Håvard and Håvard M. Nygård (2015). Governance and Conflict Relapse. Journal of Conflict Resolution, vol. 59(6), pp. 984-1016. Available at https://doi.org/10.1177/0022002713520591.

Hegre, Håvard, Joakim Karlsen, Håvard M. Nygård, Håvard Strand, and Henrik Urdal (2013). Predicting Armed Conflict 2010-2050. International Studies Quarterly, vol. 55(2), pp. 250-270.

Hegre, Håvard, Nils W. Metternich, Håvard Mokleiv Nygård, and Julian Wucherpfennig (2017). Introduction: Forecasting in peace research. Journal of Peace Research, vol. 54(2), pp. 113-124.

Hegre, Håvard, Lisa Hultman and Håvard M. Nygård (2019). Evaluating the Conflict-Reducing Effect of UN Peacekeeping Operations. The Journal of Politics, vol. 81(1), pp. 215-232. Available at https://doi.org/10.1086/700203.

Hegre, Håvard, Marie Allansson, Matthias Basedau, Mike Colaresi, Mihai Croicu, Hanne Fjelde, Frederick Hoyles, Lisa Hultman, Stina Högbladh, Remco Jansen, Naima Mouhleb, Sayeed Auwn Muhammad, Desiree Nilsson, Håvard Mokleiv Nygård, Gudlaug Olafsdottir, Kristina Petrova, David Randahl, Espen Geelmuyden Rød, Gerald Schneider, Nina von Uexkull and Jonas Vestby (2019). ViEWS: A political Violence Early Warning System. Journal of Peace Research, vol. 56(2), pp. 155-174. Available at https://doi.org/10.1177/0022343319823860.

Heydemann, Steven (2016). Explaining the Arab Uprisings: Transformations in Comparative Perspective. Mediterranean Politics, vol. 21(1), pp. 192-204. Available at http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2015.1081450.

Hsiang, Solomon M., Marshall Burke and Edward Miguel (2013). Quantifying the Influence of Climate on Human Conflict. Science Online.

Hudson, Valerie M., Bonnie Ballif-Spanvill, Mary Caprioli, and Chad F. Emmett (2012). Sex and World Peace. Columbia University Press.

Human Rights Watch (2019). World Report 2019.

Högbladh, Stina (2019). UCDP GED Codebook version 19.1.

Idris, Iffat (2016). Youth Unemployment and Violence: Rapid Literature Review. Technical report. GSDRC: University of Birmingham.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (2019). Database. Technical report. Available at http://www.internal-displacement.org/database/displacement-data (accessed 14 December 2014).

International Labour Organization (ILO) (2015). Global employment trends for youth 2015: Scaling up investments in decent jobs for youth. Geneva: ILO. Available at http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/2015/489180.pdf.

International Service for Human Rights (2018). The Backlash against Civil Society Access and Participation at the United Nations. Technical report. International Service for Human Rights.

King, Gary and Langche Zeng (2001). Improving Forecasts of State Failure. World Politics, vol. 53(4), pp. 623-658.

Lelieveld, J., P. Hadjinicolaou, E. Kostopoulou, C. Giannakopoulos, A. Pozzer, M. Tanarhte, and E. Tyrlis (2014). Model projected heat extremes and air pollution in the eastern Mediterranean and Middle East in the twenty-first century. Regional Environmental Change, vol. 14(5), pp. 1937-1949. Available at https://doi.org/10.1007/s10113-013-0444-4.

Levin, Victoria, Matteo Morgandi and Joana C. G. Silva (2012). Inclusion and resilience: the way forward for social safety nets in the Middle East and North Africa - overview. MENA development report. Washington, D.C.: World Bank. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/248591468052751183/Inclusion-andresilience-the-way-forward-for-social-safety-nets-in-the-Middle-East-and-North-Africaoverview.

NOAA (2011). DMSP-OLS Nighttime Lights. Image and data processing by NOAA's National Geophysical Data Center. DMSP data collected by the US Air Force Weather Agency (accessed 14 December 2019 via the PRIO-GRID database).

Londregan, John B. and Keith T. Poole (1990). Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power. In *World Politics*, vol. 42(02), pp. 151-183. Available at http://dx.doi.org/10.1017/S0043887100011072.

Lujala, Päivi, Jan K. Rod and Nadja Thieme (2007). Fighting over oil: Introducing a new dataset. Conflict Management and Peace Science, vol. 24(3), pp. 239-256.

Marshall, Monty G., Ted R. Gurr and Keith Jaggers (2013). POLITY IV PROJECT: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2013. Center for Systemic Peace.

McClelland, Charles A. and Gary D. Hoggard (1968). Conflict patterns in the interactions among nations. University of Southern California.

Meiyappan, Prasanth and Atul K. Jain (2012). Three distinct global estimates of historical land-cover change and land-use conversions for over 200 years. Frontiers of Earth Science, vol. 6(2), pp. 122-139.

Montgomery, Jacob M., Florian M. Hollenbach and Michael D. Ward (2012). Improving predictions using ensemble Bayesian model averaging. Political Analysis, vol. 20(3), pp. 271-291.

Muchlinski, David, David Siroky, Jingrui He, and Matthew Kocher (2016). Comparing Random Forest with Logistic Regression for Predicting Class-Imbalanced Civil War Onset Data. Political Analysis, vol. 24(1), pp. 87-103.

Nilsson, Desiree (2012). Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace. International Interactions, vol. 38(2), pp. 243-266.

Nordhaus, William D. (2006). Geography and macroeconomics: New data and new findings. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, vol. 103(10), pp. 3510-3517.

Nygård, Håvard Mokleiv (2015). Predicting International Politics. Internasjonal Politikk, vol. 72(04), pp. 467-487.

Nygård, Håvard Mokleiv and George Willcoxon (2019). Anticipating Risks in the Arab Region: A Machine Learning Approach. ESCWA Technical Paper.Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) (2017). World Oil Outlook 2040.

O'Reilly, Marie, Andrea O. Suilleabhain and Thania Paffenholz (2015). Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes. New York: International Peace Institute.

Paffenholz, Thania, Nick Ross, Steven Dixon, Anna-Lena Schluchter, and Jacqui True (2016). Making Women Count - Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations. Geneva: Inclusive Peace and Transition Initiative, Graduate Institute of International and Development Studies, UN Women.

Pettersson, Therese, Stina Högbladh and Magnus Oberg (2019). Organized violence, 1989-2018 and peace agreements. Journal of Peace Research, vol. 56(4).

Powell, Jonathan M. (2012). Determinants of the Attempting and Outcome of Coup. Journal of Conflict Resolution, vol. 56(6), pp. 1017-1104.

Powell, Jonathan M. and Clayton L. Thyne (2011). Global instances of coups from 1950 to 2010: A new dataset. Journal of Peace Research, vol. 48(2), pp. 249-259.

Raleigh, Clionadh, Håvard Hegre, Joakim Karlsen, and Andrew Linke (2010). Introducing ACLED: An Armed Conflict Location and Event Dataset. Journal of Peace Research, vol. 47(5), pp. 651-660. Available at https://doi.org/10.1177/0022343310378914.

Richardson, Lewis F. (1960). Statistics of Deadly Quarrels. Pittsburgh, PA: Boxwood.

Ross, Michael L. (2013). Oil and Gas Data, 1932-2011. Online resource.

Salehyan, Idean (2010). The delegation of war to rebel organizations. Journal of Conflict Resolution, vol. 54(3), pp. 493-515.

Salehyan, Idean, Cullen S. Hendrix, Jesse Hamner, Christina Case, Christopher Linebarger, Emily Stull, and Jennifer Williams (2012). Social Conflict in Africa: A New Database. International Interactions, vol. 38(4), pp. 503-511. Available at http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03050629.2012.697426.

Salehyan, Idean and Kristian S. Gleditsch (2006). Refugees and the Spread of Civil War. International Organization, vol. 60(2), pp. 335-366.

Scharpf, Adam, Gerald Schneider, Anna Nöh, and Aaron Clauset (2014). Forecasting the risk of extreme massacres in Syria. European Review of International Studies, vol. 1(2), pp. 50-68.

Schneider, Gerald, Nils P. Gleditsch and Sabine Carey (2010). Exploring the past, anticipating the future: A symposium. International Studies Review, vol. 12(1), pp. 1-7.

Schrodt, Phil, Erin M. Simpson and Deborah J. Gerner (2001). Monitoring Conflict. In PRIO Uppsala University DECRG High-Level Scientific Conference on Identifying Wars: Systematic Conflict Research and Its Utility in Conflict Resolution and Prevention, Uppsala, Sweden.

Schrodt, Philip A. (1988). Artificial intelligence and the study of international politics. American Sociologist, vol. 19(1), pp. 71-85.

Schrodt, Philip A. (1991). Prediction of interstate conflict outcomes using a neural network. Social Science Computer Review, vol. 9(3), pp. 359-380.

Schrodt, Philip A. (2014). Seven Deadly Sins of Contemporary Quantitative Political Analysis. Journal of Peace Research, vol. 51(2), pp. 287-300.

Schrodt, Philip A., Shannon G. Davis and Judith L. Weddle (1994). Political science: KEDS – a program for the machine coding of event data. Social Science Computer Review, vol. 12(4), pp. 561-587.

Shalaby, Marwa and Laila Elimam (2017). Arab Women in the Legislative Process. Carnegie Endowment for International Peace.

Singer, David. J. (1973). The Peace Researcher and Foreign Policy Prediction. The Papers of the Peace Science Society (International), vol. 21, pp. 1-13.

Singer, J. David and Melvin Small (1993). Correlates of War Project: National Material Capabilities Data, 1816-1985. Ann Arbor, MI: Inter-university Consortium for Political and Social Research.

Singer, J. David and Melvin Small (1994). Correlates of War Project: International and Civil War Data, 1816-1992. Ann Arbor, MI: Inter-university Consortium for Political and Social Research. Codebook and computer file, ICPSR no. 9905. Available at http://www.umich.edu/cowproj/.

Singer, J. David and Michael David Wallace (1979). To augur well: Early warning indicators in world politics. Sage Publications, Inc.

Small, Melvin and J. David Singer (1982). Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980. Beverly Hills, CA: Sage.

Staveteig, Sarah (2011). The Young and the Restless: Population Age Structure and Civil War. Technical report. Wilson Center. Available at https://www.wilsoncenter.org/publication/the-young-and-the-restless-population-age-structure-and-civil-war.

Sundberg, Ralph and Erik Melander (2013). Introducing the UCDP Georeferenced Event Dataset. Journal of Peace Research, vol. 50(4), pp. 523-532.

Taleb, Nassim Nicholas (2007). The black swan: The impact of the highly improbable. Random House.

Tanner-Smith, Emily E., Sandra Jo Wilson and Mark W Lipsey (2013). Risk factors and crime. In *The Oxford Handbook of Criminological Theory*, pp. 89-111.

Thyne, Clayton L. (2010). Supporter of stability or agent of agitation? The effect of US foreign policy on coups in Latin America, 1960-99. Journal of Peace Research, vol. 47(4), pp. 449-461.

Thyne, Clayton L. and Jonathan M. Powell (2014). Coup d'état or Coup d'Autocracy? How Coups Impact Democratization, 1950-2008. Foreign Policy Analysis, vol. 12(2), pp. 192-213.

Tollefsen, Andreas F., Håvard Strand and Halvard Buhaug (2012). PRIO-GRID: A unified spatial data structure. Journal of Peace Research, vol. 49(2), pp. 363-374.

United Nations (2012). The State of Arab Cities 2012: The Challenges of Urban Transition. Technical report. United Nations Human Settlements Programme. Available at https://unhabitat.org/books/the-state-of-arab-cities-2012-challenges-of-urban-transition/.

United Nations and World Bank (2018). Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington, D.C.

UN Women (2015). Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325.

UN Women (2016a). The Business Case for Women's Economic Empowerment in the Arab States Region. Available at https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2016/all/the-business-case-for-womens-economic-empowerment-in-the-arab-states-region.

UN Women (2016b). Women and Violent Radicalization in Jordan.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2016). Female Genital Mutilation/Cutting: A Global Concern.

UNICEF (2017). Status of the World's Children: Children in a Digital World.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2011). Youth Population and Employment in the Middle East and North Africa. Presentation at expert group meeting. UN/POP/EGM-AYD/2011/06. Available at https://www.un.org/en/development/desa/population/events/pdf/expert/17/EGM%20on%20Adolescents_Youth%20and%20Development_Report.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019: Methodology of the United Nations population estimates and projections (ST/ESA/SER.A/425).

United Nations Development Programme (UNDP), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Population Fund (UNFPA), and UN Women (2018). Gender Justice and the Law: Assessment of laws affecting gender equality in the Arab States region.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics (2017). Literacy Rates Continue to Rise from One Generation to the Next. FS/2017/LIT/45. Available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000258942.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2019). Desperate Journeys: Refugees and migrants arriving in Europe and at Europe's borders. Technical report.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNISDR) (2017). Words into Action Guidelines: National Disaster Risk Assessment - Governance Systems, Methodologies, and Use of Results. Technical report.

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) (2018a). Global Study on Smuggling of Migrants.

UNODC (2018b). World Drug Report 2018.

United Nations Peacekeeping (2018). Operational Effect and Women Peacekeepers: Addressing the Gender Imbalance. Available at peacekeeping.un.org/sites/default/files/180516_april_2018_oma_women_without_contingents.pdf.

United Nations Peacekeeping (2019). Gender Statistics September 2019. Available at peacekeeping.un.org/sites/default/files/5_gender_report_sept_2019.pdf.

United Nations Population Fund (UNFPA) (2016). The Economic Cost of Gender Based Violence Survey Egypt 2015. UNFPA, Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) and National Commission for Women.

United States Geological Survey (2019a). Earthquake Catalogue. Available at https://earthquake.usgs.gov/earthquakes/search/.

United States Geological Survey (2019b). What is the probability that an earthquake will occur in the Los Angeles Area? In the San Francisco Bay area? Available at https://www.usgs.gov/faqs/what-probability-earthquake-will-occur-los-angeles-area-san-francisco-bay-area.

University of Edinburgh (n.d.). PA-X Gender Peace Agreements Database. Available at http://www.peaceagreements.org/wsearch (accessed 14 December 2019).

Urdal, Henrik (2006). A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence. International Studies Quarterly, vol. 50(3), pp. 607-630.

Vogt, Manuel, Nils-Christian Bormann, Seraina Ruegger, Lars-Erik Cederman, Philipp Hunziker, and Luc Girardin (2015). Integrating Data on Ethnicity, Geography, and Conflict: The Ethnic Power Relations Data Set Family. Journal of Conflict Resolution.

Wang, Yu (2019). Comparing random forest with logistic regression for predicting class-imbalanced civil war onset data: A comment. Political Analysis, vol. 27(1), pp. 107-110.

Ward, Michael D., Brian D. Greenhill and Kristin M. Bakke (2010). The perils of policy by p-value: Predicting civil conflicts. Journal of Peace Research, vol. 47(4), pp. 363-375.

Ward, Michael D., Nils W. Metternich, Cassy L. Dorff, Max Gallop, Florian M. Hollenbach, Anna Schultz, and Simon Weschle (2013). Learning from the past and stepping into the future: Toward a new generation of conflict prediction. International Studies Review, vol. 15(4), pp. 473-490.

Ward, Michael D. (1984). Differential paths to parity: a study of the contemporary arms race. American Political Science Review, vol. 78(2), pp. 297-317.

Weidmann, Nils B., Hans Dorussen and Kristian S. Gleditsch (2010). The Geography of the International System: The CShapes Dataset. International Interactions, 36(1), pp. 86-106.

Weidmann, Nils B. and Michael D. Ward (2010). Predicting conflict in space and time. Journal of Conflict Resolution, vol. 54, pp. 883-901.

World Food Programme (WFP) and Overseas Development Institute (ODI) (2015). Food in an uncertain future: The impacts of climate change on food security and nutrition in the Middle East and North Africa. Technical report. Available at https://www1.wfp.org/publications/2015-food-uncertain-future.

World Health Organization (WHO) (2013). Global and regional estimates of violence against women: Prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence.

Willcoxon, George Frederick (2019). Understanding risks in the Arab region: Assessing violent conflict, political instability, and their drivers.

Witmer, Frank D.W., Andrew M. Linke, John O'Loughlin, Andrew Gettelman, and Arlene Laing (2017). Subnational violent conflict forecasts for sub-Saharan Africa, 2015-65, using climate-sensitive models. Journal of Peace Research, vol. 54(2), pp. 175-192.

Women Peacebuilders Program (2017). Women Peacebuilders from the MENA Region Discussing Shrinking Civil Society Space due to Countering Terrorism Financing.

World Bank (2019). World Development Indicators.

World Economic Forum (2018). The Global Gender Gap Report. Available at http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2018/.

Wright, Q. (1965/1942). A study of war. 2nd ed. Chicago, IL: University of Chicago Press (with a commentary on war since 1942).

Ziliak, Stephen T. and Deirdre N. McCloskey (2008). The Cult of Statistical Significance: How the Standard Error Costs Us Jobs, Justice, and Lives. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Zinnes, Dina A. and Robert G. Muncaster (1984). The dynamics of hostile activity and the prediction of war. Journal of Conflict Resolution, vol. 28(2), pp. 187-229.

Østby, Gudrun, Henrik Urdal, Mohammad Zulfan Tadjoeddin, S. Mansoob Murshed, and Håvard Strand (2011). Population Pressure, Horizontal Inequality and Political Violence: A Disaggregated Study of Indonesian Provinces, 1990-2003. Journal of Development Studies, vol. 47(3), pp. 377-398.

الحواشي

الفصل الأول

1. تقرير تقني بعنوان "المبادئ التوجيهية للانتقال من الكلام إلى العمل: نظام الحوكمة، والمنهجيات، واستخدام النتائج المتعلقة بالتقييمات الوطنية لمخاطر الكوارث"، صادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2017).
2. مؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي (2019a). فهرس الزلازل. متاح عبر: https://earthquake.usgs.gov/earthquakes/search/.
3. مؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي (2019b). كم يبلغ احتمال حدوث زلزال في منطقة لوس أنجلوس؟ وفي منطقة خليج سان فرانسيسكو؟ متاح عبر: https://www.usgs.gov/faqs/what-probability-earthquake-will-occur-los-angeles-area-san-francisco-bay-area.
4. استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR).
5. المرجع نفسه.
6. ورقة بحث تقنية صادرة عن الإسكوا من تأليف جورج فريدريك ويلكوكسون (2019)، بعنوان "فهم المخاطر في المنطقة العربية: تقييم النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار السياسي ومحركاتها".

الفصل الثاني

7. ويلكوكسون، 2019.
8. كريستوفر بلاتمان وإدوارد ميغيل (2010). مقالة بعنوان "الحرب الأهلية"، مجلة البيانات الاقتصادية، العدد 48، الصفحات من 3 إلى 57.
9. دراسة من تأليف رالف ساندبرغ وإيريك ميلاندر (2013)، بعنوان "الإضاءة على مجموعة بيانات الأحداث جغرافية المصدر التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات"، مجلة بحوث السلام، العدد 50 (الجزء 4)، الصفحات من 523 إلى 532؛ ودراسة من تأليف ستينا هوغبلا (2019)، بعنوان "كتاب الرموزالخاص بمجموعة بيانات الأحداث جغرافية المصدر التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات"، النسخة 19.1.
10. دراسة من تأليف كليونا راليغ، وهافرد هيغري، وجواكيم كارلسن، وأندرو لينك (2010)، بعنوان "الإضاءة على مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED)"، مجلة بحوث السلام، العدد 47 (الجزء الخامس)، الصفحات من 651 إلى 660. متاح عبر: https://doi.org/10.1177/0022343310378914.
11. تم استثناء الجمهورية العربية السورية من مجموعة البيانات الجغرافية المصدر بشأن الحوادث لدواع تتعلق بجودة البيانات. وقد تم تعديل عدد الحوادث من الناحية اللوغاريتمية لأغراض تتعلق بتيسير قراءة بيانات الخريطة.
12. دراسة من تأليف جون لوندريغن، وكايث بوول (1990)، بعنوان "الفقر، فخ الانقلابات، والاستيلاء على السلطة التنفيذية"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 42 (الجزء 2)، الصفحات من 151 إلى 183. متاح عبر: http://dx.doi.org/10.1017/S0043887100011072.
13. كلايتون ثاين وجوناثان باول (2014): انقلاب على النظام أم انقلاب على الدكتاتورية؟ تأثير الانقلابات العسكرية على نشر الديمقراطية، من 1950 إلى 2008. منشور عبر مجلة تحليل السياسة الخارجية (Foreign Policy Analysis)؛ وكلايتون ثاين (2010). عامل داعم للاستقرار أم مسبب للنعرات؟ تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية، من 1960 إلى 1999، مجلة بحوث السلام، المجلد 47 (العدد 4)، الصفحات من 449 إلى 461؛ وجوناثان باول، (2012): محددات محاولة الانقلاب ونتائجه، مجلة حل النزاعات، المجلد 56 (العدد 6)، الصفحات من 1017 إلى 1104.
14. باول، 2012.
15. ثاين، 2010.
16. باول وثاين، 2011.

17. تقرير تقني من تأليف إيريكا شينويث (2011)، بعنوان "مجموعة بيانات الحملات العنفية واللاعنفية ونتائجها (NAVCO)"، النسخة 1.1، صادر عن جامعة ويسليان واتربوري، كونيتيكت؛ ودراسة من تأليف إيريكا شينويث وأوريون لويس (2013)، بعنوان: "تحليل الحملات اللاعنفية. استعراض مجموعة بيانات NAVCO 2.0"، صادرة عن مجلة بحوث السلام، المجلد 50 (العدد 3)، الصفحات من 415 إلى 423؛ ودراسة من تأليف إيريكا شينويث وجوناثان بينكني وأوريون لويس (2018)، بعنوان "أيام الغضب: استعراض مجموعة بيانات NAVCO 3.0"، منشورة في مجلة بحوث السلام، المجلد 55 (العدد 4)، الصفحات من 524 إلى 534. متاحة عبر: https://doi.org/10.1177/0022343318759411.
18. دراسة من تأليف أيديان صالحيان وآخرون (2012)، بعنوان "قاعدة بيانات جديدة حول الصراع الاجتماعي في أفريقيا"، منشورة في مجلة التفاعلات الدولية، المجلد 38 (العدد 4)، الصفحات من 503 إلى 511. متاحة عبر: http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03050629.2012.697426.
19. رالي وآخرون، 2010.
20. بلاتمان وميغيل (2010)؛ وورقة بحث أساسية لصالح تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي، نيويورك، من تأليف جايمس فيرون (2011)، بعنوان "الحوكمة وبداية الحرب الأهلية".
21. دراسة من تأليف هالفرد بوهوغ، وسكوت غايتس وبايفي لوجالا (2009)، بعنوان "تأثير العوامل الجغرافية وقدرات المتمردين على إطالة أمد الحروب الأهلية"، منشورة في مجلة حل النزاعات، المجلد 53، العدد 4، الصفحات من 544 إلى 569.
22. دراسة من تأليف مايكل دويل، ونيكولاس سامبانيس، (2000)، بعنوان "تحليل نظري وكمي لبناء السلام الدولي"، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 94 (العدد 4)، الصفحات من 779 إلى 801؛ ودراسة من تأليف مايكل دويل ونيكولاس سامبانيس، (2006)، بعنوان "صنع الحرب وبناء السلام: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، صادرة في برينستون، عن مطبعة جامعة برينستون؛ ودراسة من تأليف فيرجينيا بايج فورتنا، (2004)، بعنوان "حفظ السلام بين الدول: الآليات السببية والآثار التجريبية"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 56، الصفحات من 481 إلى 519؛ ودراسة من تأليف فيرجينيا بايج فورتنا، (2008)، بعنوان "هل يؤتي حفظ السلام أكله؟ تحديد شكل خيارات المتحاربين بعد الحرب الأهلية"، صادرة في برينستون، عن مطبعة جامعة برينستون؛ ودراسة من تأليف مايكل جيليجان، وإرنست سيرجنتي (2008)، بعنوان "هل تؤدي تدخلات الأمم المتحدة إلى إحلال السلام؟ استخدام المطابقة لتحسين الاستدلال السببي"، المجلة الفصلية للعلوم السياسية، المجلد 3، الصفحات من 89 إلى 122.
23. إيريكا شينويث، وجاي أولفيلدر (2017). هل يمكن للظروف الهيكلية تفسير سبب اندلاع الانتفاضات اللاعنفية؟ مجلة حل النزاعات، المجلد 61 (العدد 2)، الصفحات من 298 إلى 324.
24. تقرير لصالح مشروع البحث حول 'تاريخ جهاز المخابرات والأمن البريطاني'، التابع لمجلس بحوث الفنون والعلوم الإنسانية، سويندون، المملكة المتحدة، من تأليف فلورانس غوب (2012)، بعنوان "فهم عدم الاستقرار: دروس من الربيع العربي".
25. غوب، 2012.
26. دراسة أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي (2018)، بعنوان "مسارات السلام: نُهُج شاملة لدرء النزاعات العنيفة"، صادرة في واشنطن العاصمة.
27. دراسة من تأليف بول كولير، وأنكه هوفلر (1998)، بعنوان "شرح الأسباب الاقتصادية للحروب الأهلية"، منشورة ضمن أوراق أكسفورد الاقتصادية، المجلد 50 (العدد 4)، الصفحات من 563 إلى 573؛ ودراسة من تأليف بول كولير، وأنكه هوفلر (2004)، بعنوان "الجشع والمظالم في الحرب الأهلية"، منشورة ضمن أوراق أكسفورد الاقتصادية، المجلد 56 (العدد 4)، الصفحات من 563 إلى 595.
28. دراسة من تأليف جيمس فيرون، وديفيد لايتين (2003)، بعنوان "الانتماء العرقي والتمرد والحرب الأهلية"، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 97 (العدد 1)، الصفحات من 75 إلى 90.
29. الأمم المتحدة والبنك الدولي، 2018، صفحة 109.
30. دراسة من تأليف غودرون أوستبي، وهنريك أوردال، ومحمد زلفان تاج الدين، وسيّد منسوب مرشد، وهافارد ستراند (2011)، بعنوان "الضغط السكاني وعدم المساواة الأفقية والعنف السياسي: دراسة مفصلة عن الأقاليم في إندونيسيا من 1990 إلى 2003"، مجلة دراسات التنمية، المجلد 47 (العدد 3)، الصفحات من 377 إلى 398.
31. مقتبس من كتاب ألفه تيد روبرت غور (1970) بعنوان: "لم يتمرّد الرجال؟"، صادر في برينستون، نيوجيرسي، عن مطبعة جامعة برينستون.
32. الأمم المتحدة والبنك الدولي، 2018؛ وغور، 1970.
33. دراسة من تأليف لاري دايموند (2010) بعنوان "ما سبب غياب الأنظمة الديمقراطية في العالم العربي؟"، مجلة الديمقراطية، المجلد 21، الصفحات من 93 إلى 112.
34. دراسة من تأليف كارل ديروين، ومارك فيرغسون، وساموبل نورتون، ويونغ هوان بارك، وجينا ليا، وأشلي ستريت-بارتليت (2010) بعنوان "تطبيق اتفاقيات السلام في الحرب الأهلية والدولة القادرة"، مجلة بحوث السلام، المجلد 47 (العدد 3)، الصفحات من 333 إلى 346.
35. دراسة من تأليف ستيفن هايدمان (2016) بعنوان "تفسير الانتفاضات العربية: التحولات من المنظور المقارن، صفحة 197"، مجلة سياسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، المجلد 21 (العدد 1)، الصفحات من 192 إلى 204. مُتاحة عبر: http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2015.1081450.

36. المرجع نفسه.
37. دراسة من تأليف ميلاني كاميت، وإسحق ديوان، وآلان ريتشاردز، وجون واتربوري (2015) بعنوان "الاقتصاد السياسي للانتفاضات العربية"، من كتيب الاقتصاد السياسي لبلدان الشرق الأوسط، الطبعة الرابعة، بولدر، كولورادو، دار نشر ويستفيو برس.
38. المرجع نفسه.
39. دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية (2015) بعنوان "اتجاهات توظيف الشباب حول العالم لعام 2015: تعزيز الاستثمارات في الوظائف اللائقة بالشباب"، جنيف: منظمة العمل الدولية.
40. المرجع نفسه.
41. المرجع نفسه.
42. دراسة من تأليف كارول كريستين فير، وبرايان شيفرد (2006) بعنوان "من يدعم الإرهاب؟ أدلة من أربعة عشر بلداً مسلماً"، مجلة دراسات في النزاعات والإرهاب، المجلد 29 (العدد 1)، الصفحات من 51 إلى 74.
43. دراسة من تأليف هنريك أوردال (2006) بعنوان "صراع أجيال؟ طفرات الشباب والعنف السياسي"، مجلة الدراسات الدولية الفصلية، المجلد 50 (العدد 3)، الصفحات من 607 إلى 630.
44. دراسة من تأليف جايمس فيرون (2005) بعنوان "تصدير السلع الأساسية والحرب الأهلية"، مجلة حل النزاعات، المجلد 49، الصفحات من 483 إلى 507.
45. دراسة من تأليف سولومون هسيانغ ومارشال بيرك وإدوارد ميغيل (2013)، بعنوان "تحديد الأثر الكمّي لتغيُّر المناخ على النزاعات البشرية". مجلة ساينس أونلاين (العلوم عبر الإنترنت).
46. دراسة من تأليف هالفرد بوهاوغ، وجوناس نوردكفيل، وتوماس بيرناور، وتوبياس بوهميلت، ومايكل برزوسكا، وجاي دبليو بوسبي، وأنطونيو سيكوني، وهانا فيالد، وإيريك غارتزكي، ونيلز بيتر غليديتش، وجاك غولدستون، وهافارد هيغر، وهانز هولترمان، وجاي اس آي لينك، وبي ام لينك، وبايفي لوجالا، وجون أولوغلين، وكليونا رالي، ويورغن شيفرن، وجانبيتر شيلينغ، وثيرمان سميث، وام فيدار تيسن، وريتشارد تول، وهنريك أوردال، ونينا فون يواكسل (2014)، بعنوان "تأثير واحد يتحكم بهم جميعاً؟ دراسة العلاقة بين العوامل المناخية والنزاعات"، قيد المراجعة.
47. الفصل 12 من الدراسة التي ألفها ويليام نيل أدجر، وخوان بولهين (2014)، بعنوان "الأمن البشري"، (تحت العنوان الفرعي: تغير المناخ لعام 2014: الآثار والتكيّف وعوامل الضعف).
48. التقرير التقني رقم 81658 من تأليف أديتي بانرجي، وراخي بهافناني، وكاثرين بيرتونبوي، وأسامة حمد، وأليخاندرا لينياريس- ريفاس باراندياران، وسحر صفائي، وديبالي تيواري، وأندريا زانون (2014)، بعنوان "نظرة عامة إقليمية على الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، صادر عن البنك الدولي.
49. دراسة من تأليف إيفا بيلين (2004)، بعنوان "قوة الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط: الاستثنائية في المنظور المقارن"، مجلة السياسة المقارنة، المجلد 36 (العدد 2)، الصفحات من 139 إلى 157؛ ودراسة من تأليف إيفا بيلين (2012)، بعنوان "إعادة النظر في قوة الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط: دروس من الربيع العربي"، مجلة السياسة المقارنة، المجلد 44 (العدد 2)، الصفحات من 127 إلى 149.
50. بيلين، 2012، صفحة 128.
51. دراسة من تأليف لارس إريك سيدرمان، وكريستيان سكريد غليديتش، وآيديان صالحيان، وجوليان ووشربفينيغ (2013)، بعنوان "روابط القرابة العرقية عبر الحدود والحرب الأهلية"، مجلة المنظمة الدولية، المجلد 67 (العدد 2)، الصفحات من 389 إلى 410؛ ودراسة من تأليف إريكا فورسبرغ (2014)، بعنوان "العوامل الناقلة عبر الوطنية: روابط القرابة العرقية وانتقال عدوى النزاعات من 1946 إلى 2009"، مجلة التفاعلات الدولية، المجلد 40 (العدد 2)، الصفحات من 143 إلى 165.
52. دراسة من تأليف آيديان صالحيان (2010)، بعنوان "استخدام المنظمات المتمردة في الحرب بالوكالة"، مجلة حل النزاعات، المجلد 54 (العدد 3)، الصفحات من 493 إلى 515؛ ودراسة من تأليف لارس إريك سيدرمان، ولوك جيراردين، وكريستيان سكريد غليديتش (2009)، بعنوان "الثالوث القومي العرقي: تقييم تأثير روابط القرابة بين الجماعات على الحروب الأهلية"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 61 (العدد 2)، الصفحات من 403 إلى 437.
53. دراسة من تأليف آيديان صالحيان وكريستيان سكريد غليديتش (2006)، بعنوان "اللاجئون وانتشار الحرب الأهلية"، مجلة المنظمة الدولية، المجلد 60 (العدد 2)، الصفحات من 335 إلى 366.
54. دراسة من تأليف ماركوس بروكنر، وأنطونيو سيكوني (2010)، بعنوان "الأسعار الدولية للسلع الأساسية والنمو واندلاع الحرب الأهلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، المجلة الاقتصادية، المجلد 120 (العدد 554)، الصفحات من 519 إلى 534.

الفصل الثالث

55. شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (2019). تقرير بعنوان التوقعات السكانية العالمية لعام 2019: منهجية التقديرات والإسقاطات السكانية للأمم المتحدة (ST/ESA/SER.A/425).

56. تقرير تقني صادر عام 2011 عن منتدى الدين والحياة العامة التابع لمركز بيو للبحوث، بعنوان "مستقبل المجموعات السكانية المسلمة حول العالم: التوقعات السكانية للفترة من 2010 إلى 2030".

57. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (2011). عمالة الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استعراض تم تقديمه في اجتماع فريق الخبراء؛ والإسكوا (2016). الملامح الديمغرافية للمنطقة العربية: تحقيق العائد الديمغرافي. (E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper.3).

58. الإسكوا (2018). تقرير السكان والتنمية، العدد 8: آفاق الشيخوخة الكريمة في المنطقة العربية. (E/ESCWA/SDD/2017/3).

59. نشرة التنمية الاجتماعية الصادرة عن الإسكوا (2017a)، بعنوان "تسخير العائد الديمغرافي"، المجلد 6 (العدد 2). (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.6).

60. ورقة عمل رقم 16705 من تأليف ديفيد بلوم، وديفيد كانينغ وغونتر فينك (2011)، بعنوان: "آثار الشيخوخة السكانية على النمو الاقتصادي"، صادرة عن المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية. متاحة عبر: http://www.nber.org/papers/w16705.

61. مقالة من تأليف مسعود أحمد ودومينيك غيوم وديفيد فورسيري (2012)، بعنوان "بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المحدّدات والتحديات"، منشورة ضمن مجموعة مقالات بعنوان "التصدي لتحدي 100 مليون شاب: آفاق توظيف الشباب في العالم العربي عام 2012"، صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

62. هنريك أوردال، (2006)؛ وتقرير تقني من تأليف سارة ستافتيبغ (2011)، صادر عن مركز ويلسون بعنوان "الشباب والتململ: هيكلية سن السكان والحرب الأهلية".

63. شينغو هاماناكا (2017). التغير الديمغرافي وآثاره الاجتماعية والسياسية في الشرق الأوسط. المجلة الآسيوية للسياسة المقارنة، المجلد 2 (العدد 1)، الصفحات من 70 إلى 86. متاح عبر: https://doi.org/10.1177/2057891116636490؛ وعفت إدريس (2016). بطالة الشباب والعنف: مراجعة سريعة للأدبيات ذات الصلة. تقرير تقني صادر عن مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية (GSDRC)، جامعة برمنغهام.

64. الإسكوا (2017a). تسخير العائد الديمغرافي، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2. (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.6).

65. المرجع نفسه.

66. تقرير تقني عن قاعدة البيانات التابعة لمركز رصد النزوح الداخلي (2019)، متاح عبر: http://www.internal-displacement.org/database/displacement-data.

67. المرجع نفسه.

68. تقرير تقني صادر عن برنامج الأغذية العالمي ومعهد التنمية لما وراء البحار، ODI، (2015)، بعنوان "المستقبل الغامض للأغذية: آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، متاح عبر: https://www1.wfp.org/publications/2015-food-uncertain-future.

69. تقرير تقني صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بعنوان "حالة المدن العربية 2012: تحديات التحول الحضري"، الأمم المتحدة (2012). متاح عبر: https://unhabitat.org/books/the-state-of-arab-cities-2012-challenges-of-urbantransition/.

70. تقرير تقني صادر عن هيئة الإغاثة كير (2018)، بعنوان "ثماني سنوات على إقامة النازحين السوريين في لبنان: كيفية معالجة مشكلتهم وأهمية ذلك للمستقبل"، منظمة كير الدولية في لبنان. متاح عبر: https://reliefweb.int/report/lebanon/syrian-refugees-lebanon-eight-years-what-worksand-why-matters-future.

71. التقرير الخاص رقم 268 من تأليف باتريسيا وايس فايغن (2011)، بعنوان "لم لا يعود اللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً بعد انتهاء النزاع إلى بلدهم الأم؟" صادر عن معهد السلام الأمريكي.

72. بانرجي وآخرون، 2014.

73. الأمم المتحدة، 2012.

74. برنامج الأغذية العالمي ومعهد التنمية لما وراء البحار، ODI، 2015.

75. دراسة من تأليف يوهانس ليليفيلد، وبانوس هادجينيكولاو، وإيريني كوستوبولو، وكريستوس جياناكوبولوس، وأندريا بوتزر، ومريم تانرهتي، وإيفانجيلوس تيرليس (2014)، بعنوان "النموذج المتوقع لموجات الحر المتطرفة وتلوث الهواء في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين"، مجلة التغيُّر البيئي الإقليمي، المجلد 14 (العدد 5)، الصفحات من 1937 إلى 1949. متاح عبر: https://doi.org/10.1007/s10113-013-0444-4.

76. تقرير تنمية الموارد المائية، الصادر عن الإسكوا (2017c)، بعنوان "العدد 7: تغير المناخ وتخفيض مخاطر الكوارث في المنطقة العربية". (E/ESCWA/SDPD/2017/3).
77. المرجع نفسه.
78. تقرير صادر عن الإسكوا (2017d)، بعنوان "آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي" (E/ESCWA/SDPD/2017/1).
79. برنامج الأغذية العالمي ومعهد التنمية لما وراء البحار، ODI، 2015.
80. الإسكوا، 2017d.
81. المرجع نفسه.
82. برنامج الأغذية العالمي ومعهد التنمية لما وراء البحار، ODI، 2015.
83. الإسكوا، 2017d.
84. يشير معهد اليونسكو للإحصاء (2017) إلى أن معدلات محو الأمية تستمر بالارتفاع من جيل إلى آخر. (FS/2017/LIT/45). متاح عبر: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000258942.
85. مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي (2019).
86. المرجع نفسه.
87. بحث من تأليف سامح أبو العينين (2017)، بعنوان "تحديات الأمن السيبراني في الشرق الأوسط"، سلسلة البحوث 17/22، مركز جنيف للسياسات الأمنية، جنيف. متاح عبر: https://www.gcsp.ch/publications/cybersecurity-challenges-middle-east.
88. ورقة معلومات أساسية من تأليف مارك بروملي، وجيوفانا ماليتا، وكولجا بروكمان (2018)، بعنوان "رصد جهود بناء قدرات نقل الأسلحة، والضوابط على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.
89. للتوسع بشأن المحفزات، يرجى مراجعة ورقة شايو البحثية رقم 154 من تأليف فلورانس غوب (2019)، بعنوان "سيناريوهات المستقبل في البلدان العربية - النسخة الثانية: الطريق إلى العام 2020"، صادرة عن معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، صفحة 22.
90. الإسكوا، 2017d.
91. المرجع نفسه.
92. برنامج الأغذية العالمي ومعهد التنمية لما وراء البحار، ODI، 2015.
93. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تأليف فيكتوريا ليفين، وماتيو مورغاندي، وجوانا سيلفا (2012)، بعنوان "الإدماج والقدرة على التكيف: نظرة عامة على الآفاق المستقبلية لشبكات الأمان الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. متاح عبر: http://documents.worldbank.org/curated/en/248591468052751183/Inclusion-andresilience-the-way-forward-for-social-safety-nets-in-the-Middle-East-and-North-Africaoverview.
94. الإسكوا، 2017d.
95. دراسة من تأليف كريستوفر برين دامور، وليوني وينز، وماتياس كالكول، ويان كريستوف ستيكل، وفيليكس كروتزيغ (2016)، بعنوان "الصدمات عن بعد لإمدادات الأغذية"، منشورة في مجلة رسائل البحوث البيئية، المجلد 11 (العدد 3).
96. المرجع نفسه.
97. المرجع نفسه.
98. الإسكوا، 2017d.
99. المرجع نفسه.
100. الإسكوا، 2017c.
101. المرجع نفسه.
102. الإسكوا، 2017c.
103. المرجع نفسه.
104. المرجع نفسه.
105. إياد أبو مغلي (2018). الأمن المائي في العالم العربي. متاح عبر: https://www.ecomena.org/water-arab/.
106. ألكسندرا بارتون (2019). أزمة المياه في الشرق الأوسط. متاح عبر: https://thewaterproject.org/water-crisis/water-in-crisis-middle-east.

107. التقرير رقم 271 بشأن سد الفجوة في الخلاف بشأن مياه نهر النيل الصادر عن مجموعة إدارة الأزمات (2019).
108. بارتون، 2019.
109. راين تشاترتون (2011). لسياسات المتعلقة بشح المياه في مصر. متاح عبر: https://www.mei.edu/publications/politics-water-scarcity-egypt.
110. تقرير صادر عن مركز صوفان من تأليف ريتشارد باريت (2017)، بعنوان "أبعد من الخلافة الداعشية: التهديد الذي تمثله عودة المقاتلين الأجانب". متاح عبر: http://thesoufancenter.org/wp-content/uploads/2017/11/Beyond-the-Caliphate-Foreign-Fighters-and-the-Threat-of-Returnees-TSC-Report-October-2017-v3.pdf.
111. دراسة عالمية عن تهريب المهاجرين صادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2018a).
112. التقرير العالمي عن المخدرات لعام 2018 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2018b).
113. المرجع نفسه.
114. دراسة من تأليف محمد جنكيز (2017a)، بعنوان "مُخدِّر في أنقرة: تجارة المخدرات وسياسة المخدرات في تركيا منذ خميسنيات القرن الماضي وحتى اليوم"، معهد بروكينغز؛ ودراسة من تأليف محمد جنكيز (2017b)، بعنوان "تركيا تواجه جائحة المخدرات – هكذا ينبغي التعامل معها"، معهد بروكينغز. متاحة عبر: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/04/05/turkey-has-a-majordrug-problem-heres-how-to-get-a-handle-on-it/.
115. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018b.
116. المرجع نفسه.
117. المرجع نفسه.
118. الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية، "فرونتكس" (2015). تقرير مشترك حول مجتمع الاستخبارات صادر عن "فرونتكس" والبلدان الأفريقية. فرونتكس لوكسمبرغ. متاح عبر: https://data.europa.eu/euodp/en/data/dataset/AFIC-2015.
119. توقعات النفط العالمية لعام 2040، الصادرة عن منظمة البلدان المصدرة للنفط، "أوبك"، 2017.
120. الإسكوا (2019). ما وراء القيود: استخدام أوامر الحماية للحصول على استجابة متكاملة للتصدي للعنف الأسري في المنطقة العربية. (E/ESCWA/ECW/2019/1).
121. تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2018). متاح عبر: http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2018/.

الفصل الرابع

122. تقرير صادر عن الإسكوا (e2017)، بعنوان "التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية" (E/ESCWA/ECW/2017/3).
123. تقرير صادر عن الإسكوا (f2017)، بعنوان "النساء بالأرقام".
124. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (a2016). دراسة جدوى نتائج تمكين المرأة اقتصادياً على البلدان العربية. متاح عبر: https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2016/all/the-business-case-for-womens-economic-empowerment-in-the-arab-states-region.
125. دراسة من تأليف مروى شلبي وليلى الإمام (2017)، بعنوان "النساء العربيات في العملية التشريعية"، صندوق كارنيغي للسلم الدولي.
126. البنك الدولي، 2019.
127. موجز السياسات بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، صادر عن الإسكوا (2017g). (E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.6).
128. ورقة معلومات أساسية من تأليف جاك شارم (2015)، بعنوان "استخدام الوقت في جميع أنحاء العالم: نتائج دراسة لمسوح عن استخدام الوقت حول العالم"، صادرة عن مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وغايل فيرانت، ولوكا ماريا بيساندو، وكيكو نوفاكا (2014). العمل غير المدفوع الأجر: الحلقة المفقودة فيما يتعلق بتحليل الفجوات بين الجنسين في نتائج العمل. مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
129. تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018)، بعنوان "القانون والعدالة بين الجنسين: تقييم القوانين التي تؤثر على المساواة بين الجنسين في البلدان العربية".

130. على سبيل المثال، تنص المادة 11 من الدستور المصري على أن الدولة تكفل حماية المرأة من جميع أشكال العنف، بينما تنصّ المادة 46 من الدستور التونسي على أن الدولة ستتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة. وتحظر المادة 15 من الدستور المؤقت في الصومال العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف ضد المرأة؛ وتنص المادة 28 من الدستور اليمني على أنّ من واجب الدولة حماية المرأة من جميع أشكال العنف. أما المادة 29 من الدستور العراقي فتدين على نطاق واسع جميع أشكال العنف والإساءة داخل الأسرة وفي المدارس والمجتمع.

131. أقرّت البحرين والعراق والأردن ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس قوانين مستقلة للعنف الأسري. وليس لدى الجزائر قانون مستقل للعنف الأسري، بل استعاضت عن ذلك بإجراء تعديلات ذات صلة على قانون العقوبات.

132. للتوسع حول التشريعات المتعلقة بأوامر الحماية في المنطقة العربية، يرجى مراجعة الإسكوا، 2019.

133. على سبيل المثال، الجزائر ومصر والعراق والأردن وليبيا والمغرب وقطر والصومال والمملكة العربية السعودية والسودان وتونس.

134. على سبيل المثال، البحرين وجيبوتي والكويت ولبنان وعُمان وفلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن.

135. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، 2018.

136. لم تنضم إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سوى دولتين عربيتين، وهما ليبيا وتونس.

137. وتتضمّن هذه البلدان جزر القمر وجيبوتي والأردن وفلسطين وتونس.

138. وهذه البلدان هي العراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وتونس.

139. تقرير صادر عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (2019)، بعنوان "الإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لشهر أيلول/سبتمبر 2019". متاح عبر: peacekeeping.un.org/sites/default/files/5_gender_report_sept_2019.pdf.

140. تقرير صادر عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (2018)، بعنوان "الفعالية التشغيلية لحافظات السلام: معالجة عدم التوازن بين الجنسين". متاح عبر: peacekeeping.un.org/sites/default/files/180516_april_2018_oma_women_without_contingents.pdf.

141. قاعدة بيانات اتفاقيات السلام بين الجنسين (PA-X) التابعة لجامعة إدنبره (غير مؤرّخ)، متاحة عبر: http://www.peaceagreements.org/wsearch.

142. موجز للسياسات يصدر قريباً عن الإسكوا، بعنوان "نهج يقوم على مراعاة احتياجات الجنسين في مراحل ما بعد النزاعات والعدالة الانتقالية في المنطقة العربية: الدور المحتمل للأجهزة النسائية الوطنية".

143. تقرير صادر عن اليونيسف، 2017، بعنوان "حالة أطفال العالم: الأطفال في عالم رقمي".

144. ورقة العمل رقم 8 من تأليف ماري كابريولي، (2003a)، بعنوان "المساواة بين الجنسين والحروب الأهلية"، أوراق عمل مركز بحوث السياسات التابع للبنك الدولي. متاحة عبر: documents.worldbank.org/curated/en/989601468762305507/pdf/270910Gender0e1PROWp0no10801public1.pdf.

145. اليونيسف، 2017.

146. البنك الدولي، 2019.

147. دراسة من تأليف مهى السويس (2015)، بعنوان "عشر حقائق كنت تجهلها عن المرأة في العالم العربي"، تم نشرها ضمن "أصوات عربية"، مدوّنات البنك الدولي.

148. تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية (2013)، بعنوان "تقديرات عالمية وإقليمية للعنف ضد المرأة: انتشار العنف ضد الشريك الحميم والعنف الجنسي ضد غير الشركاء وآثاره على الصحّة".

149. اليونيسف، 2017.

150. لوحة بيانية عبر الإنترنت صادرة عن منظمة "فتيات لا زوجات"، 2019.

151. تتضمّن البلدان الأكثر تضرّراً من هذه الممارسة، الصومال بنسبة 98 في المائة، وجيبوتي بنسبة 93 في المائة، والسودان بنسبة 87 في المائة، ومصر بنسبة 87 في المائة، وموريتانيا بنسبة 69 في المائة، واليمن بنسبة 19 في المائة، والعراق بنسبة 8 في المائة (انظر اليونيسف، 2016، تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية: مصدر قلق عالمي).

152. تقرير من تأليف جيني كلوغمان، وآمي غاي، وماريان دال، وكيلي دايل، وإيلينا أورتيز (2019)، بعنوان "مؤشر المرأة والسلام والأمن لعامي 2019 و2020: تتبع السلام المستدام من خلال إدماج النساء وتحقيق العدالة والأمن لهنّ"، واشنطن العاصمة: معهد جورجتاون للمرأة والسلام والأمن (GIWPS) والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (PRIO).

153. تقرير من تأليف جيني كلوغمان، وآمي غاي، وباتي تشانغ، وأرجن كريشنن، وماريان دال، وروداببه كيشي (2017)، بعنوان "مؤشر المرأة والسلام والأمن لعامي 2017 و2018: تتبع السلام المستدام من خلال إدماج النساء وتحقيق العدالة والأمن لهنّ". واشنطن العاصمة: معهد جورجتاون للمرأة والسلام والأمن (GIWPS) والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (PRIO).

154. تم تفعيل هيئة الحقيقة والكرامة من شهر حزيران/يونيو 2014 إلى شهر آذار/مارس 2019.

155. يرجى مراجعة التقرير العالمي لعام 2019 الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش.
156. تقرير صادر عن برنامج صانعات السلام (2017)، بعنوان "صانعات السلام من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يناقشن تقلص الحيّز المتاح للمجتمع المدني بسبب مكافحة تمويل الإرهاب".
157. دراسة من تأليف ماري كابريولي (2000)، بعنوان "الصراع بين الجنسين"، مجلة بحوث السلام، المجلد 37 (العدد 1)، الصفحات من 51 إلى 68؛ وماري كابريولي، 2003a؛ ودراسة من تأليف ماري كابريولي (2005)، بعنوان "التسبب بالعنف: دور عدم المساواة بين الجنسين في توقع النزاعات الداخلية"، مجلة الدراسات الدولية الفصلية، المجلد 49، الصفحات من 161 إلى 178؛ ودراسة من تأليف فاليري هدسون، وبوني باليف سبانفيل، وماري كابريولي، وتشاد إيميت (2012)، بعنوان "الجنس والسلام العالمي"، دار نشر جامعة كولومبيا.
158. تقرير عن حالة المرأة العربية صادر عن الإسكوا (2015)، بعنوان "تحقيق النساء والفتيات للعدالة في المنطقة العربية: من التصديق إلى تنفيذ الصكوك الدولية". (E/ESCWA/ECW/2015/1)؛ وتقرير صادر عن الإسكوا (2017h)، بعنوان "حالة المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية".
159. كلوغمان وآخرون، 2017.
160. دراسة صادرة عن معهد السلام الدولي في نيويورك من تأليف ماري أوريلي، وأندريا سيليابين، وتانيا بافنهولز (2015)، بعنوان "إعادة تصوّر صناعة السلام: أدوار النساء في عمليات السلام".
161. دراسة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016b)، بعنوان "دور النساء في منع انتشار التشدد العنيف في الأردن".

الفصل الخامس

162. من أجل تبسيط الفكرة، تم استخدام مصطلح 'النزاعات' في مجمل هذا التقرير عوضاً عن مصطلحي 'النزاعات المسلحة الداخلية' أو 'الحرب الداخلية' رغم أنهما يُعدان أكثر دقة. ويتبنى هذا التقرير التعريف الذي وضعه غليدتش وآخرون للنزاعات (2002b)، وهي أنها تعارض وتنافز شديد بين طرفين يكون أحدهما على الأقل حكومة و/أو إقليم، يؤدي فيه استخدام القوة المسلحة إلى مصرع 25 شخصاً على الأقل في معارك تجري خلال سنة واحدة.
163. دراسة من تأليف جويل ديفيد سينغر (1973)، بعنوان "الباحث في قضايا السلام وتوقعات السياسة الخارجية"، مجلة أوراق جمعية علوم السلام العالمية، المجلد 21، الصفحة 1.
164. المرجع نفسه.
165. تستند هذه المراجعة إلى حد بعيد على الدراسة التي ألّفها هافارد موكلييف نيغارد (2015) بعنوان "توقّع السياسات الدولية"، التي نشرت في مجلة السياسة الدولية، المجلد 72 (العدد 4)، الصفحات من 467 إلى 487؛ وكذلك على البحث الذي ألفه هافرد هيغري، ونيلز ميترنيخ، هافارد موكلييف نيغارد، وجوليان ووشربفينيغ (2017)، بعنوان "مقدمة: التنبؤ في بحوث السلام"، الصادر في مجلة بحوث السلام، المجلد 54 (العدد 2)، الصفحات من 113 إلى 124؛ والدراسة التي ألّفتها سارة بريسان، هافارد موكلييف نيغارد ودومينيك سيفيلدت (2019)، بعنوان "ورقة عمل لتحديد منهجيات حزمة العمل الثانية"، سلسلة أوراق العمل التابعة لمشروع الاتحاد الأوروبي-ليستكو EU-Listco، (D 2.1).
166. دراسة من تأليف باربرا هارف (2003)، بعنوان "ألم يتم استخلاص دروس من الهولوكوست؟ تقييم مخاطر الإبادة الجماعية والقتل الجماعي السياسي منذ عام 1955"، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 97 (العدد 1)، الصفحات من 57 إلى 74.
167. كتاب من تأليف نسيم نقولا طالب (2007) بعنوان "البجعة السوداء: تداعيات الأحداث غير المتوقعة"، صادر عن دار راندوم هاوس للنشر.
168. انظر مثلاً: دراسة من تأليف سيلين كونين، ونيلز ليد هيدجورت، وهافارد موكلييف نيغارد (2019)، بعنوان "المشاهدات الإحصائية لأفضل الأبعاد: تحليل توزيع وفيات المعارك في النزاعات بين الدول مع مرور الزمن"، صادرة عن ميميو (Mimeo)، والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، وجامعة أوسلو.
169. دراسة من تأليف لويس ريتشاردسون (1960)، بعنوان "إحصائيات المشاجرات القاتلة". بيتسبرغ، بنسلفانيا: بوكسوود.
170. دراسة من تأليف كوينسي رايت (1965 و1942)، بعنوان "دراسة عن الحرب، الطبعة الثانية"، دار نشر جامعة شيكاغو، إلينوي.
171. دراسة من تأليف ميلفن سمال، وجويل ديفيد سينغر (1982)، بعنوان "استخدام السلاح في الحروب الدولية والأهلية، 1816-1980"، دار نشر ساج، بيفرلي هيلز، كاليفورنيا.
172. دراسة من تأليف جويل ديفيد سينغر ومايكل ديفيد واليس (1979)، بعنوان "مؤشرات الإنذار المبكر والفعال في السياسة العالمية"، دار نشر ساج.
173. دراسة من تأليف إدوارد عازار، 1980، بعنوان "مشروع بنك بيانات النزاع والسلام"، مجلة حل النزاعات، المجلد 24 (العدد 1)، الصفحات من 143 إلى 152.
174. دراسة من تأليف تشارلز ماكليلاند، وغاري هوغارد (1968)، بعنوان "أنماط النزاعات في التفاعلات بين الدول"، منشورات جامعة جنوب كاليفورنيا.
175. هناك استثناءات، طبعاً، على هذه المقولة. انظر على سبيل المثال: دراسة من تأليف دينا زينيس، وروبرت مونكاستر (1984)، بعنوان "ديناميات الأنشطة العدائية والتنبؤ بالحرب". مجلة حل النزاعات، المجلد 28 (العدد 2)، الصفحات من 187 إلى 229؛ ومايكل وارد (1984). مسارات تفاضلية من أجل التكافؤ: دراسة عن سباق التسلح المعاصر. مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 78 (العدد 2)، الصفحات من 297 إلى 317.

176. دراسة من تأليف بروس بوينو دي ميسكيتا (1981) بعنوان "فخ الحرب"، نيو هافن ولندن: دار نشر جامعة ييل؛ ودراسة من تأليف بروس بوينو دي ميسكيتا (1985) بعنوان "إعادة النظر في فخ الحرب: تنقيح نموذج المنفعة المتوقع"، منشورة في مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 79 (العدد 1)، الصفحات من 157 إلى 176؛ ودراسة من تأليف بروس بوينو دي ميسكيتا، وديفيد نيومان، وألفين رابوشكا (1985)، بعنوان "التنبؤ بالأحداث السياسية: مستقبل هونغ كونغ".

177. دراسة من تأليف فيليب شرودت (1988) بعنوان "الذكاء الاصطناعي ودراسة السياسة الدولية"، منشورة في مجلة أمريكان سوسيولوجيست (عالم الاجتماع الأمريكي)، المجلد 19 (العدد 1)، الصفحات من 71 إلى 85؛ ودراسة من تأليف فيليب شرودت (1991)، بعنوان "التنبؤ بنتائج النزاعات بين الدول باستخدام الشبكات العصبية"، مجلة استخدامات الكومبيوتر في علم الاجتماع، المجلد 9 (العدد 3)، الصفحات من 359 إلى 380.

178. دراسة من تأليف فيليب شرودت، وشانون ديفيس، وجوديث ويدل (1994)، بعنوان "العلوم السياسية: برنامج KEDS للترميز الآلي لبيانات الحدث"، مجلة استخدامات الكومبيوتر في علم الاجتماع، المجلد 12(العدد 4)، الصفحات من 561 إلى 587.

179. المرجع نفسه.

180. دراسة من تأليف تيد روبرت غور، ومارك إرفينغ ليتشباخ (1986)، بعنوان "التنبؤ بالنزاعات الداخلية: تقييم تنافسي للنظريات التجريبية"، مجلة الدراسات السياسية المقارنة، المجلد 19 (العدد 1)، الصفحات من 3 إلى 38؛ وباربرا هارف وتيد روبرت غور (1998). الإنذار المبكر المنهجي لحالات الطوارئ الإنسانية. مجلة بحوث السلام، المجلد 35 (العدد 5)، الصفحات من 551 إلى 579؛ وتيد روبرت غور، وويل مور (1997). التمرد العرقي السياسي: تحليل مقطعي عرضي لثمانينيات القرن المنصرم مع تقييمات المخاطر لتسعينياته. المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، المجلد 41 (العدد 4)، الصفحات من 1079 إلى 1103؛ وناثانيل بيك، وغاري كينغ، ولانغتشي تسنغ (2000). تخمين بشأن تحسين الدراسات الكمية للنزاعات الدولية. مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 94 (العدد 1)، الصفحات من 21 إلى 35.

181. انظر مثلاً: دراسة من تأليف فيليب شرودت، وإيرين سيمبسون، وديبورا جيرنر (2001)، بعنوان "رصد النزاعات"، دراسة مُقدمة إلى المؤتمر العلمي رفيع المستوى حول تحديد الحروب الذي نظمه المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو وجامعة أوبسالا ومجموعة بيانات اقتصاديات التنمية تحت عنوان "البحوث المنهجية للنزاعات وفائدتها في حل النزاعات ومنعها"، أوبسالا، السويد؛ وباتريك براندت، وجون فريمان، وفيليب شرودت (2011). التنبؤ في الزمن الحقيقي وتحليل التسلسل الزمني للنزاعات السياسية بين الدول وداخلها. مجلة إدارة النزاعات وعلوم السلام، المجلد 28 (العدد 1)، الصفحات من 41 إلى 64.

182. دراسة من تأليف لارس إريك سيدرمان، وكريستيان غليديتش (2009)، بعنوان "مقدمة إلى العدد الخاص حول تصنيف الحرب الأهلية"، مجلة حل النزاعات، المجلد 53 (العدد 4)، الصفحات من 487 إلى 495؛ ونيلز فايدمان، ومايكل وارد (2010)، "التنبؤ بالنزاعات في المكان والزمان"، مجلة حل النزاعات، المجلد 54، الصفحات من 883 إلى 901.

183. تجدر الإشارة إلى أن بولسبي وآخرون (درو بولسبي، وإيريكا شينويث، وكالن هندريكس، وجوناثان موير، 2019)، توصّلوا في دراستهم التي تحمل عنوان "المستقبل هدف متحرك: التنبؤ بعدم الاستقرار السياسي" التي نشرت في المجلة البريطانية للعلوم السياسية، الصفحات من 1 إلى 13، إلى استنتاجات أقل تفاؤلاً بشأن قدرة النموذج على التنبؤ بدقة؛ ويحذرون أيضاً من أن الأداء التنبؤي للنموذج يرتبط بشكل عميق بالفترة المحددة التي يتم تقييمه خلالها. ويتبنى أيضاً وجهة النظر هذه، كما يشير إلى ذلك المؤلفون، هيغري وآخرون (هافرد هيغري، وجواكيم كارلسن، وهافارد موكلييف نيغارد، وهافارد ستراند، وهنريك أوردال، 2013)، في دراستهم التي تحمل عنوان "التنبؤ بالنزاعات المسلّحة من 2010 إلى 2050"، والتي نشرت في مجلة الدراسات الدولية الفصلية، المجلد 55، العدد 2، الصفحات من 250 إلى 270.

184. دراسة من تأليف جاك غولدستون، وروبرت بايتس، وديفيد إبشتاين، وتيد روبرت غور، ومايكل لوستيك، ومونتي مارشال، وجاي أولفيلدر، ومارك وودوارد (2010)، بعنوان "نموذج عالمي للتنبؤ بعدم الاستقرار السياسي"، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، المجلد 54 (العدد 1)، صفحة 204.

185. جيرالد شنايدر، ونيلس غليديتش، وسابين كاري (2010)، "ندوة عن استكشاف الماضي وتوقع المستقبل"، مجلة الدراسات الدولية، المجلد 12 (العدد 1)، الصفحات من 1 إلى 7.

186. دراسة من تأليف مايكل وارد، وبراين غرينهيل، وكريستين باكه (2010)، بعنوان "مخاطر السياسة بالقيمة الاحتمالية: التنبؤ بالنزاعات الأهلية"، مجلة بحوث السلام، المجلد 47 (العدد 4)، الصفحات من 363 إلى 375.

187. دراسة من تأليف فيليب شرودت (2014)، بعنوان "سبع خطايا مميتة للتحليل السياسي الكمي المعاصر"، مجلة بحوث السلام، المجلد 51 (العدد 2)، الصفحات من 287 إلى 300.

188. دراسة من تأليف هاستي وتيبشيراني وفريدمان (2009) بعنوان "عناصر التعلم الإحصائي: استخراج البيانات والاستدلال والتنبؤ". نيويورك: دار نشر سبرينجر.

189. دراسة من تأليف هافارد هيغري، وماري ألانسون، وماتياس بايسدو، ومايك كولاريسي، وميهاي كرويكو، وهان فيالد، وفريدريك هويلز، وليزا هولتمان، وستينا هوغبلاد، وريمكو يانسن، ونعيمة مولب، وسيد أوون محمد، وديزيريه نيلسون، وهافارد موكليف نيغارد، وغودلوغ أولافسدوتير، وكريستينا بتروفا، وديفيد راندال، واسبن جيلمويدن رود، وجيرالد شنايدر، ونينا فون أوكسكول، وجوناس فيستباي (2019)، بعنوان "ViEWS: نظام الإنذار المبكر للعنف السياسي"، مجلة بحوث السلام، المجلد 56 (العدد 2)، الصفحات من 155 إلى 174. متاح عبر: https://doi.org/10.1177/0022343319823860.

190. دراسة من تأليف ديفيد موشلينسكي، وديفيد سيروكي، وجينغروي هي، وماثيو كوشير (2016)، بعنوان "مقارنة نموذج الغابة العشوائية مع الانحدار اللوجستي لتقديم تنبؤ غير متوازن الطبقات ذي صلة ببيانات اندلاع الحرب الأهلية". مجلة التحليل السياسي، المجلد 24 (العدد 1)، الصفحات من 87 إلى 103؛ ومايكل كولاريسي وزوهيب محمود (2017). تفعيل الروبوت: الدروس المستفادة من التعلم الآلي لتحسين التنبؤ بالنزاعات. مجلة بحوث السلام، المجلد 54 (العدد 2)، الصفحات من 193 إلى 214.

191. دراسة من تأليف باتريك براندت، ومايكل كولاريسي، وجون فريمان (2008)، بعنوان "ديناميات المعاملة بالمثل والمساءلة والمصداقية"، مجلة حل النزاعات، المجلد 52 (العدد 2)، الصفحات من 343 إلى 374.

192. دراسة من تأليف توماس تشادفو (2014)، بعنوان "إشارات الإنذار المبكر للحرب في الأخبار"، مجلة بحوث السلام، المجلد 51 (العدد 1)، الصفحات من 5 إلى 18.

193. دراسة من تأليف أندرياس بيغر، وكاسي دورف، ومايكل وارد (2014)، بعنوان "التنبؤ استناداً إلى مجموعة من النماذج بنقل القيادة بطريقة غير شرعية"، مجلة البحوث والسياسة، المجلد 1 (العدد 3).

194. دراسة من تأليف كورتيس بيل (2016)، بعنوان الانقلاب والديمقراطية. مجلة الدراسات السياسية المقارنة، المجلد 49 (9)، الصفحات من 1167 إلى 1200.

195. دراسة من تأليف آدم سكارف، وجيرالد شنايدر، وآنا نوه، وآرون كلوزت (2014)، بعنوان "التنبؤ بخطر المجازر المتطرفة في الجمهورية العربية السورية"، المجلة الأوروبية للدراسات الدولية، المجلد 1 (العدد 2)، الصفحات من 50 إلى 68.

196. دراسة من تأليف مايكل وارد، ونيلز ميترنيخ، وكاسي دورف، وماكس غالوب، وفلوريان هولنباخ، وآنا شولتز، وسيمون فيشل (2013)، بعنوان "التعلم من الماضي والمضيّ قدماً باتجاه المستقبل: نحو جيل جديد من التنبؤ بالنزاعات"، مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15 (العدد 4)، الصفحات من 473 إلى 490.

197. هيغري وآخرون، 2017.

198. هيغري وآخرون، 2013.

199. دراسة من تأليف فرانك ويتمر، وأندرو لينكه، وجون أولوغلين، وأندرو غيتلمان، وأرلين لينغ (2017)، بعنوان "توقعات النزاعات العنيفة دون الوطنية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من 2015 إلى 2065، باستخدام نماذج حساسة لتأثيرات تغير المناخ"، مجلة بحوث السلام، المجلد 54 (العدد 2)، الصفحات من 175 إلى 192.

200. دراسة من تأليف هافارد هيغري، وليزا هولتمان، وهافارد نيغارد (2019)، بعنوان "تقييم تأثير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الحد من النزاعات"، مجلة السياسة، المجلد 81 (العدد 1)، الصفحات من 215 إلى 232. متاح عبر: https://doi.org/10.1086/700203.

201. يطلق على هذه غالباً تسمية التداعيات التجريبية للنماذج النظرية.

202. هاستي، تيبشيراني، وفريدمان، 2009.

203. ويلكوكسون، 2019.

204. هيغري وآخرون، 2019.

205. انظر مثلاً هيغري وآخرون، 2013.

206. انظر مثلاً ناثانيل بيك، وغاري كينغ، ولانغتشي تسنغ (2000)؛ ودراسة من تأليف غاري كينغ، ولانغتشي تسنغ (2001)، بعنوان "تحسين التوقعات بشأن فشل الدولة"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 53 (العدد 4)، الصفحات من 623 إلى 658.

207. انظر مثلاً ماشلينسكي وآخرون، 2016.

208. يستخدم نموذج ViEWS نموذج الغابة العشوائي كمعيار له. وتُعزى الشعبية المتزايدة لهذا النموذج بشكل جزئي إلى الحجج المقنعة التي تقدم بها موشلينسكي وآخرون (2016) في سبيل دعم النموذج. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التحليل الذي اعتمده موشلينسكي وآخرون تعرّض للنقد في بعض أجزائه – وهو النقد الذي أقر به المؤلفون -- بواسطة يو وانغ (2019)، وذلك في الدراسة التي ألّفها بعنوان "تعليق بشأن مقارنة نموذج الغابة العشوائية بالانحدار اللوجستي للتنبؤ ببيانات غير متوازنة الطبقات بشأن اندلاع الحرب الأهلية". مجلة التحليل السياسي، المجلد 27 (العدد 1)، الصفحات من 107 إلى 110.

209. دراسة من تأليف ليو بريمان (2001)، بعنوان "نموذج الغابات العشوائية"، مجلة التعلم الآلي، المجلد 45 (العدد 1)، الصفحات من 5 إلى 32؛ وموشلينسكي وآخرون، 2016.

210. دراسة من تأليف جاكوب مونتغمري، وفلوريان هولنباخ ومايكل وارد (2012) بعنوان "تحسين التنبؤات باستخدام توسيط نموذج بايزي متعدد الأبعاد"، منشورة في مجلة التحليل السياسي، المجلد 20 (العدد 3)، الصفحات من 271 إلى 291.

211. هاستي، تيبشيراني، وفريدمان، 2009.

212. المرجع نفسه.

213. لأغراض تتعلق بالتحليل، تم اعتبار إسرائيل وفلسطين ككيان واحد، كما اعتبر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني نزاعاً داخلياً مسلحاً. كذلك اشتملت القائمة على اليمن الجنوبي خلال الفترة التي كان مستقلاً فيها، أي قبل إعلان الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام 1990.

214. دراسة من تأليف كريستيان غليديتش، ومايكل وارد (1999)، بعنوان "قائمة منقحة بالدول المستقلة منذ مؤتمر فيينا"، منشورة في مجلة التفاعلات الدولية، المجلد 25 (العدد 4)، الصفحات من 393 إلى 413.

215. تيريز بيترسون، وستينا هوغبلا، وماغنوس أوبيرغ، 2019؛ وهوغبلا، 2019.

216. مورد عبر الإنترنت من تأليف مايكل روس (2013)، بعنوان "بيانات النفط والغاز من 1932 إلى 2011".

217. دراسة من تأليف مونتي مارشال، وتيد روبرت غور وكيث جاغرز (2013) بعنوان "مشروع نظام الحكم الرابع (POLITY IV): خصائص النظام السياسي الحاكم وتحولاته من عام 1800 إلى عام 2013"، صادرة عن مركز السلام النظامي.

218. دراسة من تأليف مايكل كوبدج، وجون غيرينغ، وستافان ليندبرغ، وسفيند إريك سكانينغ، ويان تيوريل، وديفيد ألتمان، وفريدا أندرسون، ومايكل برنهارد، وستيفن م. فيش، وآدم غلين، وألن هيكن، وكارل هنريك كنوتسن، وكايل ماركارد، وكيلي ماكمان، وفاليريا ميشكوفا، وباميلا باكستون، ودانيال بيمشتاين، ولورا ساكسر، وبريجيت سيم، وراشيل سيغمان، وجيفري ستايتون (2017)، بعنوان "دليل الرموز إلى الأشكال المتنوعة من الديمقراطية"، النسخة السابعة (v7.1)، مشروع الأشكال المتنوعة من الديمقراطية (V-Dem).

219. دراسة من تأليف ديفيد سينغر وميلفن سمال (1993)، بعنوان "مشروع ارتباطات الحرب: بيانات القدرات المادية الوطنية، من عام 1816 إلى عام 1985"، صادرة عن الاتحاد المشترك بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية، آن أربور، ميتشيغان.

220. دراسة من تأليف ديفيد سينغر وميلفن سمال (1994)، بعنوان "مشروع ارتباطات الحرب: بيانات الحرب العالمية والأهلية، من عام 1816 إلى عام 1992"، صادرة عن الاتحاد المشترك بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية، آن أربور، ميتشيغان، (دليل الرموز وملف الكومبيوتر رقم 9905)، البيانات متاحة أيضاً عبر هذا الرابط: http://www.umich.edu/cowproj/.

221. غليديتش ووارد، 1999.

222. تم اختيار هذا المتغير البديل فيما يتعلق باستبعاد الجنسين وعدم تمكينهما، لأن السلاسل الزمنية ذات الصلة تُعدّ الأكثر اكتمالاً من بين تلك المتاحة للمنطقة العربية، مقارنة مع المؤشرات المحتملة الأخرى. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى قدرة القياس المحدودة للمستوى الابتدائي في مؤشر الأداء العالمي؛ وقد حققت معظم البلدان العربية تكافؤاً تقريبياً في المستوى الابتدائي، ولكنها في المقابل تستمر في إبراز مؤشرات اجتماعية قوية على عدم المساواة بين الجنسين وعدم التمكين. وبشكل عام، فإن الأرقام المتعلقة بمعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية تُعدّ الفضلى لقياس التكافؤ بين الجنسين، ولكن في المقابل، تُعد السلاسل الزمنية ذات الصلة بمعدلات الالتحاق المذكورة أقل اكتمالاً في جميع أنحاء المنطقة. كما تعاني المؤشرات المحتملة الإضافية، بما فيها معدلات الخصوبة أو المشاركة السياسية أو المشاركة الاقتصادية أو تشريعات العنف القائم على نوع الجنس، من عدم اكتمال عرضي أو طولي. وسيتم التوسّع في هذه القضية للبحث في بدائل أفضل لها في المرحلة التالية من المشروع.

223. انظر مثلاً فيرن ولايتين، 2003.

224. رالي وآخرون، 2010.

225. هينك غويمانس، وكريستيان غليديتش، وجياكومو شيوزا (2009). إطلاق أرشيغوس: مجموعة بيانات للقادة السياسيين. مجلة بحوث السلام، المجلد 46 (العدد 2)، الصفحات من 269 إلى 283.

226. المرجع نفسه.

227. تولفسون، وستراند، وبوهاغ، 2012.

228. دراسة من تأليف مانويل فوغت، ونيلس كريستيان بورمان، وسيراينا رويغر، ولارس إريك سيدرمان، وفيليب هونزيكر، ولوك جيراردين (2015) بعنوان "دمج البيانات المتعلقة بالانتماء العرقي والعوامل الجغرافية والنزاعات: مجموعة بيانات علاقات القوة ذات الصلة بالانتماء العرقي"، منشورة في مجلة حل النزاعات.

229. تم تحديث هذا الناتج بالاستناد إلى دراسة من تأليف ويليام نوردهاوس (2006) بعنوان "الجغرافيا والاقتصاد الكلي: بيانات جديدة ونتائج جديدة"، منشورة ضمن مداولات الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد 103 (العدد 10)، الصفحات من 3510 إلى 3517.

230. دراسة من تأليف بايفي لوجالا، ويان رود، ونادیا ثيمي (2007) بعنوان "القتال من أجل النفط: تقديم مجموعة بيانات جديدة"، منشورة في مجلة إدارة النزاعات وعلوم السلام، المجلد 24 (العدد 3)، الصفحات من 239 إلى 256.

231. دراسة من تأليف براسانث ميبابان، وأتول جاين (2012) بعنوان "ثلاثة تقديرات عالمية متمايزة للتغيُّر التاريخي في الغطاء الأرضي وتحويل استخدام الأراضي على مدى أكثر من 200 عام"، منشورة في مجلة حدود علوم الأرض، المجلد 6 (العدد 2)، الصفحات من 122 إلى 139.

232. دراسة من تأليف نيلز فايدمان، وهانز دروسان وكريستيان غليديتش (2010) بعنوان "مجموعة بيانات cShapes عن الخصائص الجغرافية للنظام الدولي"، منشورة في مجلة التفاعلات الدولية، المجلد 36 (العدد 1)، الصفحات من 86 إلى 106.

233. تم تعريف هذا المؤشر في الدراسة التي ألفها ناتنيال غوتمان (1999)، بعنوان "خوارزمية حسابية لقبول مؤشر هطول الأمطار الموحد"، منشورة في مجلة الجمعية الأمريكية للموارد المائية، العدد 35، الصفحات من 311 إلى 322.

234. يتم التعامل مع البيانات المفقودة من خلال تقنيات الإسناد المتعددة، التي تطرق إليها بالتفصيل الباحثان هافارد موكلييف نيغارد وجورج ويلكوكسون (2019)، في الورقة التقنية الصادرة عن الإسكوا بعنوان "استخدام نَهج التعلم الآلي لتوقع المخاطر في المنطقة العربية".

235. تولفسون، وستراند، وبوهاغ، 2012.

236. وارد، وغرينهيل، وباكه (2010).

237. بطبيعة الحال، إن ذلك لا ينطبق فقط على بحوث النزاعات. فيما يتعلق ببحوث النزاعات، استندت هذه الخلاصة تحديداً إلى بعض النتائج المقلقة. لقد وجد الباحثون وارد وغرينهيل وباكه (2010) أن المقالات الأكثر تواتراً التي تفسر اندلاع الحرب الأهلية عاجزة إلى حد بعيد عن التنبؤ بمثل هذه النزاعات. ويبين هيغري وآخرون (2013) أن مثل هذه الأحداث ليست بطبيعتها غير قابلة للتنبؤ بها. ويمكن عزو أحد الأسباب المحتملة لعدم قدرة منظومة التنبؤ على بناء نماذج قادرة على توقع أحداث مثل الحروب الأهلية إلى ما يطلق عليه زيلياك وماكلوسكي (ستيفن زيلياك، وديردري ماكلوسكي، 2008، "تمجيد الدلالة الإحصائية: كيف يكلّفنا الخطأ القياسي فرص عمل وعدالة وأرواحاً، آن أربور، ميتشيغان، دار نشر جامعة ميتشيغان) تسمية تمجيد الدلالة الإحصائية". وتقوم هذه المشكلة على تركيز الباحثين بشكل مفرط على درجة اختلاف التأثير المقدر بشكل ملحوظ عن الصفر، وفي الغالب، اشتمل تقييم النظرية والنموذج على التحقق من درجة اتساق الآثار مع الاتجاه المتوقع. وفي خضمّ هذه العملية، تجاهل الباحثون التأثيرات الجوهرية الفعلية.

238. كينغ وزانغ، 2001.

239. ورقة استشارية لدراسة العجز في الحوكمة وتجدد النزاعات في منطقة الإسكوا من تأليف هافارد هيغري، وهافارد نيغارد (2011)، بعنوان "فخ الحوكمة والنزاعات في منطقة الإسكوا"، نسخة مطبوعة.

240. دراسة من تأليف هافارد هيغري، وهافارد نيغارد (2015)، بعنوان "الحوكمة وتجدد النزاعات"، منشورة في مجلة حل النزاعات، المجلد 59 (العدد 6)، الصفحات من 984 إلى 1016. متاح عبر: https://doi.org/10.1177/0022002713520591.

241. ورقة معلومات أساسية لصالح التقرير الرئيسي للبنك الدولي عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تأليف سكوت غيتس، وهافارد هيغري، وهافارد نيغارد، وهافارد ستراند (2010)، وهي بعنوان "عواقب النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

242. كيما ينجح هذا النموذج، كان ينبغي أن يقوم الباروميتر العربي بمسح كل بلد مرتين على الأقل، بحيث يمكن استخدام نتائج المسح في t-x للتنبؤ بالنزاعات في t، ما يؤدي إلى تقليص حجم العينة بشكل جوهري.

243. دراسة من تأليف جيف جيل (1999)، بعنوان "عدم جدوى اختبار أهمية فرضية العدم"، منشورة في مجلة البحوث السياسية الفصلية، المجلد 52 (العدد 3)، الصفحات من 647 إلى 674.

الفصل السادس

244. دراسة من تأليف توم دي غرويف، وكارمن بولجانسيك، ولوكا فيرناتشيني (2016)، بعنوان "مفهوم مؤشر 'إنفورم' لإدارة المخاطر ومنهجيته"، صادرة عن مركز البحوث المشتركة للتقارير العلمية والسياسية، التابع للمفوضية الأوروبية.

245. قياس الأضواء الليلية استناداً إلى مجموعة بيانات نظام المسح الخطي التطبيقي وبرنامج سواتل الأرصاد الجوية لأغراض الدفاع (DMSP-OLS). الأرقام صادرة عن الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (2011). الصور ومعالجة البيانات: مركز البيانات الجيوفيزيائية الوطني التابع للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي. جمع بيانات برنامج سواتل الأرصاد الجوية لأغراض الدفاع (DMSP): وكالة أحوال الطقس التابعة للقوات الجوية الأمريكية.

246. تعود العلامات الخاصة بالجزائر ولبنان لعام 2015.

تخضع المنطقة العربية لتحولات عميقة ناجمة عن عوامل اجتماعية واقتصادية وإدارية، فضلاً عما تشهده من نزاعات عنيفة وأزمات إنسانية وعدم استقرار سياسي. وتهدد تحديات السلام والأمن في المنطقة مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وستجعل من الصعب جدّاً على العديد من البلدان بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولكي تتمكن البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، على واضعي السياسات وأصحاب المصلحة أن يفهموا المخاطر الحالية والمستقبلية للعنف والأزمات وعدم الاستقرار، كما العوامل المحرّكة لهذه المخاطر، حتى يتمكنوا من تكييف السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والأمنية بطرق تؤدي إلى تعزيز الوقاية والمرونة، وتحسين القدرة على الاستجابة، والتخفيف من الآثار الضارة المحتملة. ويشكّل فهم المخاطر، التي تُعرَّف في سياق هذه الدراسة بأنها محصّلة النتائج السلبية المحتملة والآثار الممكنة لتلك النتائج، الخطوة الأولى للمعالجة.

ويُقترح في هذه الدراسة إطار إقليميّ لتقييم المخاطر، يتضمّن منهجية لفهم مخاطر النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية والإبلاغ عنها، ومصادر المخاطر ومحرّكاتها وتفاعلاتها، واتجاهاتها المستقبلية المحتملة. ويهدف هذا الإطار إلى دعم المصلحة العامة على المستوى الإقليمي من خلال مساعدة الدول الأعضاء على استخدام مواردها بفعالية أكبر، واتخاذ خطوات للوقاية والتخفيف من الآثار الضارة، وإيلاء الأولوية للأشخاص والأصول الأكثر تعرّضاً للخطر، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد. ويستند الإطار المقترح إلى أفضل الممارسات التي تشتمل عليها أدبيات المخاطر السياسية والاقتصادية والبيئية، ويتمحور حول العناصر الرئيسية الأربعة للمخاطر وهي الأخطار، والتعرض للخطر، وقابلية التضرر، والقدرة على التكيُّف.

19-01321